جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

الرقم التسلسلي :.....

رقم التسجيل: D.BFC/3C/07/13

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص : بنوك، مالية ومحاسبة.

العنـــوان

دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية

- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية-

إعداد الطالبة:

لعروسي قرين زهرة

تاريخ المناقشة :18 فيفري 2017

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

- د. شريط صلاح الدين	(أستاذ محاضر أ)	جامعة محمد بوضياف –المسيلة-	رئيسا.
- أ.د بوقرة رابح	(أستاذ التعليم العالي)	جامعة محمد بوضياف –المسيلة-	مشرفا ومقررا.
- د.فرحات عباس	(أستاذ محاضر أ)	جامعة محمد بوضياف –المسيلة-	ممتحنا.
- د.عماري زهير	(أستاذ محاضر أ)	جامعة محمد بوضياف –المسيلة-	ممتحنا.
- د. جبار بوكثير	(أستاذ محاضر أ)	جامعة أم البواقي	ممتحنا.
- د. ريمي رياض	(أستاذ محاضر أ)	جامعة الوادي	ممتحنا.

السنة الجامعية:2017/2016

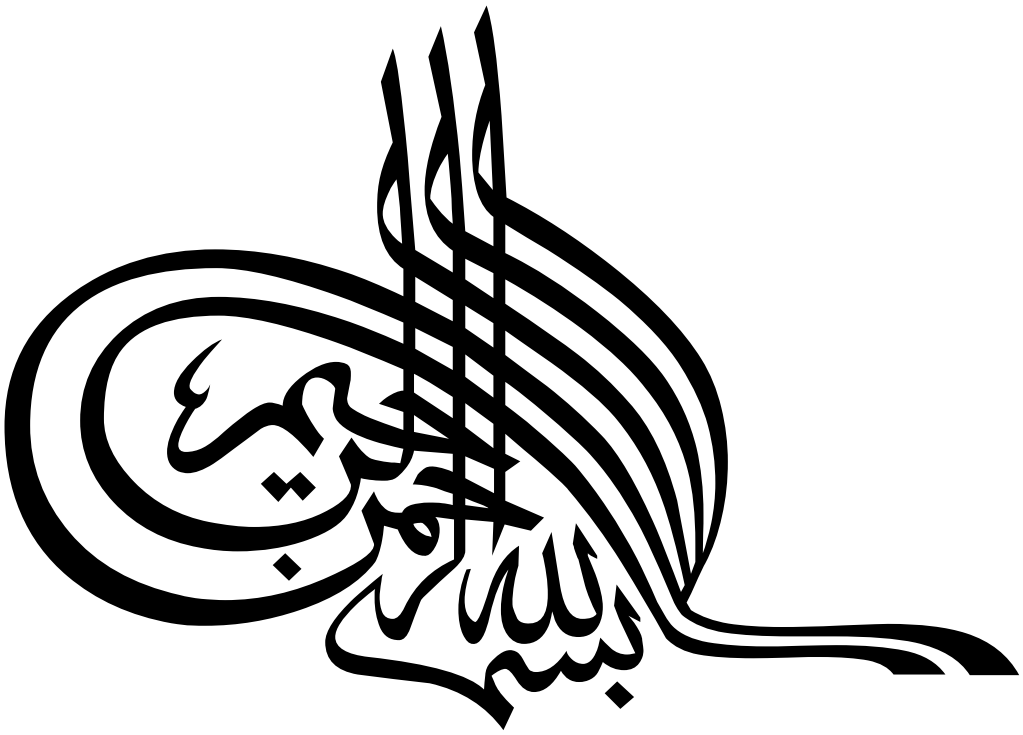
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى

"قُلْ لَوْ كَانَ البَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِي لَنَفِدَ البَحْرُ

قَبْلَ أَن تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِي وَلَو جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا"

صدق الله العظيم الاية 109 من سورة الكهف

في البداية نتوجه بالحمد والشكر إلى المولى عز وجل الذي منحنا القدرة والإرادة لانجاز هذا البحث.

كما نتقدم بأسمى المعاني والشكر والتقدير إلى الاستاذ الفاضل "الأستاذ الدكتور بوقرة رابح " الذي حضينا بإشرافه وذلك بفضل توجيهاته الفعالة التي ما إن أمطرنا بها حتى سقت هذا العمل الذي أثمر بعد ذلك وخرج في الصورة التي بين أيدينا، فله منا اصدق الشكر والتقدير

كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر الى الدكتور فرحات عباس والدكتور بدار عاشور والدكتور شريط صلاح الدين والدكتور بلعجوز الحسين والدكتور عريوة محاد والدكتور بوبعاية حسان على مساعدتهم لنا خلال مشوارنا الدراسي

ولا يسعني الا ان اتقدم بخالص الشكر والتقدير الى اعضاء لجنة المناقشة بقبولهم مناقشة هذه المذكرة والحكم عليها.

الطالبة لعروسي قرين زهرة

إهداء

الى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات. الى اغلى انسان في الوجود

امي الحبيبة

الى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح .وأنار بنور حبه المتدفق حياتي

أبي العزيز

الى من شاطرني الامل والألم وأشعل شموع التضحية حبا وكرامة

شريك حياتي زوجي عمرون عبد الحق

الى إبنتي الغالية آمنة

الى عائلة زوجي

الى أخواتي: فطيمة حنان صورية حليمة وأزواجهم

الى أخوي عبد الله و حمزة

اهدي هذا العمل

الطالبة لعروسي قرين زهرة

مقدمة عامة

تمهيد:

عرف الاقتصاد العالمي تحولات عديدة مست كل جوانبه بما فيها النظام المصرفي، حيث أنه يؤدي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي ويشكل الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي، مما أوجب على الدول العناية به لأهميته البالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية.

لقد تطورت الأعمال المصرفية البني عبر السنين، إذ وصلت في اقتصاديات دول العالم المختلفة إلى درجة كبيرة من التطور والتعقيد، وبما أن الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية، فإن الائتمان هو الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعملية منحه للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف التجارية.

إن الائتمان المصرفي من أهم النشاطات المصرفية التي تنعكس نتائج عملياتها على الحسابات المالية الإجمالية للبنوك في الربح أو الخسارة، مما يوجب عليها العمل على إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة مخاطر الائتمان بشكل خاص بأسلوب متطور.

النظام المصرفي بحد ذاته هو نظام ائتمان حيث تقوم المصارف التجارية بتقييم وتحديد الائتمان الفعال للمقترضين، وقد أدت المنافسة ما بين المصارف إلى توسع أعداد وأنواع هذه الإئتمانات، وبالتالي التعرض إلى مخاطر أكبر، وأمام ذلك لم يعد بمقدور إدارات البنوك التعامل مع هذه المخاطر بالأساليب التقليدية، خاصة مع ازدياد المقترضين بأعداد هائلة، فالنظام المصرفي يواجه العديد من المخاطر، ولكن أشدها هي المخاطر الائتمانية وتكرار تعرض النشاط المصرفي لمثل هذه المخاطر تكون نتيجته فشل المصرف، وضعف الثقة في النظام المصرفي ككل، وينتقل التأثير إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى لهذا بدأت ال حديثا في جميع أنحاء العالم محاولات تهدف الى تحسين ادارة وقياس مخاطر الائتمان.

البنوك التجارية الجزائرية هي الأخرى محفوفة بالمخاطر، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها وخاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي، وتواجه البنوك التجارية الجزائرية كغيرها من البنوك منافسة من الأسواق المالية، هذا الى جانب تغير اتجاهات العملاء والشركات في مدى اعتمادها بشكل أساسي على البنوك كمصدر للتمويل من ناحية، ومن ناحية أخرى تغير توجهات البنوك ذاتها نحو تكوين أصول أكثر ربحية وخلق أسواق جديدة تحقق عن طريقها المزيد من العائدات، لهذا كان لزاما على البنوك الجزائرية البحث عن السبل والوسائل الكفيلة للتخلص أو التقليل من المخاطر بصفة عامة و المخاطر

الائتمانية بصفة خاصة، وبالتالي فانه يستوجب على البنوك الجزائرية تطوير أساليب قياسها للمخاطر وإدخال الوسائل الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان للتمكن من اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة.

من خلال ما سبق تتجلى لنا اشكالية البحث في السؤال التالي:

ما دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية الجزائرية؟

على ضوء ما تقدم يمكننا صياغة معالم الإشكالية في صورة الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل لكفاءة ادارة المخاطر الائتمانية علاقة بالتعثر الائتماني؟

2- هل تعتمد كل البنوك نفس السياسة الائتمانية لاتخاذ قرار منح الائتمان؟

3- هل تعتبر جميع متطلبات منح الائتمان المتعارف عليها ملائمة ويمكن تطبيقها في البنوك التجارية الجزائرية؟

4- إلى أي مدى تتحكم البنوك التجارية في مخاطر الائتمان؟

5- هل تطبق البنوك التجارية الجزائرية مقررات لجنة بازل (1، 2، 3) لمواجهة مخاطر الائتمان؟

الفرضيات:

لمعالجة إشكالية البحث التي طرحناها سنعتمد على بعض الفرضيات التي نعتبرها أقرب استجابة للإجابات المحتملة:

1- يقوم البنك بمجموعة من الدراسات تساعد في تحديد أنواع المخاطر الائتمانية التي تهدد البنك.

2- يؤدي تطوير نظم ادارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية الى قياس وتقييم العمليات الائتمانية فيها بطريقة مناسبة.

3- توجد علاقة مباشرة بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وانخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة.

4- متابعة الائتمان وتحليله بعد منحه، يؤدي الى اعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل، وبالتالي حماية البنك من الخسائر الناجمة عن تعثر القروض.

5- تستوفي البنوك التجارية في الجزائر مقررات لجنة بازل حسب الاتفاقية الأولى والثانية.

أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع دون غيره وهي كما يلي:

- الميول الشخصي لتناول مثل هذه المواضيع، لاسيما المتعلقة منها بمخاطر الائتمان المصرفي.

- معرفة دور ونشاط البنوك التجارية وإدارتها للمخاطر الائتمانية في الحياة الاقتصادية.

- التعرف على أوجه القصور في القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية.

- الرغبة في المساهمة في إثراء النقاشات الوطنية لتقديم حلول للمشاكل التي تعاني منها البنوك الجزائرية.

- لفت نظر القائمين على رقابة المؤسسات المصرفية الجزائرية إلى ضرورة تطبيق المعايير الدولية للرقابة خاصة بعد المشاكل التي مست الجهاز المصرفي الجزائري.

أهداف البحث:

- معرفة آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها.

- إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية.

- بيان الإجراءات الواجب اتخاذها لتطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الجزائرية وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية.

- تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك التجارية الجزائرية والتي تهدف إلى اتخاذ قرارات سليمة في البنوك.

- مراجعة التدابير والإجراءات التي تعدها البنوك التجارية الجزائرية لتطوير إدارة مخاطر الائتمان المصرفي لديها.

أهمية البحث:

إن اختلاف البنوك من حيث التخصصات، الأهداف وحجم رأس المال، عقد كثيرا من مهمة متخذي قرار الائتمان، خاصة وأن الأساليب التقليدية المعتمدة في قرارات منح الائتمان المصرفي لم تعد تستجيب لاحتياجات متخذي قرار الائتمان بسبب محدوديتها وتزايد المعطيات الخاصة بطالبي التمويل. ومن هنا فإنه من الأهمية إجراء دراسة تهدف إلى شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره، وكذا العوامل المؤثرة في قرار منحه ثم دراسة كيفية إدارة مخاطره من أجل اتخاذ قرار ائتماني سليم، كما تزايدت أهمية الموضوع في الوقت الراهن لما تشكله إدارة المخاطر كأداة فعالة وهامة للتخفيض من الخسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك.

وما زاد الموضوع أهمية، عند اتجاه مستوى الخسائر الائتمانية في بعض البنوك التجارية نحو الارتفاع، حينئذ تأكد أنها تعاني من خلل في دراسة طلبات عملائها للائتمان، وأن تحسين عملية تقييم جدارتهم في الحصول على مبالغ ائتمانية تعد جزءا مهما من ادارة أموال البنك بطريقة ناجحة.

حدود الدراسة:

لتحديد مجال البحث كان لابد من وضع بعض الحدود التي تنتهي عندها الدراسة نوجزها في:

الحدود الزمانية: تم تحديد مدة هذه الدراسة بالفترة 1990-2016 وسبب اختيار سنة 1990 كبداية الفترة تزامنا مع صدور قانون النقد والقرض 10/90 للتكيف مع مقررات بازل، كما ان فترة توزيع الاستبيانات كانت خلال الفترة: من جانفي 2016 الى غاية جوان 2016

-**الحدود المكانية:** حيث قمنا بدراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية قصد اسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي.

المنهج المستخدم:

باعتبار أن البحث العلمي مهما كانت مستواه يجب أن يعتمد على منهج يمكن الباحث من الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بحيث يعتبر منهج أمثل لهذه الدراسات من خلال استعراض ماهية الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي لتبيان دور هذه الأخيرة في اتخاذ القرارات لدى البنوك التجارية.

كما قمنا بإسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية.

ولهذا الغرض تم الاستعانة بالاستبيان من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على مسيري مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية بهدف الوقوف على دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة الهادي حمود السائح حول **دور الائتمان المصرفي في تنمية الاقتصاد الليبي 1985-2003** وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر سنة 2006-2007، وقد توصلت إلى أهم النتائج التالية:

- تبين من الدراسة أن المصارف التجارية استطاعت أن تنمي مواردها المالية بمعدل 2.9 من خلال الفترة قيد البحث، بنسبة زيادة سنوية مركبة قدرها 6.1% وهي زيادة متواضعة مقارنة بطول الفترة. كما تبين أن أهمية الأوراق التجارية المخصومة والمشتراة لا تزال ضئيلة بل وتلاشت في بعض السنوات.

- شكلت الودائع الجارية أكثر من ثلثي إجمالي الودائع 67.7% مما يدل على تفضيل المجتمع الليبي للودائع الأكثر سيولة، وعدم قيام المصارف بمحاولات جادة من شأنها العمل على استقطاب الودائع الثابتة وودائع الادخار.

- تبين الدراسة أن الائتمان المصرفي تضاعف بمعدل ثلاث مرات تربيا وقد حاز القطاع العام على ما نسبته 57.8% من مجموع الائتمان المقدم للاقتصاد في حين حصل القطاع الخاص على الباقي من الائتمان.

- ليس هناك سياسة ائتمانية واضحة، ومكتوبة، ومرنة، تضمن سلامة أموال المصرف، ويسترشد بها في اتخاذ قرارات الاستثمار، كما تنعدم المحاولات الجادة لتخطيط الائتمان بما يكفل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- دراسة مُحَمَّد داود عثمان حول **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q)** وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالأردن لسنة 2008 وقد توصلت إلى أهم النتائج التالية:

– أثبتت نتائج الدراسة لقيم البنوك للفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006 وجود تفاوت كبير وملحوظ في قيم البنوك، والذي كان له تأثير مباشر على القيم السوقية للبنوك، إضافة لصافي الإيرادات.

– دلت نتائج الدراسة أن أفضل معدل لنسبة Tobin's Q كان في عام 2005، حيث بلغ بمقدار 0.92 مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة، أي أن البنوك خلال هذه الفترة كانت تمر في مرحلة نمو وانتعاش، مما انعكس إيجابيا على تحسين في أداؤها مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة، حيث اتجهت القيمة السوقية نحو الارتفاع، وبشكل كبير وملحوظ إضافة إلى الارتفاع في صافي الإيرادات المتحققة.

– دلت النتائج التي تم الحصول عليها على وجود علاقة موجبة (طردية) بين أسعار أسهم البنوك، والقيمة السوقية للبنك.

– حققت بعض البنوك قيمة للبنك أعلى من واحد صحيح في عامي 2003 و2005، مما انعكس ذلك على التحسين الجيد في أدائها خلال هذه الفترات من حيث الارتفاع في القيمة السوقية للبنك، إضافة إلى الزيادة في صافي الإيرادات.

3– دراسة خديجة سعدي حول

Elaboration d'un modèle d'évaluation du risque de crédit d'exploitation à l'aide des réseaux de neurones Artificiels (RNA) et de l'analyse discriminante linéaire (ADL)

وهي عبارة عن أطروحة الدكتوراه من جامعة الجزائر سنة 2009-2010، وقد توصلت الدراسة الى أهم النتائج التالية:

– أن هذا البحث سمح لهم ببناء 3 نماذج مختلفة (نموذج عدل، الشبكة العصبية رقم 01، الشبكة العصبية رقم 02)

أ– نموذج عدل: تم تطويرها باستخدام عملية تصنيف تحليل التمايز خطوة بخطوة باستخدام SPSS اصدار رقم 10، على عينة البناء التي تمثل 80٪ من العينة الكلية، هذا سمح بتكوين عملية نتجت عن سبع نسب، والتحقق من صحة النموذج تحقق بالاختبارات التالية: احصائيات المجموعات، اختبار f، الارتباط. يجب أن يكون نموذجا

قادرا على تصنيف عينة الاختبار من الشركات في واحدة من أربع فئات. و مرحلة التحقق هذه تسمح بالحكم على قدرة النموذج على تحقيق التنبؤ

ب- الشبكة العصبية رقم 1 : متعدد الطبقات المستقبلة من نوع التغذية إلى الأمام. وهو يتكون من طبقة المدخلات (22 من الخلايا العصبية)، طبقة الإخراج (4 من الخلايا العصبية).حيث انه في مرحلة تجهيزها و تسوية المدخلات اعتمد على طريقة إعادة قياس. حيث أن الإعداد هو مرحلة حاسمة كما أنه يحدد الهندسة المعمارية النهائية للشبكة

ج- الشبكة العصبية رقم 2: متعدد الطبقات المستقبلات هو نوع من feed-forward. وتتكون م طبقة المدخلات من 7 خلايا عصبية

ومن النتائج المتحصل عليها حول هذه النماذج:

-النموذج الأول من ADL لا يمكن أن يعطي 72٪ من معدل التصنيف الصحيح مع نوعية توقعات أقل بكثير بالمقارنة مع الشبكات العصبية.

- بينما أعطت الشبكات العصبية معدل ترتيب أفضل. وقد وفرت معدل التصنيف الصحيح الشامل 90.24٪ الرائج، في حين أن شبكة رقم 2 هو 86.59٪.

4- دراسة بن عمر خالد حول **دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية (دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية)** وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه من جامعة بومرداس سنة 2010-2011، وقد توصلت إلى أهم النتائج التالية:

-تتسم العمليات الائتمانية البنكية الناجحة والمجدية باحترامها لمجموعة من المبادئ الائتمانية المتمثلة في مبدأ السيولة والأمان والربحية والغرض والضمان والتنويع والمصلحة القومية، والتي ينبغي الأخذ بها ومراعاتها في مجملها دون الاستغناء عن أي منها ليصدر على أساس الانسجام بينها قرار منح الائتمان من عدمه، بما يمكن من توجيه البنوك نحو منهج التسيير الحسن لمواردها المالية وإتاحة عادة الحرص على تلك الأموال عند منحها في شكل ائتمان.

– يقتضي الأمر من أجل أداء البنوك التجارية لنشاطها الائتماني باقتدار وكفاءة أن يتم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل نوع من أنواع الائتمان البنكي باعتباره لا يستقر على شكل واحد، حيث يتطلب الفهم لطبيعة العلاقة الائتمانية بين البنك وعملائه أن يتم التمييز بين الأشكال المختلفة للائتمانات البنكية المباشرة والإئتمانات البنكية الغير مباشرة.

– على الرغم من أن العمليات الائتمانية البنكية تحكمها مبادئ وقائية إلا أنه عمليا مهما بلغت الجهود الوقائية للبنوك التجارية فأنه لا يمكن لأي بنك أن يحتفظ بمحفظة ائتمانية خالية من حوادث التعثر الائتماني وذلك بمختلف أنواعه.

–تعتبر الوقاية من مشكلة التعثر الائتماني هي أحسن السبل لمعالجتها، إلا أنه كلما تم اكتشاف التعثر الائتماني وتحديد أسبابه مبكرا كلما كان علاجه أكثر بساطة وسهولة، حيث أن التعرف على هذه الأسباب يمثل نصف طريق علاجه، ومن ثم فإن التغاضي عن مظاهره وتجاهل أعراضه سيؤدي إلى تطوره تدريجيا وتزايد مخاطره وسيسمح بانتقال أحوال العميل مرحليا من السيئ إلى الأسوأ.

5– دراسة ليندة ديلمار حول:

Implementing a credit risk management system based on innovative scoring techniques.

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه من جامعة بريمنقهام ببريطانيا لسنة 2012 وقد توصلت للنتائج التالية:

–تكون السياسة الائتمانية جيدة عند تقديم الائتمان للعميل الذي لديه تاريخ ائتماني جيد.

– يجب الاهتمام أكثر بمسألة تحسين تخصيص الائتمان والحد من العواقب الغير مرغوب فيها والتقليل من عدد العملاء الذين لا يمكنهم السداد الى أقل مستوى، من مزايا هذه الطريقة تعزيز الاستقرار المالي، وفي الوقت نفسه تحقيق منافع للمقترضين والمقرضين وهذا من شأنه تقليل المخاطر.

– فرض السيطرة على الأنشطة المصرفية وإصدار لوائح وقوانين جديدة تهدف الى فرض التكاليف بحيث يقلل من مخاطر الفشل وعدم الاستقرار المالي

6– دراسة حسان السويدي حول:

A Study Defferentiating crédit risk management strategy btween islamic and non islamic banks in UAE.

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه من جامعة لندن ميتروبوليتان بلندن لسنة 2014، وقد توصلت لأهم النتائج

– يجب تدريب الموظفين على كيفية تجنب مخاطر ذات توتر عالي للحصول على مهارات أفضل في ادارة مخاطر المصارف الاماراتية وهذا يعني الاقراض لأفضل العملاء ولكن حتى هؤلاء العملاء سوف يساومون للحصول على معدل فائدة منخفض.

– يجب على البنوك أن تعطي أهمية كبيرة للسيولة عند الاقراض، فإذا كان المقترض لديه سيولة جيدة سوف تواجه صعوبات أقل في استرجاع المبلغ الاصلي ومبلغ الفائدة.

–يجب على الامارات أن تعيد النظر في النسب المئوية المدرجة للائتمان المخصص للقطاع الصناعي، فالتخصيص يؤدي الى وضع أكثر خطورة في البنوك

–ادارة المصارف الاسلامية في دولة الامارات يجب أن تحاول زيادة استثماراتها في المشتقات في ادارة المخاطر التي يمكن أن تساعد البنك ليكون في وضع يمكنها من أن تكون قادرة على تقديم القروض بأقل تكلفة للمقترضين.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت الى ادارة مخاطر الائتمان المصرفي، إلا أن معظمها (وفي حدود علم الباحثة) اقتصرت على دراسة كيفية قياس المخاطر، كيفية التخفيف منها...الخ، في حين في دراستنا هذه حاولنا التعرف على دور هذه الاخيرة في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية.

كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تناولت دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى مجموعة مكونة من 6 بنوك جزائرية منها 4 بنوك عامة و2 خاصة في 6 ولايات من الوطن، وذلك خلافا لأغلب الدراسات الاخرى التي اعتمدت في الغالب على بنك واحد.

تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية قسمنا بحثنا إلى ثلاث فصول نظرية وآخر تطبيقي:

حيث تناولنا في الفصل الأول الائتمان المصرفي من خلال ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية البنوك التجارية والمبحث الثاني ماهية الائتمان المصرفي أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى المبادئ الأساسية للائتمان المصرفي.

أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى إدارة مخاطر الائتمان المصرفي من خلال ثلاث مباحث الأول إدارة المخاطر أما الثاني مخاطر الائتمان وإدارتها وفي المبحث الثالث مقررات لجنة بازل والقروض المصرفية المتعثرة.

وفي الفصل الثالث تطرقنا إلى اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي من خلال ثلاث مباحث الأول ماهية اتخاذ القرار أما الثاني ماهية القرار الائتماني وفي المبحث الثالث اتخاذ قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية.

بينما في الفصل الرابع دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية تناولناه أيضا من خلال ثلاث مباحث أما الأول فتطرقنا فيه إلى اهم الاصلاحات التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري، أما الثاني فتطرقنا فيه إلى ادارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية، بينما المبحث الثالث فكان من نصيب الدراسة الميدانية.

الفصل الأول

البنوك التجارية والائتمان المصرفي

تمهيد

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة، حيث تمثل البنوك التجارية حلقة تتفاعل من خلالها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، فهي عبارة عن وسيط لجمع مدخرات الأفراد والمؤسسات وتحويلها إلى قروض مختلفة بهدف تحقيق الأرباح التي تضمن لها البقاء والنمو والتطور.

وفي غمار ذلك كله تتعاظم أهمية الوظيفة الائتمانية للبنك باعتبارها العمود الفقري لأي بنك لأنه بدونها تسقط وظيفته الرئيسية كوسيط مالي وبدونها يفقد البنك مبرر وجوده أساسا، فضلا عن أن عائد النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تنوعت وتعددت مصادر الإيراد الأخرى.

بناءا على ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- ✓ المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.
- ✓ المبحث الثاني: ماهية الائتمان المصرفي.
- ✓ المبحث الثالث: المبادئ الأساسية للائتمان المصرفي.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية العمود الفقري لأي اقتصاد لما لها من دور في توجيه الادخار نحو الاستثمار، والتي تتداول يوميا مبالغ كبيرة من الأموال السائلة وتزود الأفراد والمؤسسات بما يحتاجونه من العملة والائتمان وهي ستكون محور دراستنا خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك التجارية

إن من المعلوم لدى الاقتصاديين الذين يؤمنون بفكرة البنوك ويجعلون لهذا المفهوم الأهمية البالغة مما جعلهم يتنافسون في إيجاد تعاريف ومفاهيم لتقريب هذا الفكر الجديد للمستخدمين والمستفيدين من هذه الخدمات فراح كل منهم يعرفها على أساس وجهة النظر التي يحملها متطرقين إلى نشأة وظهور البنوك التجارية.

الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية

لقد تعددت تعاريف البنوك التجارية ونذكر منها:

التعريف الأول: «البنوك التجارية هي تلك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية». [1]

التعريف الثاني: «البنوك التجارية هي تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال البنكية والتي تشمل تقييم الخدمات البنكية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بالإقراض أو بأية وسيلة أخرى يسمح بها القانون». [2]

التعريف الثالث: «البنك التجاري هو نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال». [3]

التعريف الرابع: «البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم.» [4]

التعريف الخامس: «البنوك التجارية هي بنوك تقوم بتلقي الأموال من الأفراد والتي تستخدمها لحسابها الخاص في

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2010، ص 105.

[2] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية :الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص 35.

[3] منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، مصر، 1996، ص 5.

[4] محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 1998، ص214.

منح القروض.»[1] وقد اكتسبت البنوك التجارية منذ نشأتها ثقة كبيرة لما تقوم به من الوفاء بالتزاماتها عند الطلب، وأصبحت تتمتع بقبول عام واستقر الأفراد على قبول الشيكات في التداول على الرغم أنها لا تملك قوة إبراء قانونية مثل النقود الورقية ولعل ذلك يرجع إلى الضمانات التي توفرها القوانين للتعامل بالشيكات والتي تحرم إصدار الشيك بدون رصيد.[2]

مما سبق يمكن القول أن البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد، وتلتزم بدفعها عند الطلب أوفي موعد يتفق عليه والتي تمنح القروض قصيرة الأجل، وهي القروض التي لا تزيد مدتها عن سنة، ويطلق عليها أحيانا بنوك الودائع.

الفرع الثاني: نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الوقت الذي قام فيه بعض التجار والمرابين و الصياغ في أوروبا وبالذات في مدن إيطاليا وجنوا وبرشلونة بتلقي أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وفي المقابل قاموا بإصدار شهادات إيداع اسمية.

ومن ثم قامو تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية، وكان قيد التحويل يتم بحضور كل من الدائن والمدين.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض العملاء بالسحب على المكشوف، وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة، وقد نتج عن هذا التوسع في السماح للمودعين بتجاوز أرصدتهم الدائنة افلاس عدد من هذه البيوت، وقد دفع هذا الأمر عدد من المفكرين في الربع الاخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها.[3]

«وفي عام 1587 تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم Banco Delja Piazza di Rialta وفي عام 1609 أنشا بنك امستردام Bank of Amesterdam، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع لحساب مودع آخر والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين الكمبيالات التجارية ورغم أن قانون إنشاء البنك حظر قيامه بمنح القروض إلا أنه بعد مضي فترة من تأسيسه منح بعض التسهيلات إلى بلدية امستردام والى شركة الهند الشرقية الهولندية.»[4]

---

[1] Latifé Ghalayini، Monnaies et Banques، dar al manhal, Lebanon, 2006, p 204.

[2] مجدي محمود شهاب، إقتصاديات النقود والمال: النظرية والمؤسسات النقدية بورصة الأوراق المالية في مصر تطور النظام المصرفي المصري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 193.

[3] اسماعيل مُحَمَّد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 43.

[4] المرجع نفسه، ص 43.

ومنذ بداية القرن الثامن عشر بدأ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها افراد وعائلات، ونشأت قوانين جديدة تقضي بحماية اصحاب الاموال بحيث يمكن لهم أن يستعيدو أموالهم في حالة افلاس هذه البنوك.

تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء بنوك بشكل شركات مساهمة ويرجع الفضل في ذلك إلى انتشار أثار الثورة الصناعية في دول أوربا، مما أدى إلى نمو وكبر حجمها واتساع نشاطها، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك، والتي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروع في كل مكان وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات البنكية في تسوية المعاملات.

وفي وقت لاحق برزت بعض الاختلافات بين سياسة البنوك التجارية في إنجلترا والقارة الأوروبية وبالذات في ألمانيا وبلجيكا وإلى حد ما في سويسرا وإيطاليا.

ففي إنجلترا حيث بدأت الثورة الصناعية قبل غيرها والتي ترتب عليها نمو الشركات ورواج التجارة، فقد مكنها ذلك من تكوين أموال طائلة في صورة احتياطات ومخصصات وأرباح، فلم تكن ثمة حاجة ملحة للجوئها إلى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل القروض طويلة الأجل ومن ثم استقر مبدأ سلفيات البنوك التجارية في بريطانيا على القروض والسلفيات القصيرة الأجل.

أما في القارة الأوروبية فقد جاءت الثورة الصناعية متأخرة عن انجلترا، ونظرا لاستفادة هذه الدول من خيرات المملكة المتحدة، فقد أخذت الثورة الصناعية في الانتشار بمعدل أسرع نسبيا ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى اللجوء إلى البنوك التجارية.[1]

المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية

يقصد بموارد البنوك التجارية واستخداماتها تلك الأموال التي تحصل عليها البنوك التجارية والتي تقوم بتوجيهها واستخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض واستثمارات بنكية.

الفرع الأول: موارد البنوك التجارية

يمكن تصنيف التزامات البنك التجاري أو خصومه على أساس مصدر الالتزام أولمن يلتزم البنك التجاري كمعبر عن موارده إلى مجموعتين: الأولى ويطلق عليها الموارد الذاتية لأنها تمثل التزامات البنك قبل أصحاب رأسماله، والثانية يطلق عليها الموارد الخارجية لأنها تمثل التزامات البنك قبل الغير وفيما يلي نتعرض لعناصر الموارد الذاتية وأهم عناصر الموارد الخارجية للبنك التجاري وذلك على التولي:

[1]رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2010، ص ص 63-64.

أولا: الموارد الذاتية

وتشمل رأس المال المدفوع وما يستبقيه من نتائج نشاطه في شكل مخصصات بالإضافة إلى ما يكونه من احتياجات وما يظهر في ميزانيته من أرباح لم يتم توزيعها بعد ونتناول هذه العناصر باختصار فما يلي:

1- رأس المال المدفوع:

يعكس رأس المال المدفوع حجم نشاط البنك، ويعتبر مؤشرا لدرجة متانة المركز المالي للبنك، والذي يعكس درجة ثقة المتعاملين معه في المجال المصرفي والمالي، وفي الوقت الحالي تفرض القوانين البنكية على كل البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من راس المال المدفوع في البنك، وحسب هذه القوانين يمكن زيادته ولنها تمنع عادة السحب منه الا في حالة الافلاس.[1]

«ويلاحظ أن هناك سمات رئيسية لرأس المال في المصرف التجاري منها صغر حجمه مقارنة مع بقية المصادر الأخرى وذلك لضآلة الدور الذي يلعبه، حيث توجه المصارف رأس المال في بداية تأسيسها نحو الأصول الثابتة المتمثلة بالمباني والمعدات اللازمة للمصرف للقيام بأعماله، ويمثل رأس المال الضمانة الأولى للمودعين في حال تعرض المصرف للخسائر.»[2]

2- الاحتياطات والأرباح غير الموزعة والمخصصات:

«تمثل الاحتياطات والأرباح غير الموزعة موردا يرتبط بناتج نشاط البنك، وتستهدف البنوك التجارية منه تكوين دعم مراكزها المالية وتقويتها في مواجهة المتغيرات المختلفة في المستقبل.

أما فيما يتعلق بالمخصصات فالبنوك التجارية تحملها على اجمالي الربح في نهاية كل عام لمقابلة أغراض معينة، فمنها ما تكون لمقابلة ما تتوقع فقدانه في قيمة أصولها كتلك التي تكونها لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ولمقابلة الهبوط المحتمل في أسعار الأوراق المالية التي تحتفظ بها، وفي أسعار العملات الأجنبية التي تحوزها، ومنها ما تكونه لمقابلة الأحداث الطارئة والمخاطر التي تصاحب عمليات البنوك عموما والتي يترتب عليها خسائر.» [3]

ان الأهمية النسبية للموارد الذاتية للبنوك التجارية قليلة بالنسبة لمواردها الكلية، الأمر الذي يؤكد أن أهميتها كمصدر لتمويل توظيفات هذه البنوك ضئيل ،و هذا يدل على أن تأثير البنوك التجارية على النشاط

---

[1] محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص147.

[2] أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008، ص162.

[3] صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص ص 128-129.

الاقتصادي في المجتمع والذي يمكن قياسه بحجم التسهيلات التي تمنحها والاستثمارات التي تقوم بها يفوق كثيرا جدا ذلك التأثير المستمد من مواردها الذاتية.[1]

ثانيا: الموارد الخارجية (غير الذاتية)

المصادر الخارجية تتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من خارج نطاق أمواله الخاصة وتشمل المصادر الخارجية ما يلي:

1- الودائع:

تمثل كل مايضعه الأفراد أو الهيئات في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة المدى على سبيل الادخار أو التوظيف. وتتمثل هذه الودائع في غالب الأحيان في نقود قانونية على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكالا أخرى.

إن زمن وضع الوديعة مهم (لحظة الإيداع والسحب)، فالفترة بين لحظة الايداع والسحب تسمح بتحديد سعر الفائدة بالنسبة للمودع، كما أن زمن السحب مهم جدا للبنك، فعلى أساسه يقوم البنك بتقدير مدى التوظيفات اللازمة لهذه الأموال وللبنك الحق باستعمال هذه الودائع ولكن في الحدود التي تسمح له بها عمليات السحب المحتملة من طرف أصحابها[2] ويمكن تقسيم الودائع الى الانواع التالية:

أ- الودائع الجارية: «هي الحسابات الشيكية التي تسمح لصاحبها بأن يسحب من رصيده منها في أي وقت من خلال شيكات يحررها لصالح طرف ثالث أو من خلال السحب المباشر في صورة نقدية».[3]

ب- الودائع غير الجارية: «تمثل هذه الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك حيث بلغ نصيبها 52% من خصوم البنوك، ولا يستطيع أصحاب هذا النوع من الودائع السحب النقدي المباشر منها مقابل ذلك يحصلون على معدل عائد أعلى من ذلك الذي يحصل عليه أصحاب الودائع الجارية.»[4]

2- المبالغ المقترضة من البنك المركزي:

تلجأ البنوك التجارية في بعض الأحيان الى البنك المركزي للاقتراض منه باعتباره بنك البنوك وهو الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة لها، خصوصا في الفترات التي يتزايد فيها إقبال الأفراد على الاقتراض مثل: فترات المواسم

---

[1] المرجع نفسه، ص 129.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2003، ص ص 25-26بتصرف.

[3] محمود يونس وأخرون، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 229.

[4] المرجع نفسه، ص 229.

الزراعية، وبالطبع فإن البنك المركزي تتفاوت سياسته بين الموافقة على إقراض البنوك التجارية أو الإحجام على ذلك، وذلك بتفاوت هدف السياسة الإئتمانية والنقدية التي يمارسها والتي يريد تحقيقها.

إن البنوك التجارية تعتمد أساسا على أموال الودائع، الأمر الذي يؤدي إلى تسميتها أحيانا باسم بنوك الودائع، أما الموارد الذاتية فهي لاتكاد أن تكون مؤشرا لدعم الثقة في متانة مركزها المالي ومصدرا إضافيا للحصول على السيولة في الأوقات غير العادية يساند المصادر غير الذاتية[1].

3- القروض من البنوك الأخرى:

تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من بعضها البعض لتمويل عملياتها إلا أن هذه الطريقة لا تأخذ بها البنوك كثيرا، نظرا لما قد يظنه البعض بأن لجوء البنوك إلى هذه الطريقة قد يعني ضعف البنك المقترض، كما أن هذا المصدر غير مضمون، لأن الحاجة إلى الأموال تنشأ عادة من زيادة الطلب على السحوبات أو القروض، وبما أن هذه الأمور تحدث نتيجة لأوضاع سياسية أو اقتصادية معينة، فإن جميع المصارف العاملة في البلاد تتعرض لنفس هذه الظروف، مما يجعل كل البنوك تحتاج إلى أموالها في فترة واحدة الأمر الذي يجعلها غير مستعدة وغير قادرة على إقرض بعضها البعض وعندها فلا مناص من اللجوء إلى البنك المركزي كمقرض أخير.[2]

الفرع الثاني: استخدامات أموال البنوك التجارية

يمكن التعرف على أوجه الاستخدامات التي تضع بها البنوك التجارية مواردها من دراسة عناصر الأموال في ميزانيتها فكلما عبرت خصوم البنك عن موارده تعبر أصوله عن استخداماته لتلك الموارد ومن الوجهة المحاسبية تتعادل بالضرورة.

ومن جهة عامة إذا ألقينا نظرة على عناصر الأصول في ميزانية أي بنك تجاري يتبين لنا أن موارده موزعة على قائمة من الاستخدامات، تتدرج تنازليا في درجة سيولتها[3] وطبقا لهذا التدرج يمكن تحليل مختلف الأصول التي تتألف منها الميزانية كالأتي:[4]

أولا: الأرصدة النقدية الحاضرة

«تتكون الأرصدة النقدية الحاضرة من النقود القانونية التي يحتفظ بها البنك في خزائنه كالبنكنوت وأوراق النقد والمسكوكات، ومن الأرصدة الدائنة التي يحتفظ بها البنك المركزي. وأنه يستوي بالنسبة للبنوك أن تحتفظ

---

[1] محمود يونس، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص250.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2000، ص ص 77- 78.

[3] صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص ص134-135.

[4] مُحَّد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للنشر، الطبعة السابعة، بيروت، لبنان، بدون ذكر السنة، ص ص 223-226.

بأرصدتها النقدية في هذه الصورة أو تلك، إذ يقف البنك المركزي مستعدا على الدوام للوفاء بأرصدة البنوك الدائنة بأوراق البنكنوت، وتتمتع الأرصدة النقدية الحاضرة بطبيعة الحال بأقصى درجات السيولة (أوهي السيولة ذاتها) ولكنها مع ذلك لا تدر على البنك دخلا ولهذا تحاول البنوك أن تقلل من مقدارها في الظروف العادية إلى أقل قدر يتفق مع مقتضيات الأمن واحترام القانون.»

ثانيا: الحوالات المخصومة

تلي الحوالات المخصومة الأرصدة النقدية الحاضرة من حيث السيولة ولذلك يطلق على هذا النوع من الأصول اصطلاح الإحتياطات الثانوية ويختلف الرأي حول ماهية الأصول التي يجوز إدخالها في عدد الإحتياطات الثانوية ونكتفي فيما يلي باستعراض عنصرين أساسيين لا يثور خلاف حول صلاحيتهما للاستعمال في هذا الغرض وهما:

1- أذونات الخزينة:

«هي عبارة عن سندات حكومية تقدم إلى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قرض من البنك، وتفرض البنوك التجارية سعر فائدة على هذه القروض الممنوحة إلى الحكومة، وهنا يكون سعر الفائدة أقل من أسعار الفائدة المفروضة على القروض المتوسطة الأجل.»[1]

2- الأوراق التجارية :

«هي سندات مالية تجارية تتضمن تعهدا بدفع مبلغ من النقود في تاريخ استحقاق معين وقابلة للتداول عن طريق التظهير الناقل للملكية ومحكومة بقوانين التجارة في الدولة ومنها السندات الإذنية، (الكمبيالات) وسندات السحب (السفتجة).» [2]

3- محفظة الاوراق المالية:

«وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة، ويصعب تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى حيث تحتاج إلى الوقت والجهد وتتعرض للتقلبات في القيمة، وتنطوي على احتمالات الخسارة والربح وتمثل قروضا طويلة الأجل، ويشمل هذا البند من جهة أولى الأوراق المالية الحكومية بخلاف أذونات الخزانة المشار إليها وتلك السندات المضمونة من الحكومة والأوراق الأخرى ذات القاعدة الثابتة، ومن جهة ثانية الحصص والأسهم التي يمتلكها البنك من الشركات باعتباره مساهما فيها وتميل البنوك التجارية إلى البلاد المتقدمة إلى استثمار جزء مهم من مواردها في

[1] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص278.

[2] خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص92.

الأوراق المالية الوطنية لارتفاع العائد الذي تدره، ولتطور الأسواق المالية بها، أما في البلاد المختلفة فنظرا لضيق السوق المالية الوطنية فتعمل البنوك على الإقلال من الاستثمار في هذا النوع وإن استثمرت فهي تفضله عادة على الاوراق المالية الاجنبية.»[1]

4- قروض وسلفيات:

«هي الاموال التي يقدمها البنك لتمويل «المشاريع الاقتصادية المختلفة والتي تكون قصيرة الأجل غالبا[2]، وهي التي يعتمد عليها البنك في تحقيق الربح، بالإضافة إلى أن القروض تدفع بالكامل أوبعد خصم الفائدة عليها حسب المدة بين سحب الكمبيالة واستحقاقها، وتتميز هذه الأصول بالسيولة العالية بسبب إمكانية إعادة خصمها لدى البنك المركزي.»[3]

5- الأصول الثابتة:

«تعتبر الأصول الثابتة ضرورية لقيام البنك بوظائفه، فالمباني التي يمارس فيها البنك نشاطه والأدوات والمعدات التي يستخدمها، تعتبر من ضمن الأصول الثابتة، كما أن هناك بعض الأصول الأخرى التي تعتبر وثيقة الصلة بعملية الإقراض، والتي تتمثل في مخازن البنك والتي يحتفظ بها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تتكون في حوزته.»[4]

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى ممارسة العديد من الوظائف وتحقيق عدد من الأهداف، حيث تعمل على تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية خدماتها، وذلك بغية خلق مركز استراتيجي متميز وتحقيق رضا وولاء الزبائن.

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

كما سبق الذكر فالبنوك التجارية عبارة عن مؤسسة مالية تتلقى الودائع من طرف الأفراد هذه الودائع تكون قابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير وفي بداية نشأتها كانت تقتصر على قبول الودائع من

---

[1] اسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص 116.

[2] عبد الله خبابة ، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2012، ص 173.

[3] جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2002، ص87.

[4] عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك :منهج نقدي ومصرفي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 1999، ص 260.

عملائها ثم تطورت وأصبحت تقرض عملائها من هاته الودائع ويمكن القول بصفة عامة أنه توجد للبنوك التجارية ثلاث وظائف رئيسية بالإضافة إلى عدة وظائف أخرى، وفيما يلي عرض مختصر لهاته الوظائف:

1- قبول الودائع:

هي أهم وظائف البنوك التجارية حيث يستقبل البنك التجاري الودائع من العملاء لديه سواء أكان ذلك بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية، و«الوديعة تمثل التزاما على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة، وهذا الالتزام يعطي صاحب الوديعة الحق في أن يطلب مبلغ في حدود مبلغ الوديعة وفي أي وقت.»[1]

2- منح الائتمان:

تقدم البنوك التجارية قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة، وهذه القروض قد تكون مضمونة بضمان عيني أو شخصي أو بدون ضمان، فالبنوك التجارية وهي بصدد تخطيط سياساتها الائتمانية تضع في اعتبارها احتياجات عملائها، والمحافظة على الودائع التي بحوزتها، بالإضافة إلى حصولها على إيرادات وأرباح يكفي لتغطية مختلف نفقاتها، وبما أنة اقراض الاموال يؤدي الى تخفيض تكاليف الاحتفاظ بها، أ صبحت البنوك تقرض بعض العملاء بفائدة منخفضة والاخرين بفائدة مرتفعة على حسب القرض الممنوح وبالتالي تربح الفرق الإيجابي بين الفائدتين[2].

3- خصم الأوراق التجارية:

«خصم الورقة التجارية هو عملية ائتمانية الغرض منها سداد القيمة الحالية للورقة إلى المستفيد قبل موعد استحقاقها.»[3]

«حيث تقبل البنوك على مزاولة هذا النوع من النشاط نظرا للحماية التي يوفرها القانون التجاري وأيضا نظرا لقصر أجلها، مما يوفر عنصر السيولة لدى البنك، كما أنها تتيح الفرصة للبنك لإعادة خصمها لدى البنك المركزي بشروط معينة يقررها البنك المركزي.»[4]

---

[1] حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2008، ص72 .

[2] صبحي تادرس قريصة، محمد يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 362.

[3] خيرت ضيف، محاسبة البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون ذكر السنة، ص5.

[4] زهير الحدرب، لؤي وديان، محاسبة البنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2010، ص28.

4- التعامل بالإعتمادات المستندية:

ويتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، بحيث يتم من خلالها تسديد مستحقات المصدر عن طريق حساباتهم بالبنوك، بانتقال مبالغ السلع المستوردة من حساب المستورد في الداخل إلى حساب المصدر بالخارج، ويتم بتقديم الوثائق الخاصة بالبضاعة.[1]

وهناك وظائف أخرى بالإضافة إلى الوظائف المذكورة سابقا تتمثل في:[2]

- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض والائتمان بصيغة مختلفة.
- تقديم الخدمات استشارية متعددة في مجال دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية وكيفية إدارة الأعمال.
- تحصيل من الغير نيابة عن الزبون وتسديد المستحقات المترتبة بذمته.
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه.
- تأجير خزائن حديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة والمهمة.
- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.
- تحويل نفقات السفر السياحية وإصدار الصكوك للمسافرين والإعتمادات الشخصية.
- إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معه.
- تعامل بالبيع وشراء بالعمولات الأجنبية.
- خصم الأوراق التجارية.
- تمويل الإسكان الشخصي للزبائن من خلال منحهم قروضا لهذا العرض.
- دفع صكوك المسحوبة على البنك أو أي مسحوبات أخرى.
- دفع الحوالات والبرقية البريدية الواردة.
- شراء الصكوك الأجنبية وصكوك المسافرين.
- دفع المبالغ من أصل الاعتمادات الخاصة والإعتماد هو إتفاق بين البنك والزبون يعطي الحق للزبون في الاقتراض في حدود مبلغ معين يحدده الاتفاق وعادة ما يحدد الاتفاق الفترة التي يمكن للزبون أن يتمتع بهذا الحق.

---

[1] عبد الحق أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية: عمليات تقنيات تطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص17.

[2] فلاح حسن حسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2006 ، ص ص 34- 35.

- خدمات البطاقة الائتمانية التي تعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية في الو.م .أ في الستينات من هذا القرن.

- خدمات الحاسبة الإلكترونية فيما يتعلق بتصميم البرمجيات والتدريب وغيرها.

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

تعتبر الأهداف العامة التي يسعى البنك لتحقيقها من العوامل المؤثرة في البناء التنظيمي الخاص به ويمكن تصنيف وتلخيص هذه الأهداف كالتالي:[1]

1- الأهداف المالية:

أ- استمرار في تحقيق الأرباح.

ب- تعظيم معدل العائد على الاستثمار.

ج- المحافظة على نسبة معقولة من السيولة.

د- زيادة حصته في السوق (سوق الخدمات البنكية).

هـ- القيادة في مجال الخدمات البنكية.

و- المحافظة على السمعة على مستوى المحلي والدولي.

ز- الصمود أمام المنافسة.

2- الأهداف المرتبطة بالخدمات البنكية المقدمة (الأهداف الإنتاجية): [2]

أ- تحسين الخدمات البنكية.

ب- تنويع وتطوير الخدمات البنكية لمواجهة المتطلبات الجمهور (العملاء).

ج- تخفيض تكاليف تقديم الخدمات البنكية.

د- تخفيض الوقت الضائع.

3- الأهداف الخاصة بالنمو والاستقرار والمحافظة على موارده المادية والبشرية وحمايتها.

4- الأهداف الخاصة بالبقاء والاستقرار وتجنب المخاطر.

5- الأهداف الاجتماعية والبيئية مثل تحقيق مستويات مرضية من العوائد (أو الخدمات) للأطراف التعامل الداخلي والخارجي.

---

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص ص 369 -370.

[2] المرجع نفسه، ص ص 369 -370.

المبحث الثاني:ماهية الائتمان المصرفي

للبنوك التجارية دور حيوي في الاقتصاد الحديث وذلك نظرا للأعمال التي تقوم بها والملخصة في التعامل بالائتمان والاتجار في الديون، ولأن الائتمان يكتسي أهمية بالغة في الحياة اليومية للبنك فسوف نتطرق إلى ماهية الائتمان المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر تمويل حاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة ويساعد في إحداث قدر من وسائل الدفع، كما يعد على مستوى المصارف الاستثمار الأكبر الذي تستطيع من خلاله أن تحقق الجزء الأكبر من الأرباح.

الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالائتمان المصرفي نظرا لأهمية هذا الموضوع نذكر منها مايلي:

التعريف الأول: «الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعملات والمصاريف.»[1]

التعريف الثاني: «الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك لعميله، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغا من المال لاستعماله في غرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول البنك على عائد مالي متفق عليه مع تقديم العميل لضمان يمكن البنك من استرداد أمواله إذا ما توقف العميل عن السداد.»[2]

التعريف الثالث: «الائتمان المصرفي هو مساعدات مالية يقدمها البنك لحساب عملاه.»[3]

التعريف الرابع: «يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلا (فرد أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو اقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.»[4]

---

1 صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2008، ص15.

2 خالد بن عمر ، دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010-2011، غير منشورة، ص4.

3 Khadidja sadi, elaboration d'un modèle d'evaluation du risque de credit d'exploitation à l'aide des réseaux de neuronesartificiels (RNA) et de l'analyse discriminante linéaire (ADL), these en vue de l'otention du diplôme de doctorat, science économiques,faculté des science économiques et des sciences de gestion, université d'alger, 2009-2010, p10.

4 حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص18.

من هنا يمكن القول بأن الائتمان المصرفي هو الثقة التي يقدمها البنك لعملائه بحيث يقدم له مبلغا من المال يستعمله لأغراضه الشخصية مقابل معدل فائدة يتحصل عليه البنك.

الفرع الثاني: أهمية الائتمان المصرفي

ان الائتمان المصرفي هو مرحلة متطورة من الوساطة والخدمات المالية والمصرفية. حيث أنه في بادئ الأمر نشأت خدمات الصرافة ونقل الأموال والتمويل، ثم تلتها فيما بعد عملية الائتمان التي تستند إلى دراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل.

لذلك فإن عملية الائتمان تعبر عن الثقة التي تنشأ بين البنك والمقترض والتي تدل على توافقهم في الرغبة والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومن يحتاج إليها.

فمزيد من الائتمان يستدعي زيادة في حجم الموارد المتاحة للتوظيف والعكس فإن نمو حجم الموارد، يتطلب بحثا عن فرص جديدة للائتمان تكون مضمونة وذات عائد مقبول، وهكذا يكون الادخار مقابلا للائتمان له تأثير على سلوك كل من المدينين والدائنين سواء بواسطة جهاز الفائدة أم عن طريق السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة عليها.[1]

ويمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من عدة زوايا:

1- أهمية الائتمان بالنسبة للبنك التجاري: الائتمان هو المصدر الاساسي الذي يستعمل في الاستثمار ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يحقق عوائد يضمن من خلالها الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويتحقق ذلك نظرا لأن الائتمان بمفهومه العام يعتبر شكلا من أشكال الاستثمار المصرفي بأصول البنك التجاري .[2]

2- أهمية الائتمان بالنسبة للمقترضين (أفراد أو شركات): الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية يمكن المقترض من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه، فهو بذلك يفتح المجال أمام حركة الإنتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها والاستمرارية في ممارسة أعمالها.

3- أهمية الائتمان بالنسبة للمجتمع: إن عملية منح الائتمان تساعدنخلق فرص استثمارية جديدة أو التوسع في الأنشطة الحالية، وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الإنتاج والخدمات والتي تؤدي إلى فتح مناصب عمل جديدة وزيادة مستوى الدخل لأفراد المجتمع وتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية.

---

[1] سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص17.

[2] عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح (دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد2، كركوك، العراق، 2013، ص59.

وبذلك اعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن على الجانب الآخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه.[1]

المطلب الثاني: وظائف ومحددات الائتمان المصرفي

للائتمان المصرفي دور أساسي في حياتنا الاقتصادية المعاصرة، فالائتمان المصرفي يساهم بدرجة كبيرة في تسديد الديون والوفاء بالالتزامات بين الأفراد والشركات، لكن في ظل مجموعة من المحددات التي يجب الالتزام بها.

الفرع الأول: وظائف الائتمان المصرفي

من أهم وظائف الائتمان المصرفي مايلي:[2]

1- الائتمان يسمح بالاستخدام الأمثل لرأس المال المتاح: يتكون رأس المال على المستوى القومي من المدخرات، فكل طبقات المجتمع تقريبا تقوم في الوقت الحاضر بالادخار لدى بنوك وصناديق الادخار.

وبالرغم من أن هذه المدخرات قد تم تكوينها بواسطة المواطنين إلا أن هؤلاء المواطنين ليس لديهم في الغالب القدرة على استثمارها، بفضل الائتمان تقوم المؤسسات الكبيرة بجمع رؤوس الأموال ووضعها تحت تصرف المواطنين الذين لديهم القدرة على استثمارها.

2- الائتمان يسمح بتركيز رؤوس الأموال: في الاقتصاد المعاصر أصبحت المؤسسات لا يمكن أن تقوم اعتمادا على الفرد الواحد أو حتى على مجموعة من الشركاء لتزويدها برأس المال اللازم، فهذه المؤسسات سوف تحتاج على الأقل في فترة من فترات حياتها إلى الائتمان، فلو أن شركة رغبت في توسيع مصانعها ومعداتها، فإنها تحتاج إلى استثمار طويل الأجل.

3- الائتمان يقوم بدور منشط وفعال في الإنتاج: إذا اعتمد صاحب صناعة فقط على رؤوس أمواله الخاصة لأدى ذلك إلى تقييد نشاطه، وذلك لأن مجال الحركة أمامه سيكون محدودا، حيث أنه ينبغي عليه أن يحتفظ بالاحتياطي اللازم من السيولة، وبالتالي لن يقترض إلا بخوف، وفي حدود إمكانيته المتاحة.

إن تنظيم الائتمان يعطي له حرية في التفكير وذلك إذا كان مشروعه في وضع سليم، فمدير المؤسسة سيتخلص من الانشغال الدائم بتأمين الأموال المتداولة، لأنه عند الحاجة يستطيع أن يلجأ إلى البنك ليطلب منه ما يحتاج من رأس المال الضروري.

---

[1] السنوسي محمّد الزوام، ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الازمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن، 10-11نوفمبر 2009،ص ص 6- 7.

[2] نبيل ابراهيم سعد، نحو قانون خاص بالائتمان، دار المعارف، الاسكندرية، مصر، 1991، ص ص 48-52.

4- الائتمان يشجع على تكوين رصيد كبير من المدخرات بضمانه مقابل مجز لها: في الواقع أنه بدون استثمار للمدخرات فإن الجمهور لن يقبل بصورة كافية على الادخار، فتوظيف رؤوس الأموال لم يعد حاليا من الأمور الميسرة، وقد كان أكثر صعوبة منذ قرون، فقد كان نطاق الأراضي محدودا، والمباني المشيدة لم تكن ذات أهمية كبيرة.

ولذلك فقد كان الادخار يأخذ أساسا شكل الاحتفاظ بقطع الذهب أو الفضة وما كان يتضمن ذلك من عقبات ومخاطر.

5- الائتمان يسمح باقتصاد كبير للمعادن الثمينة مما يسمح باستخدامها كأساس للنظام النقدي: إن من أهم مظاهر الائتمان هو إصدار النقود الورقية والتي تمثل دينا على المصدر، فالأوراق النقدية تحل محل النقود المعدنية وذلك بالنسبة للجزء غير المغطى من الذهب، فكم من معادن يكفي إذا لم تستخدم لا الأوراق النقدية ولا الشيك أو طرق التحويل المصرفي؟

الفرع الثاني: محددات الائتمان المصرفي

ونعني بها تلك المحددات التي يستند إليها البنك في منحه للائتمان ويمكن تصنيفها وفقا للأتي:

أولا: محددات خاصة بالمصرف:

ونعني بها تلك المحددات التي يستند إليها البنك في منحه للائتمان، ويمكن بيان تلك المحددات كالأتي:[1]

1- توفر الأمان لأموال المصرف: ونعني بذلك أن يكون البنك مطمئن الى ان المقترض الذي سيحصل على القرض سوف يتمكن من سداد القروض الممنوحة له مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

2- تحقيق الربح: والمقصود به حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها كي تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

3- السيولة: نعني بها احتفاظ البنك براس مال يتصف بالسيولة، أي أن يتوفر لديه قدر كاف من الأموال السائلة ، (النقدية منها والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير).

---

[1] نصر حمود مزنان فهد، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء، المجلد التاسع، العدد 04، العراق، 2011، ص ص 72-73

ثانيا: محددات خاصة بالزبون:

وهي محددات خاصة بالزبون، ويمكن توضيح أهم تلك المحددات بالآتي: [1]

1- شخصية الزبون أو سمعته: تقاس المخاطرة الأخلاقية بشخصية المقترضين، وبالتالي فإن السمعة التي يتمتع بها طالب القرض لها أثر كبير على قرار البنك بالمنح أو الرفض أو التوسع أو الانكماش في منح القرض، وحتى لو توفرت الضمانات الكافية لرد القرض، لذا فإن سمعة العميل تلعب دورا هاما في العلاقة مع البنك.

2- قدرة العميل على الدفع: تعني القدرة على الدفع، سداد أقساط القرض وفوائده في الموعد المحدد ويجب تحليل عدة عوامل:

أ- أهلية العميل وقدرته على الاقتراض.

ب- القدرة على السداد.

ج- المقدرة على توليد الدخل.

3- رأس مال الزبون: تشترط البنوك أن يكون لدى طالب القرض رأسمال كافي كضمان للقرض، وتعكس درجة ملكية الأصول ذكاء وفطنة، وبالتالي كفاءة الشركة المقترضة، بحيث تستخدم بعض هذه الأصول كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح، ويقلل هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك.

4- الضمان المقدم: لكي يريح البنك نفسه من اتخاذ قرارات عن القروض التي على هامش الأمان ولكي يريح نفسه أيضا من الارتباك الذي يمكن أن يحدث نتيجة تعثر المقترض في الدفع، فإنه يقوم بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لدرجة قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان.

إلا أن الإصرار على ضرورة توفير ضمانات للقروض الممنوحة يجب ألا يكون على حساب سلامة القرض أو على حساب إمكانية تحصيله في الميعاد.

ثالثا: محددات خاصة بالتسهيل الائتماني

وهي مجموعة من المحددات التي تتعلق بالائتمان المصرفي ذاته، ويمكن حصر هذه المحددات بالآتي: [2]

1- الغرض من التسهيل، وطبيعة النشاط الذي خصص الائتمان لأجله.

2- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب الزبون بالحصول على الائتمان خلالها، ومتى سيقوم بالسداد ومدى تناسبها فعلا مع إمكانيات الزبون.

---

[1] محمد سعيد انور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، مصر، 2005، ص ص417-421.

[2] عبد اللطيف عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 103.

3- مصدر السداد الذي سيقوم الزبون المقترض بسداد المبلغ منه.

4- طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداد أقساط دورية وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط الزبون ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.

5- نوع الائتمان المطلوب، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.

6- قيمة الائتمان، ولهذا المحدد أهمية خاصة، إذ أنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

المطلب الثالث: أنواع ومراحل الائتمان المصرفي

سنتطرق في هذا المطلب إلى معظم أنواع الائتمان المصرفي المختلفة كما سنتطرق إلى أهم المراحل التي يمر بها.

الفرع الأول: أنواع الائتمان المصرفي

إن محاولة تقسيم الائتمان أو تصنيفه إلى أنواع محددة ليس بالأمر اليسر نظرا للتداخل الملحوظ بين أنواع الائتمان المتعددة، سنحاول التطرق إلى معظمها:

أولا: أنواع الائتمان المصرفي من حيث غرضه

وينقسم إلى: [1]

1- **الائتمان الاستثماري**: هو ذلك النوع من الائتمان الذي تمنحه البنوك لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي والمباني والمعدات والآليات الثقيلة، ويتم تسديد القروض الممنوحة لهذا الغرض على المدى الطويل حيث أن الإيرادات المتوقع الحصول عليها من هذا النوع من الأصول يمكن أن تتحقق بعد فترة زمنية طويلة.

2- **الائتمان التجاري**: قد يكون الغرض من حصول الجهة الطالبة على القرض تجاريا، فتستخدم الجهة الطالبة للقرض لتمويل رأس المال العامل كشراء مواد خام أو دفع رواتب أو سداد التزامات قصيرة الأجل.

يعد هذا النوع من الائتمان قصير الأجل، وذلك لأن جداول السداد المتعلقة به التي تغطي عادة دورة الأعمال في التجارة وهي دورة قصيرة نسبيا، فالفترة بين دفع الأموال لشراء مواد خام ودفع أجور ورواتب ومصاريف أخرى لشراء منتجات مصنعة وبيعها في السوق وتحصيل ثمنها هي فترة قصيرة قد لا تتعدى عدة شهور.

---

[1] زياد رمضان، محمود جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة، مصر، 2008، ص ص 97-100.

3- الائتمان الاستهلاكي: يتعلق الائتمان الاستهلاكي بتمويل احتياجات الأفراد ذات الطبيعة الاستهلاكية مثل شراء ثلاجات أو غسالات أو أفران غاز أو أجهزة حاسوب شخصية، وتقوم البنوك عادة بتقديم مثل هذا النوع من الائتمان مع تقديم حوافز معينة لتشجيع الأفراد على طلبه، كما أن التجار وأصحاب المحلات يمكن أن يقوموا بمنح الائتمان الاستهلاكي من خلال البيع بالتقسيط.

ثانيا: الائتمان وفقا لأجله

يقسم الائتمان حسب الأجل وفقا لما يلي:[1]

1- ائتمان قصير الاجل: لا يزيد مدته عن سنة ويستخدم عادة في مجال تمويل رأس المال العامل في منشآت الأعمال. إذ أنه يمنح على أساس أن مدته تكون تحت الطلب حتى يكون للبنك الحق في المطالبة به في أي وقت شاء، ومن الأمثلة عليها: السحب على المكشوف، الكمبيالات، والقروض بأنواعها المختلفة.

2- ائتمان متوسط الأجل: تتراوح مدته ما بين عام إلى خمس سنوات وعادة يمنح لغايات تمويل رأس المال الثابت لدى المنشآت مثل تمويل التوسعات أو زيادة الإنتاجية أو تمويل جزء من رأس المال العامل الثابت.

3- ائتمان طويل الأجل: تزيد مدته عن خمس سنوات وقد يصل إلى 25 عاما، ويستخدم لغايات تمويل رأس المال الثابت أي تمويل الاستثمار في الأصول الثابتة كالمكائن والمعدات، والقروض السكنية، والاستثمارات العقارية.

ثالثا: الائتمان وفقا للضمانات

حيث يمكن تقسيمه إلى مايلي:[2]

1- الائتمان المضمون: هنالك قروض تمنح بضمان معين فقد يكون عقار أو محصول زراعي أو أوراق مالية أو كمبيالات أو بضائع، والعملية التي لا يقابلها أي ضمان عيني تقف وراءها النقدية.

2- الائتمان غير المضمون: وهي القروض المقدمة بدون ضمان (سحب على المكشوف) فهي لا تقابلها ضمانات عينية ولا شخصية تمنح استنادا الى ثقة المصرف بالمقترض وغالبا ما تحصل عليها الوحدات الاقتصادية ذات المراكز المالية الممتازة ويراعي في منحها الإمكانيات الواضحة للتسديد.

---

[1] محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2013، ص28.

[2] سلوى عبد الجبار عبد القادر، المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد 01، 2008، ص 344.

رابعا:الائتمان وفقا للشخص المقترض

حيث يمكن تقسيمه إلى:[1]

1- الائتمان الخاص: هو الائتمان الذي يمنح لغرض الاستعمال في القطاع الخاص من قبل الأفراد ومنشآت الأعمال.

2- الائتمان العام: يمثل هذا النوع من الائتمان قيام الحكومة، بكافة مستوياتها، باقتراض الأموال لتمويل السلع، الخدمات، وبرامج التنمية التي تقدمها للمواطنين.

وتلجأ الحكومة إلى الائتمان عندما تكون الإيرادات المتحققة من الضرائب غير كافية لتلبية متطلبات برامجها التشغيلية والاستثمارية التي تنوي تنفيذها، ويتم توفير الأموال عادة بإعادة تسديد الأموال المقترضة إلى المستثمرين مع فوائدها عبر مدة زمنية محددة مستقبلا، وقد انتشر استخدام الائتمان الحكومي بشكل كبير في السنوات الاخيرة وأنه أخذ بالاستمرار والنمو.

الفرع الثاني: مراحل الائتمان المصرفي

يمر الائتمان المصرفي بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:[2]

1- المقابلة الشخصية بالعميل: تساعد مقابلة العميل التعرف عليه عن قرب ، وبالمحاورة يمكنه التعرف على كيفية تفكيره ومستوى إدارته وتنظيمه، ويجب أن يترك المجال في المقابلة للمقترض للحديث عن مشاريعه الحالية والمستقبلية إلى أن توجه الأسئلة الرئيسية حول المشاكل التي تعترضه في عمله وكيف يحلها، ومواجهته المنافسة في السوق ونظرته إلى المستقبل.

2- **الاستعلام المصرفي:** يعتبر الاستعلام المصرفي مرحلة مهمة من مراحل الائتمان المصرفي لغياب المؤسسات المتخصصة في تقصي وجمع المعلومات عن العملاء المقترضين في القطاع المصرفي، وبالتالي برزت الحاجة إليه للتحقق من المعلومات المقدمة من الوحدة الاقتصادية، ولأهمية الدور الذي تقوم به البنوك في منح التسهيلات الائتمانية فإنه يتم تخصيص دائرة أو وحدة مستقلة ضمن الهيكل التنظيمي تستند إليها الأعمال الخاصة بتحليل الائتمان والأنشطة الأخرى الخاصة بتوفير المعلومات ومنح القروض.

3- مرحلة التحقق المالي: إن الهدف الرئيس من التحقق المالي هو الوقوف عند واقعية وصحة الأرقام الواردة في القوائم المالية لتحديد القيمة الاقتصادية والنقدية لصافي أصول الشركة، وفي ظل غياب التقدير الحقيقي والواقعي لأصول الشركة يبقى، أي تقدير لمخاطر منح القرض أو أي تحليل لوضع العميل بعيدا عن الواقع والحقيقة.

4- مرحلة اتخاذ القرار:

أ- الموافقة على منح الائتمان في حالة توفر الشروط المطلوبة على العميل طالب القرض.

ب- عدم الموافقة على منح الائتمان وذلك في حالة عدم توفر الشروط.

[1] عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 22-27.

[2] سوزان سمير ذيب واخرون، مرجع سابق، ص ص 29-18.

المبحث الثالث: المبادئ الأساسية للائتمان المصرفي

يعتمد نجاح الائتمان المصرفي على تخفيض درجة المخاطر المصاحبة له، ومن ثم رفع درجة احتمال تحصيل المبالغ التي تم إقراضها للعملاء إلى أكبر درجة ممكنة وحتى تتحقق هذه النتيجة فإن هناك مجموعة من المبادئ يجب اتباعها.

المطلب الأول: المبادئ الأساسية للائتمان المصرفي وأهم مزاياه

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم المبادئ الأساسية للائتمان المصرفي ثم سنتطرق إلى أهم مزاياه.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية للائتمان المصرفي

إن الائتمان المصرفي هو عملية بالغة الأهمية داخل القطاع المصرفي فهو النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من الاستخدامات للموارد المتاحة للبنوك التجارية، لذا برزت مجموعة من المبادئ التي يجب الاستناد عليها عند منح الائتمان.[1] وتتمثل في الأتي:

1- مبدأ الأمان: ويقصد بها اطمئنان البنك للعملاء طالبي القروض، وبأنهم سيقومون بسداد هذا القرض وفي المواعيد المحددة لها وبدون أي تأخير.

2- مبدأ تحقيق الأرباح: وتعني حصول البنك على فوائد الودائع لديها وكذلك المصاريف المختلفة بالإضافة إلى تحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية[2]

3- مبدأ الغرض: تتطلب صياغة قرار الائتمان بصفة أساسية تحديدا واضحا للغرض من طلب الائتمان، وذلك على النحو الذي يعكس الكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات الائتمانية من جهة وأسلوب ومصادر السداد المتوقعة من جهة اخرى.[3]

4- مبدأ الضمان: بهدف تسهيل الائتمان وتقليص حدة المخاطرة التي تلازمه وتحقيق نوع من المعاملة السوية فإنه من الأجدر أن تشمل الإجراءات الائتمانية مبدأ الضمان باعتباره خط دفاع لمواجهة كل الحالات التي تحيط بها المخاطر ودرجة عالية من عدم التأكد.[4]

---

[1] Pierre Charles pupion, Economie et Gestion Bancaire, Edition dalloz, Paris, 1999, p75.

[2] تانيا قادر عبد الرحمن، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 26، العراق، 2012، ص72.

[3] طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، المتحدة للإعلان، الإسكندرية، مصر، 1998، ص154.

[4] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص217.

إن الضمانات هي نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد، إلا أنه لا ينبغي إطلاقا اعتبار الضمانات المصدر الأساسي للاطمئنان وتجنب مخاطر الائتمان، فهي تعتبر كعناصر تكميلية لعنصر الثقة المتوفرة أصلا.

5- مبدأ التنويع: يعتبر التنويع في البنوك من المبادئ الاساسية في العمليات الائتمانية لتجنب المخاطر، وتزداد أهميته من يوم لآخر كلما أثبتت التجارب دوره في توزيع المخاطر الممكن مواجهتها مستقبلا، إذ أنه وإن لم يكن بإمكانه تجنيب جميع المخاطر فإنه على الأقل يمكنه تجزئتها وحصرها إلى نسبة معقولة.

ويتحقق هذا المبدأ بتجميع عدة ائتمانات ذات خصائص مختلفة في محفظة ائتمانية، دون الاقتصار على حزمة من الإئتمانات التي تشترك فيما بينها في خاصية واحدة.

6- مبدأ المصلحة الوطنية: إذا كانت مبادئ الائتمان السابقة تخدم مصلحة البنوك التجارية بصفة مباشرة، فإن هناك عنصر هام آخر إلى جانب تلك المبادئ، والذي يجعل من تلك البنوك كوحدة أساسية من وحدات المجتمع، والتي تساهم في المصلحة الوطنية، حيث أن مبدأ المصلحة الوطنية يعمل على إشراك البنوك التجارية في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فإنه يترتب على البنوك التجارية أن تدرس الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعملياتها الائتمانية وذلك للتأكد من المجالات الأكثر فائدة للمجتمع والأكثر ارتباطا بخطط التنمية المستقبلية.[1]

الفرع الثاني: مزايا الائتمان المصرفي

للائتمان المصرفي مزايا عديدة نذكر منها:[2]

1- يعد الائتمان المصرفي وسيلة ملائمة لنقل استعمال الأموال من شخص لآخر أي أنه وسط للتبادل فبواسطة الائتمان يمكن تحويل مدخرات الأفراد والمنشآت الحكومية إلى من يحتاجها أو يستطيع استثمارها في الإنتاج والتوزيع.

2- يمكن من خلال الائتمان المصرفي توفير الموارد المالية اللازمة لمنشآت الأعمال لاستعمالها في الفرص الاقتصادية المختلفة، وكذلك في توسيع قاعدة الإنتاج التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة.

3- إن الائتمان يؤدي إلى عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة بدون استعمال في انتظار استعمالها مستقبلا فالفائض النقدي قابل للاستخدام عن طريق الائتمان بحيث تستفيد منه المنشآت والأفراد وقت الحاجة إليه.

---

[1] خالد بن عمر، مرجع سابق، ص ص 9- 10.

[2] زياد نجم عبد، الائتمان المصرفي وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه: دراسة تحليلية للشركة المتقدمة للبتر وكيماويات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 19، جامعة الأهلية، العراق، 2012، ص 305.

4- تتطلب عمليات التطور الفني والتقني استبدال الكمائن والمعدات ونظرا لارتفاع تكاليف الشراء فإن المنشآت تلجأ إلى المصارف للحصول على الائتمان المصرفي لتمويل هذه العمليات.

5- يخفف الائتمان المصرفي الكثير من الصعوبات التي تعترض المنشآت المختلفة، خاصة الصغيرة والحديثة في الحصول على الائتمان الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الممولة الاخرى.

المطلب الثاني: أدوات الائتمان المصرفي

أدوات الائتمان عبارة عن وثائق توضح حقوق المقرض والتزامات المقترض من حيث الأقساط والفوائد ومواعيد الاستحقاق، ومن أبرز أدوات الائتمان الأوراق التجارية والأوراق المالية، حيث تعبر الأوراق التجارية من أدوات الائتمان قصير الأجل، في حين أن الأوراق المالية هي من أدوات الائتمان طويل الأجل.

1- الأوراق التجارية: وهي أدوات الائتمان قصير الأجل، وأهم ما يميزها سرعة تداولها وعدم تقييدها بالقيود المتعارف عليها في قواعد القانون المدني،كما أن العرف يدخل في توفير قدر من الضمان لها وإضفاء درجة من الثقة عليها ومن أهمها نجد:

أ- الكمبيالة: هي صك أو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الدائن (صاحب الكمبيالة) إلى المدين (المسحوب عليه) بأن يدفع لشخص ثالث (المستفيد) في تاريخ معين، أو قابل للتعيين أو بمجرد الإطلاع، مبلغا معينا.

ب- السند الاذني: هو صك يتعهد فيه المدين (محرر السند) بدفع مبلغ معين في تاريخ معين بمجرد الإطلاع لإذن المستفيد، وقد يكون التعهد بالدفع لحامل السند ويعرف السند في هذه الحالة بأنه سند لحامله.

ج-الشيك: هو ورقة تتضمن إما صادرا من الساحب إلى المسحوب عليه بأنه يدفع لإذن شخص ثالث أو لحامله مبلغا معينا بمجرد الإطلاع.[1]

2- الأوراق المالية: وهي أداة الائتمان لآجال متوسطة أو طويل الأجل وأهمها الأسهم والسندات.

أ- الأسهم: يعتبر السهم حق ملكية فهو يمثل جزء من رأس مال المشروع أو الشركة المساهمة، وبالتالي فإن لحاملي الأسهم حق الحصول على عائد سنوي يختلف حسب أرباح الشركة، كما أن لهم أيضا الحق في اقتسام ممتلكاتها عند تصفيتها.

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي: دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، مصر، 2004، ص ص 147- 148.

ويطلق على الأسهم الأصول المالية ذات العائد المتغير، أي قيمة السهم قد تزيد أو تنقص، فإذا ما حقق المشروع أرباحا فإن العائد المالي على السهم يكون موجبا والعكس صحيح.

ب- السندات: وهي عبارة عن نوع من الأوراق المالية التي تصدرها الحكومات أو الهيئات، أو المشاريع والشركات المساهمة بهدف الاقتراض لمقابلة احتياجاتها التمويلية، وتمثل السندات دينا على الجهة التي أصدرتها، تلتزم فيها بسداد كامل قيمتها لحامليها مع دفع الفوائد السنوية عليها بغض النظر عما حققته هذه الجهات من ربح أوخسارة.[1]

المطلب الثالث: ضوابط الائتمان المصرفي ومبررات استخدامه

في ظل الظروف المحيطة بالائتمان المصرفي خاصة فيما يتعلق بجانب المخاطر فإنه يتعين على البنوك أن تضع بعض الضوابط للائتمان المصرفي لذا سنتطرق في هذا المطلب إليها بالإضافة إلى مبررات استخدامه.

الفرع الأول: ضوابط الائتمان المصرفي

إن الائتمان المصرفي يجب أن يتم استنادا إلى القواعد والأسس الائتمانية المستقرة والمتعارف عليها في الجهاز المصرفي ومن ذلك:[2]

1- أن لدى كل مصرف سياسة ائتمانية تكون في دليل مكتوب يتضمن تعليمات ملزمة للعاملين في مجال منح وتنفيذ ومراقبة عمليات الائتمان، مع بيان حدود وصلاحيات كافة المستويات الوظيفية والإدارية بالمصرف.

2- إن القرار الائتماني يصدر من كوادر متدربة وخبيرة بمجال الائتمان المصرفي.

3- إن التسهيلات الائتمانية التي تصرح بها المصارف التجارية يتابع تنفيذ استخدامها، والتحقق من سلامة مسارها بمعرفة المدير المسؤول والأجهزة الرقابية المختصة بإدارة المصرف بشكل يمكن معه متابعة مراحل تنفيذ التسهيل.

4- متابعة تحديث استعلامات العملاء بصفة دورية، والتأكد من أنها لم يعتريها أي خلل يضعف ضمانات المصرف.

5- يقوم المصرف المركزي عادة بإصدار قواعد استرشادية أو ضوابط ائتمانية بهدف تحقيق الرقابة على المصارف العامة بالدولة، وأيضا وضع قواعد إلزامية للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان.

[1] الهادي حمود السائح، دور الائتمان المصرفي في تنمية الاقتصاد الليبي 1985-2003، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص49.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص ص44- 45.

الفرع الثاني: مبررات استخدام الائتمان الصرفي

تلجأ الشركات للحصول على القروض قصيرة الأجل لتمويل عملياتها للأسباب التالية: [1]

1- سهولة الحصول على الائتمان المصرفي: حيث تلجأ المنشآت الكبيرة والصغيرة للحصول على هذا النوع من القروض، كما أن البنوك التجارية تتوسع عادة في تقديم هذه القروض بعد دراسة حالة المقترض وذلك نظرا لقلة المخاطر في الأجل القصير.

2- المرونة: إن هذا النوع من الائتمان يؤدي إلى حصول المقترض على أموال نقدية بعكس الائتمان التجاري الذي يؤدي إلى حصوله على بضائع، ويمكن للمقترض استخدام هذه النقدية في الحصول على خصومات نقدية يمنحها الموردين.

3- التكلفة: إن تكلفة هذا النوع من القروض عادة أقل من تكلفة القروض طويلة الأجل، وذلك نظرا لأنه يستخدم عادة لتمويل عمليات الموسمية ثم يسدد القرض في نهاية الموسم، لذلك ففائدة القروض هي لفترة الموسم، كما أن تكلفة الائتمان المصرفي عادة أقل من تكلفة الائتمان التجاري.

[1] سوزان سمير ذيب واخرون، مرجع سابق، ص 14.

خلاصة الفصل الأول :

يعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء، الوحدات الاقتصادية، الشركات، ومؤسسات الدولة المختلفة، ويعد في الوقت نفسه من أهم النشاطات المصرفية التي تجلب الإيرادات المجزية نتيجة قيام المصارف التجارية باستلام الودائع المصرفية ومن ثم تشغيلها لكونه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، كما يساهم الائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام لكن في ظل هذه الميزات المهمة التي يتمتع بها الائتمان المصرفي إلا أنه محفوف بالمخاطر التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية.

فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

ادارة مخاطر الائتمان المصرفي

تمهيد:

تعد المخاطر الائتمانية أحد أهم أنواع المخاطر التي تواجه إدارة المصارف إن لم تكن أهمها وذلك لارتباطها المباشر بالنشاط الأساسي لكل مصرف ألا وهو الإقراض، وإذا كانت عملية تحليل القدرة الائتمانية للمقترض والمخاطرة الائتمانية للمصرف تتم بصورة وصفية وشخصية في السابق، إلا أنها شهدت تطورا ملموسا خلال العقود السابقة وخصوصا في العقد الأخير، إذ باتت عملية تحليل المخاطر الائتمانية تعتمد إلى حد كبير على تحليل المعلومات التي يتم جمعها عن الزبائن ولأن وسائل جمع المعلومات وتحليلها وأسلوب تعامل الإدارة معها قد تطور بصورة واضحة خلال هذه الفترة فإن قدرة المصرف على الحد من المخاطر الائتمانية قد تطور أيضا بفضل ذلك.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم العناصر المحيطة بموضوع إدارة المخاطر الائتمانية من خلال التطرق الى:

- ✓ المبحث الأول: إدارة المخاطر.
- ✓ المبحث الثاني: مخاطر الائتمان وإدارتها.
- ✓ المبحث الثالث: مقررات لجنة بازل 1، 2، 3 والقروض المصرفية المتعثرة.

المبحث الأول: إدارة المخاطر

يتعرض الاقتصاد منذ القدم للعديد من الأخطار التي يترتب على تحققها خسارة مالية أومعنوية، وتختلف من حيث طبيعتها ونوعيتها وحجم الخسارة المترتبة على تحققها، من هنا يظهر دور إدارة المخاطر التي تهدف إلى تغطيتها بأقل تكلفة ممكنة، ومحاولة الحد منها.

المطلب الأول: مفهوم وفوائد إدارة المخاطر

لقد شهد مجال إدارة المخاطر تغيرا وتطورا هائلا خلال السنوات ال 40 الماضية وقد تسارعت وتيرة التغير مؤخرا، ويرجع الفضل في ذلك إلى الدروس المستفادة خلال أزمة الائتمان التي بدأت في أواخر عام 2006.[1]

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر

تعددت وتنوعت التعاريف التي تهتم بموضوع إدارة المخاطر نذكر منها:

التعريف الأول:« إدارة المخاطر هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر، وإبقائها في حدودها الدنيا.»[2]

التعريف الثاني: «يرتكز مفهوم إدارة المخاطر على مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد، ويرتكز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للخطر.»[3]

التعريف الثالث: »إدارة المخاطر هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف.»[4]

التعريف الرابع: «إدارة المخاطر هي مقاربة علمية لمشكلة إدارة المخاطر البحتة التي تواجه الأفراد والمؤسسات بهدف منع أو تخفيض الخسائر الناجمة عنها.»[5]

من كل التعاريف السابقة نستنتج أن ادارة المخاطر هي مجموعة من الاساليب المتبعة من طرف الادارة لمواجهة خطر ما.

---

[1] Donald R.van Deventer and others, Advanced Financial Risk Management,Editon John Wiley & Sons Singapore, second Edition, 2013, p 03.

[2] عز الدين نايف عنانزه، محمّد داود عثمان، تقييم كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية الأردنية، مجلة المثنى الإدارية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 06، العراق، 2013، ص 7.

[3] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص41.

[4] شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص26 .

[5] Gallati Reto, Risk Management and Capital Adequacy, Milan: McGraw-Hill 2003, p 33

الفرع الثاني: فوائد إدارة المخاطر

تتحقق الفوائد من إدارة المخاطر شريطة أن يكون هناك نهج ذا فعالية من جانب التخطيط والتنفيذ وفقا لثقافة معينة للمنظمة، وعلى أن تتضمن:[1]

1- التوعية من المخاطر ذات الدرجة الكبيرة، مما يساعد على التخطيط الفعال للموارد.

2- خطة عمل لإدارة فعالة للمخاطرة الكبيرة.

3- تقدير المسؤولية والمساءلة.

4- المساعدة على تحقيق الاستراتيجية وتخطيط الأعمال.

5- تعزيز التركيز على المراجعة الداخلية، وتقييم الاحتياجات والتخطيط.

6- حل المشاكل في وقت مبكر مما يجعل تكلفة التعامل مع المخاطر أقل.

7- إعداد خطط الطوارئ.

8- تجنب عدم الوفاء بالمواعيد المحددة، وتحسين القدرة على التنبؤ.

9- تقليل التكاليف الناجمة عن الأحداث المدمرة ومنع التجاوزات في الميزانية.

10- الحفاظ على الإدارة العليا وأعضاء المجلس من الوقوع تحت طائلة المسائلة القانونية.

11- القدرة على الاستمرار في التشغيل باستمرار مع توافر التراخيص الخاضعة للمراقبة.

12- تجنب الوقوع في الغرامات على الشركات نتيجة عدم الامتثال للأنظمة والتشريعات.

13- تحسين قيمة الأسهم والثقة في المشاريع ونظرا لمردود ذلك في أوقات الأزمات.

14- الحد من التكلفة التشغيلية من خلال خفض الخسائر وتحسين كفاءة العمليات التنفيذية.

15- التنبؤ الأكثر موثوقية لخطط العمل الجديدة، استنادا إلى المعلومات الأكثر دقة الخاصة بإدارة المخاطر.

16- تحسين أداء الأعمال نتيجة التدابير المتخذة من خلال العمل بالتوصيات والتعديلات.

17- الميزة التنافسية من خلال تحسين ودعم اتخاذ القرار استنادا إلى المعلومات الأكثر دقة والخاصة بإدارة المخاطر.

[1] طارق الجمال، استراتيجية إدارة المخاطرة، مطابع الشرطة، بدون ذكر المدينة، 2010، ص ص 35- 36.

المطلب الثاني: أهداف، دور وظيفة إدارة المخاطر

لإدارة المخاطر العديد من الأهداف والوظائف سنتطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهداف إدارة المخاطر

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها ولذلك فهي تهدف إلى تحقيق توازن بين المخاطرة والعائد وتمويل تنمية الأعمال بناء على ذلك[1]، كما تهدف لحماية أصول الشركة ضد الخسائر التي قد تصيبها أثناء ممارسة نشاطها[2]، وتساعد في تحسين مواقف الحد الأدنى عن طريق تقليل التكلفة ، وتحسين ترجيح النجاح الشامل للأعمال.

ويمكن تلخيص أهداف إدارة المخاطر كمايلي: [3]

1- إلغاء المخاطر النقدية، تقليلها، ومراقبتها.

2-كسب منفعة أو فائدة معززة من المخاطر التأملية.

3- التأكد من قياس ورصد وتقييم المخاطر التي يتحملها البنك.

4- ضمان أن البنك قادر على التقاط جميع المخاطر المحتملة التي يتعرض لها العملاء.

الفرع الثاني:دور وظيفة إدارة المخاطر

يتمثل دور إدارة المخاطر في العناصر التالية:[4]

1- وضع السياسة والإستراتيجية المناسبة لإدارة المخاطر.

2- تحديد المسؤول الرئيسي(البطل) عن إدارة المخاطر على المستوى التشغيلي والإستراتيجي.

3- بناء ثقافة واعية بأهمية التعامل مع المخاطر عبر المنظمة وتتضمن تعليم أساسي وضروري عن أساليب التعامل.

4- تأسيس سياسة داخلية للمخاطرة وهياكل لوحدات الأعمال.

5- تصميم ومراجعة عمليات إدارة المخاطر باستمرار.

---

[1] مهند حنا نقولا عيسى ، ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص84.

[2] Marie claude Delaveaud, Le Risk Management en 5 étapes,Edetion Amrae, France, 2003, p7.

[3] Linda Delamaire, Implementing a credit risk management system based on innovative scoring techniques, a thesis submitted to the university of bimingham for the degree of doctor of hilosophy, university of commerce and social sience, the university of bimingham, 2012, p63.

[4] سيد محمد جاد الرب، الإتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر والأزمات التنظيمية، دون ذكر دار النشر، دون ذكر المدينة، 2008، ص 24.

6- التنسيق بين الأنشطة الوظيفية المختلفة والمرتبطة بقضايا إدارة المخاطر داخل المنظمة.

7- تحسين عمليات الاستجابة للمخاطرة بما في ذلك البرامج الطارئة ومجالات الأعمال الممكنة.

8- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها إلى مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة المنظمة.

المطلب الثالث: بنود وخطوات إدارة المخاطر

تهدف إدارة المخاطر أساسا إلى اختيار السياسة الملائمة أو المناسبة التي تؤدي إلى تخفيض المخاطر أو التخلص منه ومواجهة الخسائر المتوقعة والحد منها، ولا يمكن الوصول إلى هذه الاهداف إلا من خلال تحقيق بنودها والمرور بجميع خطواتها.

الفرع الأول: بنود إدارة المخاطر

يجب أن تتوفر لإدارة المخاطر العوامل التالية:[1]

1- القدرة على توقع خسارة محتملة أو مكسب للشركة.

2- إمكانية حساب الخسارة المحتملة.

3- القدرة على اتخاذ إجراءات وقائية مقبولة للحد من فرص الخسارة المحتملة.

4- وجود فترة زمنية مناسبة لإنضاج وتنمية الاستثمار ليصل إلى مرحلة توليد العائد.

فإذا انتفى أي عامل من هذه العوامل فسوف:

تتحول المخاطرة إلى مقامرة، وذلك بانتفاء العامل الأول (وجود خسارة محتملة)، أو تتحول المخاطرة إلى أزمة (خطر)، وذلك بانتفاء العاملين الثالث والرابع (القدرة على اتخاذ إجراءات وقائية مقبولة – وجود فترة زمنية لإنضاج الاستثمار).

[1] دان بورج، إدارة المخاطر المالية في الاستثمارات والمشروعات، مجلة خلاصات كتب المدير ورجال الأعمال، العدد 238، القاهرة، مصر، نوفمبر 2002،
ص 3.

الفرع الثاني: خطوات إدارة المخاطر

يمكن الوصول إلى أهداف إدارة المخاطر من خلال المرور بالخطوات التالية:

1- تحديد الأهداف: إن أول خطوة في كيفية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتحديد احتياجات المنشأة من برامج إدارة المخاطر، حيث تحتاج المنشأة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج إدارة المخاطر، وتعتبر هذه الخطوة وسيلة لتقييم الأداء فيما بعد.

2- اكتشاف وتحديد المخاطر: حيث تقوم إدارة المخاطر بالمنشأة بدراسة أوجه النشاط المختلفة من إنتاج وتخزين وتسويق وشراء وبيع، وتدريب العاملين على كيفية اكتشاف الأخطار التي تتعرض لها المنشاة سواء كانت أخطار قابلة للتأمين أو غير قابلة للتأمين.

ويمكن تحقيق هذه المهمة عن طريق وجود علاقات وثيقة بين إدارة المخاطر والإدارات الأخرى في المنشأة بضمان حصولها على ما تتطلبه من بيانات ومعلومات تتعلق بنواحي النشاط في المنشأة.

3 – تقييم المخاطر وتصنيفها: على إدارة المخاطر تقييم هذه الأخطار التي تم اكتشافها وتحديدها، ويقصد بتقييم الأخطار قياس احتمال وقوع المخاطر (معدل تكرار المخاطر) وكذلك قياس شدة الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوع المخاطر، وبذلك يتوجب على القائمين تصميم برامج إدارة المخاطر وضرورة التمييز بين المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المنشأة من حيث الأهمية ودرجة الخطورة.

4- دراسة وتحليل السياسات والأساليب المختلفة للسيطرة على المخاطر: بعد أن يتم تحديد المخاطر واكتشافها ثم تقييم وقياس هذه المخاطر، تأتي مرحلة تحليل السياسات والوسائل المناسبة لمواجهة المخاطر، حيث يقوم مدير إدارة المخاطر بالدراسة والمفاضلة بين الطرق المختلفة للسيطرة على االمخاطر بهدف اختيار الطريقة المناسبة لتغطية المخاطر التي تتعرض لها المنشأة.[1]

5- تحديد البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر: تتجسد هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي يتم بها التعامل مع المخاطر، وهذه التقنيات تتمثل في:

أ- تفادي المخاطرة: أي التخلي عن القيام بأي عمل يتسبب في نشو المخاطر و الاقتصار فقط على اختيار المشاريع التي تنطوي على مخاطر أقل.

---

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إداة الخطر والتأمين، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص ص 56- 60.

ب- الخفض أو التقليل: ويمكن التقليل منها بطريقتين

- الأولى: من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها بالاعتماد على برامج السلامة وتدابير منع الخسارة

- الثانية: تكون من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة، حيث يمكن التوصل لتقديرات أدق للخسائر المستقبلية.

ج- الاحتفاظ بالمخاطرة: يعتبر الاحتفاظ الأسلوب الأكثر شيوعا والأفضل للتعامل مع المخاطرة.

د- تحويل المخاطرة، معناه نقل المخاطرة من شخص لخص آخر أكثر استعدادا لتحمل المخاطرة.

6- تنفيذ القرار: إن قرار الاحتفاظ بالمخاطرة ينفذ إذاكانت تلك المخاطر تنطوي على خسائر معينة صغيرة نسبيا يمكن تغطيتها بوجود احتياطي أو بدونه، أما إذاكان القرار هو استخدام منع الخسارة للتعامل مع مخاطر معينة في هذه الحالة يجب تصميم برنامج مناسب لمنع الخسارة، ويجب أن يعقب قرار تحويل المخاطرة اختيار شركة التأمين وعقد مفاوضات للتعاقد.

7- التقييم والمراجعة: تعتبر عملية التقييم والمراجعة عملية هامة يجب إدراجها في البرنامج وهذا لسببين هما:

- السبب الأول: هو أن المخاطر تتغير ولذلك فإن التقنيات التي تم استخدامها للتعامل مع المخاطر في العام الماضي قد لا تكون مثلى هذا العام.

- السبب الثاني: فهو إجراء التقييم ومراجعة برنامج إدارة المخاطر يسمح لمدير المخاطر مراجعة القرارات واكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهظة التكاليف.[1]

[1] قبايلي حورية، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر—دراسة حالة بنك التنمية المحلية-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الأقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014، غير منشورة، ص ص 47-48.

المبحث الثاني:مخاطر الائتمان وإدارتها

إن موضوع مخاطر الائتمان هو من أهم المواضيع التي يهتم بها مسؤولي البنك منذ نشأته لما تسببه من عواقب المالية للبنك، كما أن هذا البحث شد انتباه الكثير من الباحثين على مستوى العالم لأنه من المخاطر التي يصعب التحكم فيها وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها مختلف البنوك بسبب عدم السداد.

المطلب الأول: مفهوم، صور ومؤشرات قياس مخاطر الائتمان

إن المخاطر الائتمانية تشكل الجزء الأكبر من المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري إذ يتعرض لمخاطر أخرى مثل مخاطر السعر ومخاطر السيولة وغيرها، لذا سنتعرض إلى مفهوم هذه الأخيرة وصورها وأهم مؤشرات قياسها.

الفرع الأول: مفهوم مخاطر الائتمان

لمخاطر الائتمان مجموعة من التعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: «هي احتمالية إخفاق عملاء المصرف المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها، أي هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدد.»[1]

التعريف الثاني: «مخاطر الائتمان هي مخاطر تخلف المقترض عن السداد، كما أنه يأخذ أسماءا وأشكال مختلفة: مخاطر الطرف المقابل (في المعاملات في الأسواق المالية والبنوك)، ومخاطر الإفلاس.»[2]

التعريف الثالث: «مخاطر الائتمان تعني عدم تسديد الدين بأكمله أو لجزء منه أو الفائدة المستحقة عليه في التاريخ المحدد لذلك. وعليه فإن المخاطر الائتمانية ترتبط بصورة مباشرة بعملية سداد المستحقات في التواريخ المحددة لها.»[3]

[1] عز الدين نايف عنانزه، محمد داود عثمان، تقييم كفاءة ادارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية الاردنية، مرجع سابق، ص 8.

[2] Michel Dietsch, Joel petey, Mesure et Gestion du Risque de Credit dans les institutions financieres, Edition Revue banque, 2edition, Paris, 2008,p23.

[3] حيدر نعمة الفريجي، الأساليب المعرفية لمدراء الإئتمان وأثرها في المخاطر الإئتمانية، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 56، 2005، ص134.

التعريف الرابع: « يمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر المحتملة التي يتكبدها البنك بسبب التغير في نوعية الائتمان للطرف المقابل أو في محفظته في الزمن المحدد الذي أبرم في العقد، بمعنى أوسع هو خط عدم تسديد الديون.»[1]

التعريف الخامس: «مخاطر الائتمان هي النسبة المئوية لاستحالة دفع قيمة الدين وفوائده حسب الشروط المتفق عليها في العقد الائتماني.»[2]

من التعاريف السابقة يمكن القول بان مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم القدرة على استرجاع مبلغ الائتمان حسب الشروط المتفق عليها.

الفرع الثاني: صور مخاطر الائتمان

هناك صور مختلفة للمخاطر الائتمانية هي كما يلي:

1- المخاطر المتعلقة بالزبون:« إن هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للزبون ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته للائتمان والغرض من هذا الائتمان.» [3]

2- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه الزبون: «إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه الزبون إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.»[4]

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: «تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها.»[5]

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المرتبطة بالاقتصاد والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد مثلا وتنخفض في ظل ظروف الرواج والازدهار كما أن الاضطرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر والاستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر.

---

[1] Jean-Michel Rocchi, Michel Ruimy, Les dérives de Credit Risques de Credit et Solutions, Edition sefi, Canada, 2004, p21.

[2] Jean luc Quenard, Déries de credit, Revue banque édition, paris, 2003,p16.

[3] عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الارباح، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد2، 2013، ص ص 67-68.

[4] فايق النجار ، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بنك الاسكان، عمان، الأردن، 1997، ص 95.

[5] شريف مصباح أبو كرش، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الاسلامية، فلسطين، 8-9 ماي 2005، ص 8.

5- المخاطر المتعلقة بأخطاء المصرف: وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة البنك الممول على متابعة الائتمان الممنوح، والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه.

6- المخاطر المتصلة بالغير: وهذه المخاطر مرتبطة بمدى تأثير العميل طالب الائتمان والبنك مانح الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجية.[1]

الفرع الثالث: أهم مؤشرات قياس مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان تظهر في الأنشطة المالية كلها تقريبا وبالتالي من المهم قياسها وإدارتها بدقة[2] لذلك يتم الاستعانة بالعديد من البيانات والمؤشرات لدى قياس المخاطر الائتمانية وذلك على النحو التالي: [3]

- بيانات عن تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي ولتكن بصورة ربع سنوية.

- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني، وبالنسبة للنوع الأول يتم توزيعه حسب نوع الضمان، مع ذكر قيمة الضمان وفق آخر تقييم ولتكن بصفة ربع سنوية أيضا.

- بعض مؤشرات جودة الأصول وفقا لنظام الإنذار المبكر ويتم احتسابها بصفة شهرية كما يلي:

- نسبة المحفظة الائتمانية للودائع.

- توزيع المحفظة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي.

- نسبة القروض غير المضمونة لإجمالي المحفظة.

- بيان عدد التركزات التي تبلغ 25% فأكثر من القاعدة الرأسمالية للبنك، سواء كانت توظيفات البنك لدى العميل في صورة أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية أو أي صورة من صور التمويل الأخرى.

- بيان إجمالي التركيزات التي تزيد عن 10% من القاعدة الرأسمالية إلى القاعدة الرأسمالية للبنك (يتم وضع حد أقصى لها).

- نسبة مخصص الديون لإجمالي التسهيلات غير المنتظمة (التسهيلات والقروض التي استحقت ولم تسدد)

---

[1] شقيري نوري موسى واخرون، ادارة المخاطر، دار الميسرة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2012، ص 26.

[2] Niklas Wagner, Credit Risk Models, dirivatives, and management,Edition Taylor francis group, London, 2008,p70.

[3] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 183-184.

– نسبة التسهيلات غير المنتظمة/ إجمالي المحفظة.

– مخصص الديون المشكوك فيها/ إجمالي القروض.

– العائد على إجمالي القروض.

– صافي العائد على إجمالي القروض.

– بيان مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة للنظر في تقرير المخصصات (القيمة الحالية للضمانات الخاصة بالتسهيلات/ إجمالي التسهيلات الممنوحة مقابل تلك الضمانات)

– تقارير خاصة عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم الوقوف على وضعها لظروف تتعلق بهذه التسهيلات أو لظروف قد استحدثت على النشاط الخاص بها حتى يمكن وضع الحلول والأساليب المناسبة لحسن سير هذه التسهيلات بما يضمن انتظام سدادها.

– الوقوف على أسباب تعثر الديون غير المنتظمة.

والهدف من هذه التقارير هو استخراج مجموعة من المؤشرات تساعد إدارة البنك العليا في اتخاذ ما يلزم للحد من المخاطر وتخفيضها إلى أقل حد ممكن وإدارة المخاطر على أسس سليمة، فضلا عن توفير قاعدة بيانات تساعد في رسم السياسات المستقبلية في مجال السياسة الائتمانية.

المطلب الثاني:المفهوم، والمبادئ الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان.

لاشك أن عملية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي تعتبر موضوعا بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية لذلك سنتناولها من خلال التطرق إلى مفهومها والمبادئ الأساسية لإدارتها.

الفرع الأول :مفهوم إدارة مخاطر الائتمان

يشغل مفهوم إدارة مخاطر الائتمان حيزا ومكانة هامة في كل من مجالي الإدارة والاقتصاد ككل، فهي تمثل العنصر الإستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المنظمة ربحية متواصلة ومن أهم المفاهيم التي عرفت إدارة مخاطر الائتمان مايلي:

التعريف الأول: « إدارة المخاطر الائتمانية هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنوك.»[1]

التعريف الثاني: «إدارة مخاطر الائتمان هي الإدارة التي تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الناشئة عن احتمال التخلف عن سداد القروض، والحفاظ على المخاطر ضمن حدود مقبولة وتلبية المتطلبات التنظيمية.»[2]

نستنتج بان ادارة مخاطر الائتمان هي ادارة النشاط الائتماني بحيث تقوم بتحديد وقياس والسيطرة على المخاطر التي قد تهدد المؤسسة ومحاولة تخفيضها أو الحد منها.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية

لإدارة المخاطر مجموعة من المبادئ نذكر منها: [3]

– يتعين أن يولي البنك اهتماما كبيرا لمخاطر الائتمان، وتتميز سياسة المخاطر في البنك بنزعة تحفظية وبالحكمة والحذر.

– يتعين أن يؤكد دليل الائتمان على حسن تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك في العمليات اليومية في هذا المجال.

– منع حدوث خسائر من مخاطر الائتمان، وإنما يتعين أن تكون من الجوانب التي تحظى باهتمام كبير من مسؤولي البنك.

– يتأكد البنك دائما لإدارة المخاطر من توفر المصادر الفنية والبشرية المناسبة لتحقيق الهدف.

– التأكد من أن صحة إجراءات الموافقات الائتمانية والدفعات والمستندات الائتمانية يتم مراجعتها ومراقبتها بشكل مستمر.

---

[1] سهام حرفوش ، صحراوي ايمان، دور الأساليب الحديثة لادارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 اكتوبر 2009، ص6.

[2] Yang wang, credit risk management in rural commercial banks in china, a thesis submitted in partial fulfilment of the requirments of Edinburgh Napier University for the degree of doctor of philosophy, the school of accounting, financial services and law,2013, p11.

[3] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص ص 146- 147.

– تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، ويجب أن تكون هذه الطرق والأدوات متناسبة مع حجم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها وحجم المخاطر للبنك وتتقيد كافة مخاطر الائتمان بحدود مناسبة لكل منها وتتم مراقبتها دوريا.

– يتعين أن تتم معالجة القروض الصعبة على أساس اعتبارات خاصة وبالتنسيق بين إدارات متابعة الائتمان المختلفة في هذا المجال.

– يجب على البنوك أن تحتوي على مكان موثوق لتصنيف القروض على أساس مخاطر الائتمان.

– ينبغي لسياسات البنك التحقق بشكل مناسب من صحة نماذج تقييم مخاطر الائتمان الداخلي.[1]

المطلب الثالث: تحليل الائتمان

مهما كانت نوعية وجودة الضمان المقدم للقرض، تظل هناك مخاطرة قائمة مهما تدنت نسبتها، والمصرف يهدف إلى تقليل الخسائر بالتعرف على نقاط قوة وضعف عملية المقترض، ومحاولة التعرف على المخاطر المحيطة، سواء كانت بالمقترض، أم بالنشاط الذي يقوم به، ومن هنا جاءت أهمية التحليل الائتماني للتعرف على حقيقة الوضع المالي للمقترض، وتحديد قدرته على الاقتراض وقدرته على استخدام القرض، بتقييم السياسات المالية التي يتبعها، والحكم على مدى كفاته.[2]

ويتميز تحليل مخاطر الائتمان عن التحليل المالي التقليدي في أنه أكثر رحابة وشمولا، إذ يتم تناوله من خلال نظرة أوسع وأكثر عمقا لحالة العميل، ذلك على اعتبار أن كثيرا من العناصر والمتغيرات الرئيسية التي يبنى عليها قرار الائتمان لا تظهر عادة في البيانات المالية. وهكذا فإن التحليل التقليدي قد يصلح على ضعفه في اتخاذ قرار الائتمان قصير الأجل لكنه لا يصلح في أغلب الأحوال عند اتخاذ قرار الائتمان طويل الأجل.[3]

---

[1] Hassan Al-Suwaidi,A study differentiating credit risk management strategy between islamic and non-islamic banks in UAE, submitted in accordance with the requirement for the degree of doctor of philosophy, London metropolitan university, 2014, p15.

[2] خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2003، ص168.

[3] محمد مطر، التحليل المالي والائتماني الأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2000، ص 360.

الفرع الأول: الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان

يقوم هذا التحليل على ثلاث ركائز أساسية هي:

1- أن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بصورة وضعه المالي كما تظهره البيانات المالية التاريخية التي يرفقها بطلب التسهيلات أو القرض، بل يجب أن لا يتم تقييم قدرته هذه بمعزل عن تقييم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على التسديد وذلك على مدار فترة القرض.

2- في تقييم مخاطر الائتمان، يجب أن يتخطى محلل الائتمان مخاطر العميل أو الشركة طالبة القرض ليمتد هذا التقييم إلى مخاطر البيئة المحيطة بالشركة، أي مخاطر الشركة نفسها ومخاطر الصناعة التي تعمل فيها وذلك بالإضافة إلى مخاطر الاقتصاد الكلي.

3- كما يجب عليه أي على أي محلل للائتمان أن يولي اهتمامه أيضا للمرحلة العمرية للشركة المقترضة.[1]

الفرع الثاني: خطوات تحليل مخاطر الائتمان

لا تخرج هذه الخطوات عن خطوات التحليل المالي عموما ولكنها ترتكز على موضوع محدد هو المخاطر التي قد تنتج عن تعامل البنك بالإقراض وعن منح الائتمان لشخص محدد، وتتلخص هذه الخطوات بمايلي:[2]

1- تحديد الهدف من التحليل.

2- تحديد الفترة الزمنية التي سيغطيها التحليل.

3- تحديد الأسلوب الذي سيتبع في التحليل: تحلي النسب أم التدفقات النقدية..الخ.

4- تحديد من سيقوم بالتحليل: محلل من الخارج ام من الداخل.

5- جمع المعلومات الملائمة.

6- القيام بعملية التحليل.

7- الاستنتاج الملائم (التشخيص).

8- وضع التوصيات التي تؤدي إلى اتخاذ القرار بمنح الائتمان أو حجبه.

---

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص 378.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص ص 228-229.

كانت كل الخطوات السابقة خطوات تمهيدية وضرورية للخطوة التالية وهي القيام بالتحليل نفسه بالأسلوب الذي تم تحديده في الخطوة الثالثة، وبعد ذلك تأتي مهارة المحلل في تحقيق ما ورد في الخطوة الرابعة وهو الاستنتاج والتشخيص في ضوء ما توصل إليه من نتائج التحليل، وأخيرا وليس آخرا يضع التوصيات الملائمة لما استنتجه وهي الخطوة الأخيرة من خطوات تحليل مخاطر الائتمان.

المبحث الثالث: مقررات لجنة بازل والقروض المصرفية المتعثرة.

تعتبر مقررات لجنة بازل من الأمور الضرورية التي يجب على البنوك أن تتبناها لتجنب المخاطر التي تكتنف العمل المصرفي وتجنب الوصول بالقروض إلى التعثر لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى موضوعي مقرارات بازل وماهية القروض المصرفية المتعثرة.

المطلب الأول: مقررات لجنة بازل 1-2-3 لمواجهة مخاطر الإئتمان المصرفي.

إن الصناعة المصرفية وما تتطلبه من مبادئ للإدارة والرقابة عليها قد عرفت تطورا كبيرا خلال ربع القرن المنصرم، حيث لعبت لجنة بازل دورا رائدا في تقنين العديد من هذه التطورات، وكانت البداية في إصدار إتفاقية بازل الأولى، والتي قامت بتطوير حزمة من المعايير الجديدة لكفاية رأس المال وللرقابة المصرفية التي ينبغي أن تسود في النظام المصرفي الدولي، وقد جاء هذا الإجراء نتيجة للتنسيق بين البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر بغرض تحقيق المنافسة السليمة بينها، ثم لم يلبثأن اعتبر هذا الإصلاح معيارا للسلامة المالية للبنوك وأصبح التوافق مع هذه الشروط عنصرا في تحديد الجدارة الإئتمانية للدول وبنوكها.

الفرع الأول: مقررات لجنة بازل1. [1]

نتيجة لارتفاع معدل مخاطر أصول البنوك وضعف قيمة رؤوس الأموال بالنسبة لحجم الودائع لديها، فقد أصبح من الواضح أن هذه البنوك معرضة في أي لحظة لخطر الإفلاس، الأمر الذي يستلزم إمكانية ضياع ودائع العملاء.

وسعيا لحماية هذه البنوك من المخاطر والحفاظ على ثقة عملائها، قرر محافظوا الدول الصناعية العشر الكبرى (كندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، بلجيكا، هولندا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، إنشاء لجنة بازل للرقابة على البنوك من هذه الدول وبحيث تجتمع في إطار بنك التسويات الدولية لوضع تنظيم مناسب يضمن المنافسة العادلة بين هذه البنوك وكان ذلك في 1974.

وبذلك وجدت هذه اللجنة بمبادرة من البنوك المركزية للدول الصناعية العشر الكبرى، وهكذا ظهرت على الساحة لجنة بازل للرقابة على البنوك فهي تنظيم غير رسمي بين محافظي الدول الصناعية العشر في إطار بنك التسويات الدولية في بازل، وذلك لتنسيق شروط العمل المصرفي فيما بين هذه الدول.

[1] http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/7/18/OPIN3.HTM_consulté le 29-01-2016 à 17:14

وعند القول بأنها تنظيم غير رسمي معنى ذلك أنها ليست وليدة اتفاق أو معاهدة دولية وإنما هي مجرد تفاهم بين بنوك الدول الصناعية على تنسيق المواقف في ميدان ممارسة مهنة البنوك بأكبر قدر من الحرفية وبعد اجتماعات ومشاورات متعددة من خلال فرق عمل متخصصة وصلت اللجنة إلى اتفاق لوضع قواعد لكفاية رأس المال لدى البنوك. والمقصود بذلك وضع حدود دنيا لنسبة رأس المال المتوافر للبنك مقابل القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك للعملاء. وعرف هذا الاتفاق الذي صدر في 1988 باتفاق بازل لكفاية رأس المال .

فهو اتفاق رسمي بين البنوك المركزية للدول الصناعية العشر، بوضع قيود على بنوكها بحيث لا تتوسع في القروض والتسهيلات الائتمانية بلا حساب بل لابد من وضع قيد بألا تتجاوز هذه القروض والتسهيلات الائتمانية ما يعادل اثني عشر ضعفا لرأس مالها تقريبا، وهو الأمر المعروف بكفاية رأس المال.

أولا: الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل1

من بين الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل مايلي: [1]

1- العمل على تعزيز واستقرار النظام المصرفي الدولي.

2- تنظيم وتوحيد أساليب الرقابة والإشراف على البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

3- الحد من المنافسة غير العادلة بين البنوك الناجمة عن التباين بين مختلف الدول في الإجراءات الرقابية بشأن رأس المال البنكي، حيث تم وضع الحدود الدنيا لرؤوس أموال البنوك في محاولة للحد من المنافسة غير المتكافئة في الأسواق المصرفية العالمية من قبل المصارف اليابانية تجاه البنوك الأمريكية والأوربية بسبب تدني رؤوس أموالها كنسبة من الأصول.

ثانيا: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى

منذ قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية، بدأت في وضع المقررات والقوانين التي تحقق أهدافها، حيث تأخذ هذه المقررات شكل توجيهات، أو اتفاقات تقوم الدول بتطبيقها بما يتوافق مع سياستها الداخلية، والالتزام بما جاء

[1] سمير محمّد الشاهد، الضوابط العامة للرقابة الجديد للجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص23.

فيها كحد أدنى، وتعمل لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ قيامها على إيجاد رقابة مصرفي فعالة، سواء من حيث وضع المبادئ أو الالتزام بالتطبيق الفعلي لها، حيث ارتكزت على الركائز التالية: [1]

1- المخاطر الائتمانية: ركز الاتفاق على حساب الحدود الدنيا لرأس المال مع أخذ المخاطر الائتمانية في الاعتبار، ومراعاة مخاطر الدول إلى حد ما. إلا أن معيار كفاية رأس المال كما جاء في بازل1 لم يشمل مواجهة المخاطر الأخرى كسعر الفائدة، سعر الصرف، الاستثمار في الأوراق المالية، والمخاطر التشغيلية.

2- الأصول: ركز الاتفاق على نوعية الأصول والمخصصات التي يجب تكوينها للأصول والديون المشكوك فيها، وغير ذلك من المخصصات ومن الضروري مراعاة كفاية المخصصات أولا ثم تطبيق معيار كفاية رأس المال.

3- تصنيف دول العالم تبعا لأوزان المخاطر الائتمانية، على النحو التالي:

أ- دول متدنية المخاطر: وتشمل

- دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مضافا إليها سويسرا والمملكة العربية السعودية.

- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فلندا، أيسلندا، الدانمارك، اليونان وتركيا.

ب- دول عالية المخاطر وتشمل جميع دول العالم باستثناء ما جاء بالمجموعة الأولى.

4- وضع أوزان ترجيحية لدرجة مخاطر الأصول: حيث يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الأصل من جهة، وباختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى. وبذلك تصنف الأصول عند حساب معيار كفاية رأس المال إلى خمسة أوزان: (صفر، 10، 20، 50، 100).

ولإتاحة المرونة للدول عند التطبيق، أعطت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لتحديد أوزان بعض المخاطر، مع مراعاة أن وزن مخاطر أصل ما لا يعني أنه مشكوك في تحصيله بذات الدرجة المعطاة، وإنما يكون ذلك ترجيحيا للتفرقة بين أصل وآخر.

[1] عبد السلام محمد خميس، محمد عبد الوهاب العزاوي، نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي بين كفاية مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية (دراسة تحليلية استطلاعية)، الذاكرة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 2014، ص ص 30-31.

الفرع الثاني: مقررات بازل 2

مع تسارع الأحداث في الساحة المالية الدولية، سجل بصدد تقوية واستقرار القطاع المالي والمصرفي منه، جهود ومبادرات عديدة لمنظمات فاعلة في الحقل الدولي ، طرحت لجنة بازل لمبادئ من شأنها إصلاح نظم الرقابة المصرفية وتفعيلها عام 1997 دفع باللجنة إلى اعتماد منهجية استشارية مع الفاعلين الدوليين من منظمين ومراقبين ومصرفيين، بإصدار سلسلة طبعات (وثائق) تمثل نتائج ثلاث دورات تشاورية: [1]

– وثيقة المقرر الجديد لكفاية الأموال الخاصة CPI، بفترة تشاور ممتدة من جوان 1999 إلى غاية 31 مارس 2000.

– وثيقة استشارية ثانية CP2، تمثل الشكل الأول لإتفاقية بازل2 جانفي 2001.

– الطبعة تحت عنوان: إتفاق بازل الجديد حول كفاية الأموال الخاصة CP3، الدورة مدتها من أفريل 2003 حتى 31 جويلية 2003.

– الشكل النهائي للإتفاق الموسوم بـ: التقارب الدولي لقياس ومعايير الأموال الخاصة جوان 2004.

– تعديل في مقرر مخاطر السوق: التقارب الدولي لقياس ومعايير الأموال الخاصة، تحديد نوفمبر 2005، كذا الوثيقة الصادرة في نفس التاريخ: تنقيح لإتفاق الأموال الخاصة المتعلقة بإدماج مخاطر السوق.

– الطبعة النهائية لإتفاق بازل2 جوان 2006.

– إعادة النظر في مقرر بازل2 في دورة 2010 تماشيا مع تداعيات الأزمة العالمية أنذاك.

ولتبني اتفاقية بازل2 يشترط ثلاثة نقاط أساسية وهي: [2]

1- أن يتم تطبيقها على كل البنوك التي تعمل على المستوى الدولي وذلك لتحقيق التوازن بين هذه البنوك، وتجنب أن بعض البنوك تتخلى عن هذا التنظيم عن طريق عدم التركيز.

2- أنها تطبق على مجموع البنوك بطريقة معدومة وليس فقط شرعية تتعلق بالبنوك على انفراد.

---

[1] حمزة طيبي، تفعيل الرقابة على أداء البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013، غير منشورة، ص ص97-98.

[2] Michel Deitsch, Joel Petey, op cit, p258.

3- تطبيق التشريعات البنكية يكون على كل الدول الصناعية والنامية، بالإضافة إلى هذا فإن زيادة المخاطر يجب أن يرافقها زيادة في متطلبات رأس المال الرقابي، أي أن يكون رأس المال حساس للمخاطر وهو الشيء الذي لم يكن كافيا في بازل1.

4-كما يتعين على المؤسسات المصرفية ضمن الإطار الجديد للجنة أن تكثف استثماراتها في تطوير تقنيات جديدة للسيطرة على المخاطر بغية تعزيز مصداقيتها في مسائل إدارة المخاطر.[1]

أولا: أهداف اتفاقية بازل2

إن الأهداف الأساسية المتبعة من طرف لجنة بازل لم تتغير حيث واصلت في الحفاظ على متانة واستقرار النظام المصرفي العالمي، وتحقيق المساواة في شروط المنافسة بين البنوك الدولية وحتى تحقق وبصفة جيدة أهدافها عملت لجنة بازل على إدخال مقاربات جديدة خصصت ل: [2]

1- الربط بدقة بين مستويات الأموال الخاصة النظامية إلى المخاطر الخاصة لكل بنك.

2- دعت البنوك إلى تطوير أنظمتها الداخلية لقياس المخاطر.

3- دعم دور الجهات الرقابية والأسواق (في الركيزتين الثانية والثالثة)

4- الضبط والتحكم في مجموع المخاطر وذلك سواء يكون بمتطلبات لرأس المال (مثل مخاطر التشغيل)، أوعن طريق المراجعة الرقابية (مثل مخاطر أسعار الفائدة على محفظة البنك).

ثانيا: أساليب قياس مخاطر الائتمان وفق معايير بازل2

أتاحت اتفاقية بازل2 ثلاث أساليب لقياس مخاطر الائتمان وهي كالتالي: [3]

1- الأسلوب المعياري: وهو يعتمد أساسا على إعطاء أوزان للمخاطر طبقا لمراكز التعرض المختلفة (حكومات، بنوك، شركات) على أساس درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذه الأطراف، وهنا يظهر دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات وإقرارها كجهات يمكن على أساسها تحديد تصنيف العملاء وبالتالي درجة أوزان المخاطر.

---

[1]Arnaud servigny, Le risque de Credit, Edition Dunod, 3ème édition, Paris, 2006, p3 .
[2] Antoine Sardi, Bale 2, Edition Afges, France, 2004, p15.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص384.

2- أسلوب التصنيف الداخلي: وفيه تقوم البنوك بتقدير احتمالات عدم السداد من العملاء، وتكون باقي مدخلات حساب مخاطر الائتمان معطاة من البنك المركزي.

3- أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم: وفيه تقوم البنوك بتقدير جميع مدخلات قياس مخاطر الائتمان من احتمالات إخفاق العميل، والخسائر الناتجة عن عدم السداد والأجل، وحجم مركز التعرض بنفسها دون تدخل من البنك المركزي.

وقد أضافت اللجنة إلى الأساليب الثلاثة المذكورة الأسلوب المعياري المبسط للدول التي لا يتوافر لها مؤسسات تقييم خارجي.

الفرع الثالث: اتفاقية بازل3

«عاش العالم الاقتصادي في الاونة الاخيرة بسب التوسع في السياسات النقدية والمالية لفترات زمنية طويلة بشكل غير منسجم مع النمو في الإنتاج الفعلي، أزمة مالية سنة 2007 عرفت بأزمة الرهن العقاري، التي سببها انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكي، والتي انتشرت بسرعة البرق إلى اقتصاديات الدول المتقدمة وبعض الدول الناشئة، من خلال استثمار بنوكها في الأصول المالية الأمريكية المدعومة والمضمونة بالرهن العقاري، والتي أصبحت تعرف بالأصول السامة.[1] والتي كان المتسبب الرئيسي فيها البنوك، فقامت لجنة بازل بدراسة مقررات لجنة بازل2 وذلك بهدف تعديلها وإعادة تنظيمها لتغطية العوامل التي أدت إلى هذه الأزمة المالية، فخرجت لجنة بازل بمقررات جديدة أطلق عليها بازل3.

وبالرغم من تسميتها بازل3 إلا أنها لم تلغ اتفاقية بازل2، ولكنها عدلت على مكونات نسبة كفاية رأس المال وأضافت بعض المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة. وبسبب الأثر الكبير لهذه التعديلات والمعايير والتعديلات الجديدة على البنوك فقد أتاحت بازل3 فترة زمنية تمتد من 2012 ولغاية 2019 للالتزام بمقررات بازل3.»[2]

أولا: محاور اتفاقية بازل3

جاءت اتفاقية بازل3 في شكل محاور أساسية، تأمل من خلالها اللجنة محاولة التأثير الإيجابي على النظام البنكي العالمي ومعالجة الثغرات الموجودة في الاتفاقية الثانية.وتتكون الاتفاقية من خمسة محاور أساسية وهي: [1]

[1] بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، مجلة جسر التنمية، العدد102، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أفريل 2011، ص03.

[2] http://www.ibs.edu.jo/files/Falah%20kokash.pdf consulté le 01-02-2016 à 19:28.

المحور الأول: ينص هذا المحور على تحسين نوعية وبنية وشفافية رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به الأرباح وغير الموزعة من جهة أخرى مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على المصرف. وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقيات السابقة.

المحور الثاني: تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأسمال إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

المحور الثالث: تدخل لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة. كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

المحور الرابع: يهدف هذا المحور إلى الحد من اتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود الاقتصادي عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

المحور الخامس: يهتم هذا المحور بمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها. ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة. وتقترح اعتماد نسبتين الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الإحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد والهدف منها أن يتوافر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

---

[1] زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كإستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 30-31، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2013، ص ص 455-456.

المطلب الثاني: مفهوم القروض المتعثرة وأسباب التعثر المالي.

إن مشكلة القروض المتعثرة تواجه كل بنك من البنوك، ومما لاشك فيه أن وجود سياسة محددة ونظام محكم لمراقبة القروض يخفف إلى درجة كبيرة من نسبة القروض الهالكة، كما أنه يمكن من اكتشاف القروض المتعثرة في وقت مبكر.

الفرع الأول: مفهوم القروض المتعثرة

تعددت التعاريف التي وردت بشأن القروض المتعثرة وتنوعت مضامينها من حيث التركيز على الأسباب، النتائج، أو الاثار التي خلفتها الظاهرة، وفيما يلي نورد أهم تلك التعاريف:

التعريف الأول: « القروض المتعثرة هي القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماطلة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة. »

التعريف الثاني: « القروض المتعثرة هي تلك القروض التي بدأت جيدة ثم تحولت إلى متعثرة، ذات مخاطر عالية قد لا يتسنى معها تحصيل هذه القروض خلال فترة معقولة.»[1]

الفرع الثاني: أسباب التعثر المصرفي

يمكن عرض أكبر عدد ممكن من مشاكل القروض المصرفية المتعثرة في القائمة التالية:

أولا: أسباب ترجع للعملاء

هناك أسباب عديدة تعود الى العملاء نذكر منها:[2]

1- عدم قدرة العملاء على السداد في تواريخ الاستحقاق نظرا للتوسع في التسهيلات الائتمانية بالعملات المختلفة دون ضوابط.

2- بيع الرهونات بالمزاد وفاءا للديون.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري الامريكية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص21.

[2] فريد راغب محمد النجار، اعادة هندسة الائتمان بالبنوك (نهاية القروض المصرفية المتعثرة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص ص 73-74.

3- تدخل المدعي الاشتراكي لفرض الحراسة على العملاء المقترضين بدون ضمانات وعدم السداد في تاريخ الاستحقاق.

4-استيلاء العملاء على أموال البنوك بدون سداد.

5- هروب بعض العملاء للخارج بدون سداد القروض المصرفية المستحقة.

6- تحفظ المدعي الاشتراكي على مجموعة الشركات لأحد العملاء الذي حصل على 60 مليون من البنوك والهروب للخارج.

7- إنهاء إشهار إفلاس بعض التجار الذي حصل على 55 مليون بعد هروبه للخارج.

8- خروج بعض أخصائي الائتمان المصرفي عن القواعد المصرفية المعروفة في متابعة الائتمان.

9- تمويل البنوك لتجارة العملة في السوق السوداء، وتمويل المضاربة على أسعار العملات وأسعار المعادن

10-عدم استقرار أسواق العملات.

ثانيا: أسباب متعلقة بالبنك

وتنطوي هذه المجموعة على أسباب عديدة قد تقف جميعا أو بعضها وراء حالة التعثر، وفيمايلي عرض لأهم الأسباب التي تقع ضمن هذه المجموعة: [1]

1- أسباب تتعلق بالوضع العام داخل البنك:

أ- غياب سياسة سليمة للإقراض داخل البنك، يتوافر لها الوضوح ويتصل بها علم وفهم المستويات الائتمانية المختلفة داخل البنك بوحداته المختلفة.

ب- ضعف الكوادر البشرية أو عدم توافرها بالقدر الكافي، ومن ثم إسناد العمل الائتماني إلى عناصر لا تتوافر لديها مقومات أداء هذا العمل.

ج- عدم توافر نظام كفؤ وفعال للمعلومات الائتمانية.

[1] محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة: الظاهرة، الأسباب، العلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1996، ص ص 105-110.

د- غياب نظم العمل السليمة والمستمرة من جانب البنك.

هـ- ضعف نظم العمل والرقابة الداخلية.

2- أسباب تتعلق بالدراسة الائتمانية:

أ- رعونة القائمين بالعمل الائتماني وعدم اقتناعهم بأهمية الدراسات الائتمانية كأساس لاتخاذ القرار الائتماني و اعتمادهم على التجارب والخبرات الشخصية السابقة لهم رغم قصورها الواضح لديهم.

ب- عدم تدعيم الدراسات الائتمانية بالبيانات السليمة والواقعية عن العملاء وعن الظروف المختلفة التي تؤثر على قدرتهم على سداد التسهيلات الممنوحة وعدم القيام باستخدام الأساليب العلمية كأدوات لازمة لحسن تنفيذ الدراسة.

ج- قصور القرار الائتماني وعدم صياغته بشكل سليم ومنطقي ومتكامل، وقد يولد القرار الائتماني ميتا.

د- عدم التحقق من صحة وسلامة المستندات التي تقدم بها العميل للبنك.

هـ- المغالاة في تقدير احتياجات العميل التمويلية، وعدم دراستها بشكل سليم ومن ثم منح العميل تسهيلات

و- عدم تدعيم الدراسات الائتمانية بآراء المستويات الإشرافية الائتمانية المتعددة داخل الفروع والاكتفاء بمستوى واحد منها.

3- أسباب ترجع للبيئة المصرفية

من بين الاسباب التي ترجع للبيئة المصرفية: [1]

أ- القوانين والتشريعات الاقتصادية مثل تغير أسعار الصرف الدولار وبقية العملات.

ب- ارتفاع تكاليف المشروعات.

ج- التضخم الاقتصادي.

د- دخول أنماط جديدة من العملاء الغير ملتزمين.

هـ- ارتفاع تكلفة الأجور والإدارة .وتكلفة الوكالة.

و- عدم وضوح محددات المناخ الاستثماري.

ز- تقلبات الأسواق المحلية والدولية .

ح- المنافسة بين البنوك وشركات توظيف الأموال.

[1] فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة: مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرون، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص ص 31-32.

المطلب الثالث:إدارة القروض المتعثرة والآثار المترتبة عنها

سنتطرق في هذا المطلب الى ادارة القروض المتعثرة والآثار المترتبة عنها

الفرع الأول: إدارة القروض المتعثرة

من خلال خبرة الكثير من المصرفيين يمكن التأكيد على أن القرار الائتماني لا تظهر نتائجه خلال فترة قصيرة، وأن الكثير من القروض المشكوك بتحصيلها لم تكن وليدة قرار ائتماني خاطئ، بل نتيجة ضعف في المتابعة و المراقبة و الملاحقة.

وقبل البدء بمعالجة القروض المتعثرة، فإنه ينبغي جمع أكبر قدر من المعلومات وذلك بهدف الاستعداد لاتخاذ القرار المناسب، ومن أهم المجالات التي يتضمنها إطار المتابعة: [1]

1- فحص محتويات ملف الائتمان، حيث يجب الحصول على البيانات الحديثة وآخر القوائم المالية لتحليلها وحفظها في الملف، ويجب التحذير من إبقاء الملف كاملا وشاملا لجميع المستندات الضرورية.

2- إجراء الاتصالات الشخصية مع العميل والقيام بزيارات ميدانية لموقع المنشأة المقترضة وذلك من أجل الإطلاع على أوضاعها عن قرب ومعرفة خططها ومشاريعها بالإضافة إلى إمكانية تقييم أداء الإدارة وكفاءتها، وقد يكون للبنك دور في هذا المجال من خلال إسداء النصح والمشورة للعميل عن كيفية معالجته لبعض المشاكل التي تواجهه.

3- متابعة حركة حساب العميل، والتأكد من أن العميل قد استخدم المبلغ المقترض في الغرض الذي أعطي القرض من أجله، وذلك قد يكون من خلال أسماء المستفيدين في الشيكات المسحوبة، ومن الأمور التي ينبغي متابعتها أيضا مدى انتظام العميل في دفع التزاماته وعدم وجود شيكات مرتجعة في سجلاته.

4- ضرورة مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل، وذلك من حيث القيمة السوقية للضمان، بالإضافة إلى التأكد من سريان بوليصة التأمين على الضمان المقدم، وفي حالة كون الضمان نوع من أنواع البضاعة، فإنه يجب التأكيد على ضرورة قيام ممثلي البنك بزيارات تفتيشية على المخازن للاطمئنان إلى وجود البضاعة واهتمام العميل بتوفير شروط التخزين الملائمة.

[1] عبد المعطي رضا رشاد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الاردن، 1999، ص ص 285-287.

5- ضرورة جمع المعلومات عن ممتلكات العميل من أراضي وشركات وودائع في بنوك أخرى استعدادا لاقتراح مناقشة برنامج تسوية مع العميل، إن دقة هذه المعلومات المجمعة واكتمالها يضعان البنك في موقف أفضل عند مناقشة برنامج التسوية مع العميل.

الفرع الثاني: آثار القروض المتعثرة

يؤدي تعثر القروض الممنوحة إلى ظهور آثار سلبية تتعدى البنك المانح لها إلى الاقتصاد ككل وعلى المستويين الجزئي والكلي:

أولا: آثار التعثر على المستوى الجزئي

تختلف هذه الآثار من طرف لآخر من أطراف العلاقة الائتمانية، ففيما يتصل بالطرف المقترض نجد الآثار التالية:[1]

1- تزايد الخسائر المتحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط الدين وفوائده لصالح البنك الدائن.

2- يترتب على هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع المدين ومن ثم وقوعه في أزمة سيولة.

3- من هنا تواجه المشروعات صعاب في حصولها على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار دولاب العمل.

نتيجة لذلك تزيد الطاقات العاطلة في المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة والنسبية وفي النهاية يتوقف المشروع عن العمل أولا في صورة جزئية ثم بشكل كامل وهو ما يعني تزايد حجم الخسائر الحقيقية، ويصاحب ذلك الاستغناء عن العدد الأكبر من العاملين بالمشروع المتعثر مما يضيف إشكالية البطالة على المستوى القومي.

وإذا تطرقنا إلى الوحدات الاقتصادية الدائنة أي إلى وحدات الجهاز المصرفي نجد أنها تتعرض لآثار مناظرة نتيجة لتوقف المدين عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك الدائن له، ولعل من أهم هذه الآثار:[2]

1- تجميد قدر هام من الموارد المصرفية في قروض قدمت للمشروع المتعثر حيث يتعذر على المصارف استردادها وإعادة توظيفها من جديد بتقديمهما كقروض في عمليات ائتمانية أخرى، الأمر الذي يحد من عمل مضاعف الائتمان فيضعف أثره ولا تتحقق النتيجة الكاملة المرجوة من أعماله.

[1] محمّد كمال، خليل حمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر،2000، ص 361.
[2] رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر،2008، ص112.

2- زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها عن المستوى العادي المتعارف عليه مصرفيا، ومن ثم حرمان المصارف من استخدام قدر هام من مواردها المالية، ومن ثم الحد من قدرتها على خلق الودائع.

3- توافر قرائن تشير إلى احتمال فقد البنك الدائن لجانب أو لكل حقوقه لدى المشروع المتعثر السداد.

4- ضياع قدر هائل من الوقت والجهد نتيجة لقيام مسؤولي وإدارة الائتمان بالمصارف في محاولة دراسة مواقف المشروعات المتعثرة ماليا، ومحاولة تصحيح هياكلها المالية، هذا الوقت والجهد كان من الممكن استثماره في تحقيق قيمة مضاعفة للبنك الدائن من خلال عمليات مصرفية أخرى.

5- فقدان قدر هائل من الوقت في المنازعات والقضايا الائتمانية المطروحة أمام الاجهزة القضائية مثل النيابة العامة، والنيابة الإدارية والمدعي العام، حيث يستغرق التحقيق والفصل في النزاعات المالية المصرفية فترات طويلة مما قد تضيع معه فرص إعادة التأهيل الاقتصادي للمشروع المتعثر في التوقيتات المناسبة.

ثانيا: آثار التعثر على المستوى الكلي

إن مشكلة تعثر المشروعات كانت ولاتزال على المستوى الاقتصادي التجميعي ذلك لأن كل أو على الأقل معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية تأثرت بهذه المشكلة وعلى سبيل المثال:

1- الإنتاج الكلي: لاشك أن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدينة المتعثرة وخروجها على نحو تدريجي من حلبة الإنتاج، يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي من بعض السلع والخدمات نتيجة لذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع يسهم في تبديد جانب من الثروة القومية.[1]

2- العمالة: يؤدي التعثر إلى الاستغناء عن العاملين بالمشروعات المتعثرة بصورة تدريجية، مما يهدد السلام الاجتماعي سواء على مستوى المجتمع المحلي أو على المستوى القومي، إذا ما تعدت مشكلة البطالة حدودا معينة.[2]

3- التضخم: تعمل ظاهرة المشروعات المتعثرة على الإخلال بالاستقرار النقدي في المجتمع، حيث أنها تدعم القوي التضخمية مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقد الوطنية، فما تم تقديمه من ائتمان لهذه المشروعات لم يسهم في زيادة الإنتاج السلعي أو الخدمي إلا في مرحلة استخدام هذا الائتمان الأولي، ومع التوقف عن ممارسة

---

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 56.

[2] سهير محمود معتوق، امينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، بدون ذكر دار النشر، القاهرة، مصر، 2000، ص65.

العملية الإنتاجية يهبط العرض الكلي، من ناحية أخرى، فإن زيادة الطلب الكلي لاسيما على منتجات هذه المشروعات والمنتجات المماثلة لها، لابد وأن تدفع الأسعار إلى أعلى.[1]

4- الاستثمار والادخار: لعل من أهم ما يترتب على وجود مشروعات متعثرة في اقتصاد ما، تلك الآثار على القدرات الادخارية والاستثمارية، ناهيك عن تأثيرها غير المواتي على بيئة ومناخ الإستثمار ومن ثم على إمكانية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[2]

5- متغيرات الموازنة العامة: لاشك أن اختفاء المشروعات المتعثرة من حلبة الإنتاج يفقد الدولة بعض مصادر الإيرادات العامة السيادية مثل مستحقاتها من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، ناهيك عن التأمينات الخاصة بهذا المشروع.[3]

6- العلاقات الإقتصادية مع العالم الخارجي: للتعثر الإنتاجي آثاره على كل من جانبي الميزان التجاري، ففيما يتصل بالصادرات يعني الحد من الزيادة في الإنتاج الحد من حجم الصادرات، أما الواردات فتتجه إلى الزيادة بهدف الوفاء بجانب من النقص في الإنتاج المحلي من تلك السلع والخدمات التي تنتجها المشروعات المتعثرة المتوقفة كليا أوجزئيا.[4]

1 سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الاهرام للتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 1994، ص241.

2 سوسن مرسي، الادارة المالية، مطابع الولاءالحديثة، القاهرة، 2006، ص24.

3 سامي السيد، باهر العتلم، المالية العامة، المطابع الجامعية، القاهرة، مصر، 2004، ص63.

4 عبد المطلب عبد الحميد، تحديث اليات الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات، المجلة المصرفية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد 02، المجلد21، مصر، 2003، ص 21.

خلاصة الفصل الثاني:

تعد البنوك التجارية أكثر البنوك مخاطرة في أداء نشاطها لتحملها مسؤولية في إدارة الأموال، لأنها مؤسسات مالية ينحصر دورها في قبول الودائع ومنح القروض.

ومن خلال دراستنا تبين لنا أن عملية منح الائتمان هو النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، فهو يشكل بحق المصدر الأساسي لربح البنك كما قد يتسبب في إفلاسه نتيجة للأخطار التي يتعرض لها، لأن الائتمان مهما اختلفت أنواعه ينطوي على نوع من المخاطر باعتبار أن الخطر عنصرا ملازما للائتمان.

ومن هنا يظهر الدور الأساسي لعملية إدارة المخاطر الائتمانية من خلال محاولة تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى مستوى لها بإتباع بعض الأساليب العلمية، والتأكد من حرص طالب التمويل على السداد، وقدرته على إدارة أعماله بكفاءة، وكفاية رأس ماله، ومدى توافر الضمانات الكافية والظروف الاقتصادية المناسبة للمشروع بالإضافة إلى الملاءمة بين حجم ونوع الائتمان وبرنامج سداده وبين احتياجات العميل التمويلية، ودقة وواقعية دراسة جدوى المشروع.

كما يتعين على البنوك إتباع مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية لتجنب التعثر الائتماني الناجم عن عدم سداد العملاء لمستحقاتهم.

الفصل الثالث

اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي

تمهيد:

إن وظيفة منح الائتمان تعد من أخطر وظائف البنك التجاري لأن الأموال التي تمنح كقروض للاقتصاد ليست ملكا للبنك بل هي أموال يستودع عليها لذلك تقوم الإدارة برسم سياسة ائتمانية تضمن استخدام الأموال المتاحة مع تحقيق عائد مناسب.

ومن أجل الوصول إلى اتخاذ قرار ائتماني سليم ومن أجل تحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن تتعرض لها البنوك عند منح الائتمان، هناك مجموعة من المعايير والإجراءات الخاصة بدراسة ملف الاقتراض المتقدم بطلب الاقتراض من المصرف.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى أساسيات عملية اتخاذ القرار الائتماني من خلال التطرق إلى:

- ✓ المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرار.
- ✓ المبحث الثاني: ماهية القرار الائتماني.
- ✓ المبحث الثالث: اتخاذ القرار الائتماني

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرار

تعد عملية اتخاذ القرار لب وجوهر العملية الإدارية والوظائف الإدارية ، وهي من المواضيع الأكثر تعقيدا والأصعب تناولا في العلوم الإدارية، ويعود تعقد موضوع اتخاذ القرار وصعوبته إلى أساليب عدة أهمها، الغموض الذي يكتنف المستقبل والتغيرات التي ينطوي عليها من هنا يبرز الدور الأساسي والقدرة المطلوبة من القيادات الإدارية في التعامل مع عملية اتخاذ القرارات ووجوب امتلاك المهارات والقدرات اللازمة لإتخاذ القرار.

المطلب الأول: مفهوم، أهمية وعناصر عملية اتخاذ القرار

يعد موضوع اتخاذ القرار من المواضيع الأكثر أهمية، حيث اهتم الباحثون منذ البدايات ببلورة المفاهيم وتطويرها، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم هذه العملية وأهميتها وأهم عناصرها.

الفرع الأول: مفهوم اتخاذ القرار

لعملية اتخاذ القرار عدة مفاهيم نذكر منها:

التعريف الأول: «اتخاذ القرار هو العملية التي تتم لاختيار الحل الملائم لمشكلة إدارية معينة، مهما كانت طبيعة هذه المشكلة.»[1]

التعريف الثاني: «اتخاذ القرار هو عملية مفاضلة واختيار من بين مجموعة من البدائل لتحقيق أهداف معينة، وهذا يعني ضرورة وجود أكثر من بديل أمام متخذ القرار، فإذا لم يكن هناك سوى بديل واحد، ينتفي وجود عنصر الاختيار، ويصبح متخذ القرار أمام أمر واقع.»[2]

التعريف الثالث: «عملية اتخاذ القرار عبارة عن اصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن اتباعها. أو هي لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة، وفقا لتوقعات متخذ القرار.»[3]

التعريف الرابع: «يقصد باتخاذ القرار تحليل وتقييم كافة المتغيرات المشتركة التي تخضع للقياس العلمي من خلال معادلات البحث العلمي والنظرية العلمية والأساليب الكمية والإحصائية بغرض الوصول إلى حل أو نتيجة ومن ثم

---

[1] حمدي أبو أنور السيد عويس، نظم المعلومات والنوعية في دعم قرارات المنظمة، دار الراق، الأردن، 2007، ص **24**.

[2] علي الشريف، اقتصاديات الإدارة منهج القرارات، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص13.

[3] الشرقاوي علي، العملية الادارية– وظيفة المديرين، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 128-129.

الخروج بتوصيات واستنتاجات لتطبيق هذه الحلول، وهذا يعني أن اتخاذ القرار عبارة عن اختيار حل معين من بين عدة حلول.»[1]

من هنا يمكن القول بأن اتخاذ القرار هو عملية يتم من خلالها الاختيار بين بديلين أو أكثر قصد حل مشكلة ما.

الفرع الثاني: أهمية اتخاذ القرارات

لا يمكن أداء نشاط ما لم يتخذ بصدده قرار، فاتخاذ القرارات هو أساس عمل المسير، والذي يمكن من خلاله إنجاز كل أنشطة المنظمة، وتحديد مستقبلها، ولا يمكن أداء أي وظيفة بالمنظمة ما لم يصدر بصددها قرار يحدد من يقوم بها، متى، أين، مع، وبأي تكلفة، وغير ذلك، كما تكمن الاهمية فيمايلي:[2]

1- اتخاذ القرارات عملية مستمرة: إن مجال العمل في المنظمات ما هو إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والتنظيم والأفراد ونحوها.

2- اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله: لكل ذي مهنة أداته يستخدمها في عمله، فاتخاذ القرارات هي أداة المدير التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله، ومن يقوم به، ومتى يتم القيام به، وأين يتم القيام به، وعليه، كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

3- القرارات الاستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة: ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل. ومثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المنظمة أو فشلها.

4- اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المنظمة: إن الدور الإداري في وظائف المنظمة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف.

5- اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية: إن اتخاذ القرارات هو جوهر كل الوظائف الإدارية مثل التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة، لأن كلا من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

---

[1] خليد علي، أثر استخدام الأساليب الكمية في تحسين فعالية اتخاذ القرارات الإدارية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010،غير منشورة، ص30.

[2] احمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007-2008، ص ص 34-36.

الفرع الثالث: عناصر عملية اتخاذ القرار

تعد عناصر عملية اتخاذ القرارات على جانب كبير من الأهمية إذ أنها تضمن جميع العناصر الفعالة في إنجاز القرار المراد اتخاذه في مسألة معينة ولذا فإنها عادة ما تتكون من العناصر التالية:[1]

1- صانع القرار: إن صانع القرار أو متخذه غالبا ما يكون فردا أو جماعة أو منظمة تتمتع من حيث السلطة بقدرتها على اتخاذ القرار وإمكانية إلزام الآخرين بتنفيذه.

2- موضوع القرار: إن القرار عادة ما يرتبط بمشكلة أو ظاهرة يصار الى اتخاذ القرار بشأن معالجتها أو تصحيح انحراف أو تعديل سلوك معين إزاءها.

3- الأهداف والدافعية: إن القرارات التي يتم اتخاذها لابد أن يتم اعتمادها على مدى وفرة البيانات والمعلومات المتاحة لمتخذي القرار لكي يتم اعتمادها على مدى وفرة البيانات والمعلومات المتاحة لمتخذي القرار لكي يتم اعتمادها بهذا الشأن، إن وفرة البيانات والمعلومات تشكل الركن الأساسي في عملية نجاح القرار المراد اتخاذه.

4- البدائل المتاحة: يمثل تحديد البدائل المتاحة لمعالجة المشكلة من أكثر العوامل أهمية في هذا المجال لاسيما أن المشكلة المراد معالجتها في الأغلب لا يتوفر بشأنها بديل واحد ، وإنما تتوافر في شأنها العديد من البدائل التي يمكن أن تكون إطارا واضحا للحل أو للمعالجة، بحيث أن قدرة متخذ القرار في استقراء المستقبل وتقليص آثار المجهول من شأنه أن يساهم بصورة جلية في تحديد البدائل المتاحة للمعالجة.

5- البيئة المناسبة لاتخاذ القرار: تلعب البيئة المناسبة لاتخاذ القرار عاملا أساسيا لاتخاذ القرار المناسب، إذ أن البيئة الخارجية والبيئة الداخلية وطبيعة المناخ التنظيمي المراد اتخاذ القرار في إطاره غالبا ما يشكل قاعدة أساسية في تحقيق نجاح القرار المراد اتخاذه.

[1] خضيرة كاظم محمود، موسى سلامة اللوزي، مبادئ ادارة الاعمال، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص167-169 .

المطلب الثاني: مراحل، ظروف وأساليب اتخاذ القرار.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم مراحل اتخاذ القرار، ثم إلى ظروف وأساليب اتخاذه.

الفرع الأول: مراحل اتخاذ القرار

إن القرار الجيد هو ذلك القرار الذي يعتمد في اتخاذه على أسلوب تحليلي منظم مرتكزا على المنطق العلمي، موظفا جميع البيانات المتوافرة من أجل الوصول إلى البدائل أو الحلول الممكنة لاتخاذه، ومن أجل تحقيق ذلك يستلزم اتباع خطوات اتخاذ القرار[1] التالية:

1- التحديد الدقيق لمشكلة القرار:

«تعرف المشكلة في مجال اتخاذ القرارات بأنها انحراف في الاداء عن الهدف المحدد مسبقا[2] وبالتالي يتعين على متخذ القرار أن يضبط كل جوانب المشكلة ويفهمها فهما جيدا، من حيث المكان والزمان و الإنعكاسات، أي أن يجيب عن ماهية المشكلة.»[3]

2- جمع البيانات ذات الصلة بالمشكلة:

للتعرف على المشكلة والسبب الأساسي لها، يجب جمع المعلومات والبيانات التي تخصها ، حيث يتيح جمع هذه البيانات التحكم في المشكلة واكتشاف الفجوة بين النتائج الفعلية والنتائج المرغوبة، وبالإمكان جمع المعلومات إما من مصادر داخلية أوخارجية بناءا على مدى مسؤولية العوامل الخارجية أو الداخلية أوكلاهما عن حدوث المشكلة.[4]

3- تنمية الحلول البديلة:

بعد تحديد المشكلة يبدأ متخذ القرار في التفكير في الحلول المناسبة للمشكلة في ضوء القيود التي يواجهها متخذ القرار، ويتم التوصل إلى الحلول البديلة بعد تجميع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمشكلة محل الدراسة.[5]

---

[1] منعم زمزير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية، دار اليازوري العلمية، الاردن، 1998، ص14.

[2] محمود محمد الزيود، دور أنظمة المعلومات في تحسين فاعلية اتخاذ القرارات (حالة أمانة عمان الكبرى-الأردن)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006-2007، غير منشورة، ص71.

[3] محمد راتول، بحوث العمليات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،2006، ص ص 183-184.

[4] ايهاب صبيح محمد، إدارة العمليات اتخاذ القرارات السليمة، دار الكتب العلمية و دار الانس، دون ذكر البلد، 2001، ص 76.

[5] محمد فريد صحن وآخرون، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001-2002، ص140.

4- التوصل إلى حل النموذج:

وهنا يتم تحديد قيم متغيرات القرار، والتي تعطي أفضل المخرجات، وهو ما يعبر عنه بالحل الأمثل للنموذج.

الفرع الثاني: ظروف اتخاذ القرارات

يعتبر القرار سبيلا لتحريك العمل وبلوغ المهام والاهداف، ويعد أيضا تعبير عن إرادة وتصميم معين من قبل متخذ القرار وهذه الرغبة تتحول إلى فعل لإنجاز مهام أو إحداث تغيير محدد في البيئة التي يتخذ القرار ضمنها من حيث مدى توفر عامل التأكد أو وجود نوع من الاحتمالية في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها متخذ القرار، وعموما تحدد ظروف اتخاذ القرار ضمن ثلاثة أصناف هي كما يلي:

1- اتخاذ القرار في حالة التأكد التام:

تعد حالة التأكد التام من أبسط الحالات التي تواجه متخذ القرار، حيث يستطيع فيها تحديد كل بديل بشكل مؤكد لتوفر البيانات والمعلومات عن حالة الطبيعة المتوفرة وعليه لا يكون أمام متخذ القرار أي صعوبة في تقييم البدائل المتاحة لأجل اختيار أفضلها[1]، حيث يمكن أن نوصف هذه الحالة بالعلاقة بين السبب والنتيجة فكل فعل معروف بكونه يكاد يحدث، وكل سبب يقود بشكل مباشر إلى نتيجة، وهنالك الكثير من الأساليب الكمية التي يمكن أن تستخدم في هذه الحالات كتحليل نقطة التعادل وأنظمة الرقابة على المخزون والبرمجة الخطية وأساليب جدولة ومراقبة المشروعات[2]

2- اتخاذ القرار في حالة عدم التأكد التام:

إن من أهم مواصفات اتخاذ القرار في هذا النوع من حالات الطبيعة هو أن البيانات والمعلومات المتاحة حول نتائج القرار غير كافية وخاصة ما تعلق منها باحتمالات تحقق كل حالة من حالات الطبيعة، وعليه لا يمكن لمتخذ القرار استخدام خبرته السابقة في تقدير الاحتمالات والفرص الخاصة بكل حالة من حالات الطبيعة

[1] مؤيد الفضل، الأساليب الكمية في الإدارة، دار اليازوري العلمية للنشروالتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص35.

[2] خالد عبد الرحيم مطر الهيتي، الاساليب الكمية مدخل اتخاذ القرارات الادارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1999-2000، ص21.

وتعرف بمعايير اتخاذ القرار وتهدف إلى مساعدة متخذ القرار على تحديد البديل الافضل من بين البدائل المتاحة وهي بعدد خمسة معايير نحددها تباعا [1]كما يلي:

أ- معيار لابلاس Laplace: «المنطق المستخدم هنا هو أنه إذا لم يكن لدينا أي معلومات عن احتمال حدوث حالات الطبيعة فالأفضل إفتراض احتمالات متساوية وهكذا لاختيار أفضل استراتيجية فإننا نأخذ عادة الوسط

الحسابي لكل استراتيجية أومجموع النتائج في كل استراتيجية ثم نختار أعلى رقم في حالة الأرباح أو أقل رقم في حالة التكلفة.»[2]

ب- معيار المتفائل Maximax: «وهي عبارة عن قاعدة متفائلة إلى حد كبير تقوم على افتراض كل ما هو مشجع في الظروف التي سوف تسود في المستقبل وتقضي هذه القاعدة باختيار البديل الذي يحقق أعلى عائد متوقع من بين أفضل العوائد المشروطة لكل البدائل المطروحة.»[3]

ج- معيار Savage: « يقترح هذا المعيار أن نختار ذلك التصرف الذي يحقق أدنى حد من الحدود القصوى للخسارة أو الحد الأقصى للحدود الدنيا للأرباح[4]، حيث اقترح Savage تعديل جدول العائدات إلى آخر يبين الندم على القرارات التي يتم اتخاذها وبذلك يصبح معيار سافاج هو تدنية أعظم عائد لم يتحقق بسبب اختيارنا للقرار الحالي.
فإذا تم اتخاذ قرار ما وتحققت أيضا الظروف التي تؤدي لأكبر قيمة للعائدات مع هذا الظرف فمعنى هذا أنه ليس هناك قرار أفضل من القرار الحالي ولا مجال للندم، ولكن إذا تم اختيار قرار يحقق عائدا أقل من سابقه في نفس الظروف فإن ندمه سيساوي الفرق بين أكبر العائدات وما تم تحقيقه بالفعل.»[5]

د- معيار Hurwicz: «في ظل هذه الطريقة يكون صانع القرار في منتصف الطريق لا تفاؤل، ولا تشاؤم، لذا تعتمد الطريقة على معامل التفاؤل ويأخذ الرمز (α) وتتراوح قيمته بين (1) في حالة التفاؤل التام و(0) في حالة التشاؤم التام، ويتم اختيار البديل الذي يحقق أكبر قيمة مرجحة.»[6]

---

[1] الطيب الوافي، دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع اسمنت الشرق الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011-2012، غير منشورة، ص 89.

[2] سونيا محمد البكري، استخدام الأساليب الكمية في الادارة، الدار الجامعية،الاسكندرية، مصر، 1998، ص41.

[3] محمد توفيق ماضي، الأساليب الكمية في مجال الإدارة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998، ص216.

[4] محمد صالح الحناوي، محمد توفيق ماضي، بحوث العمليات في تخطيط ومراقبة الانتاج، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 83.

[5] موسى حسب الرسول، الأساليب الرياضية لنظرية اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2006، ص163.

[6] نبيل محمد مرسي، الأساليب الكمية في الادارة، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، مصر، 2006، ص34.

هـ- معيار أقصى الأدنى (Wald): «إن متخذ القرار لا يستطيع تحديد احتمال كل حالة من حالات الطبيعة، وعليه فهو يحاول تفادي الخسائر المحتملة من خلال اختيار أقل الأرباح لكل بديل، ثم اختيار الربح الأكبر من بين الأقل من المجموعة.»[1]

3- اتخاذ القرار في حالة المخاطرة:

في هذه الحالة نجد أن متخذ القرار يعرف احتمالات حدوث كل موقف من المواقف المحتملة.[2] وبموجب هذا سوف يبحث متخذ القرار على أعلى قيمة متوقعة يمكن الحصول عليها في ظل احتمالية حدوث كل حالة من الحالات.[3]

الفرع الثالث: أساليب اتخاذ لقرار

يمكن تقسيم أساليب اتخاذ القرارات إلى مجموعتين، وسنتناول فيمايلي بعض هذه الأساليب:

أولا: الأساليب التقليدية

يقصد بالأساليب التقليدية أو غير الكمية تلك التي تفتقر للتدقيق والتمحيص العلمي، ولا تتبع المنهج العلمي في اتخاذ القرار، ومن أهم الأساليب مايلي:[4]

1- الخبرة: يمر المدير بعديد من التجارب أثناء أدائه لمهامه الإدارية يخرج منها بدروس مستفادة من النجاح والفشل تنير له الطريق نحو العمل في المستقبل، وهذه الدروس غالبا ما تكسب المدير مزيدا من الخبرة التي تساعده في الوصول إلى القرار المطلوب.

2- إجراء التجارب: لقد بدأ تطبيق أسلوب إجراء التجارب في مجالات البحث العلمي، ثم أنتقل تطبيقه إلى الإدارة للاستفادة منه في مجال اتخاذ القرارات، وذلك بأن يتولى متخذ القرار نفسه إجراء التجارب آخذا في الاعتبار جميع العوامل الملموسة وغير الملموسة والاحتمالات المرتبطة بالمشكلة محل القرار.

---

[1] أحمد عبد اسماعيل الصفار، ماجدة عبد اللطيف التميمي، بحوث العمليات تطبيقات على الحاسوب، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص54.

[2] اسماعيل السيد، استخدام الأساليب الكمية في الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص225.

[3] سهيلة عبدالله سعيد، الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات، دار ومكتبة الحامد، عمان، الاردن، 2007، ص19.

[4] نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص ص 181-186.

3- البديهة والحكم الشخصي: يعني هذا الأسلوب استخدام المدير حكمه الشخصي واعتماده على سرعة البديهة في إدراك العناصر الرئيسية الهامة للمواقف والمشكلات التي تعرض له، والتقدير السليم لأبعادها، وفي فحص وتحليل وتقييم البيانات والمعلومات المتاحة والفهم العميق والشامل لكل التفاصيل الخاصة بها.

4- دراسة الآراء والاقتراحات وتحليلها: يعني هذا الأسلوب اعتماد المدير على البحث ودراسة الأراء والاقتراحات التي تقدم إليه حول المشكلة وتحليلها ليتمكن على ضوئها من اختيار البديل الأفضل.

وتشمل هذه الآراء والاقتراحات تلك التي يقدمها زملاء المدير أو التي يقدمها المستشارون والمتخصصون والتي تساعد في إلقاء الضوء على المشكلة محل القرار وتمكن المدير من اختيار البديل الأفضل.

ثانيا: الأساليب العلمية لاتخاذ القرار

توجد عدة أساليب لاتخاذ القرار نذكر منها:

1- بحوث العمليات:

«هو علم وفن يتم بالبحث عن أفضل الحلول الواجب إقرارها لحل مشكلة معينة وتحت ظروف معينة وذلك باستخدام طرق رياضية لمعالجة العوامل المؤثرة على الحل وتحليلها من أجل إعطاء الفرصة للمتخصصين باتخاذ القرار المناسب.»[1]

2- **طريقة النقل:**

«تعتبر طريقة النقل من الأساليب الرياضية ذات الأهمية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بنقل حجم معين من السلع[2] ، فهي كباقي أساليب وطرق البرامج الخطية تتضمن مواقف تخصيص الموارد، فمشكلة النقل تتعلق بقرارات تخصيص أو تعيين الطريقة المثلى للانتقال المادي لكميات من السلع توجد في نقاط معينة إلى مواقع أخرى.»[3]

3- نظرية المباراة:

«إن نظرية المباراة تقتصر على تحليل المواقف التي تفسر سلوك الفرد أو الجماعة عند تحديد الإستراتجيات في الحالات التي تتعارض فيها المصالح والأهداف.»[4]

---

[1] يزن ابراهيم مقبل، مقدمة في بحوث العمليات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الاردن، 2005، ص11.
[2] فتحي خليل حمدان، رشيق رفيق مرعي، مقدمة في بحوث العمليات، دار وائل للنشر،الطبعة الرابعة، عمان، الاردن، 2004، ص115.
[3] فريد عبد الفتاح زين الدين، بحوث العمليات وتطبيقاتها في حل المشكلات واتخاذ القرارات، دار النهضة العربية، مصر، 1997، ص299.
[4] موسى حسب الرسول، تطبيق نظرية المباريات عند تحديد الاستراتيجيات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص1.

4- صفوف الإنتظار:

«نظرية صفوف الإنتظار هي محاولة لموافقة نموذج رياضي لصف، ويقصد بالصف، مجموعة من الأفراد أو(الوحدات) ينتظرون في صف منتظم ومرتب من أجل خدمة ستقدم لهم.»[1]

5- المحاكاة:

«يهدف نموذج المحاكاة إلى عمل نسخة من سلوك النظام تحت الفحص من خلال دراسة التفاعلات بين مكونات هذا النظام، وعادة ما تكون مخرجات نموذج المحاكاة في شكل مقاييس مختارة تعكس أداء النظام، فمثلا عند محاكاة عمليات البنك نهتم بتقدير متوسط زمن انتظار العميل، متوسط عدد العملاء المنتظرين في النظام، ونسبة الوقت التي تكون فيها شبابيك خدمة العملاء عاطلة.»[2]

6- التحليل الشبكي:

«إن الهدف من دراسة التحليل الشبكي هو العمل على تقليل التأخير في انجاز المشروعات، ومنع الاعاقة والتضارب بين الأنشطة والعمل على الإسراع في تنفيذها.»[3]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار ومعوقاتها.

تتأثر القرارات الإدارية بالعديد من العوامل التي قد تعيق اتخاذها بالصورة الصحيحة، كما أنها تواجه العديد من المعوقات التي قد تؤدي إلى التأخير في اتخاذها، سنتطرق إلى أهمهما في هذا المطلب.

الفرع الأول :العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار.

على الرغم من تعدد القرارات التي قد يتخذها المدير في اليوم الواحد فإن العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد من صعوبة وكلفة هذه العملية، وإذا ما تداخلت هذه العوامل بقوة فإنها تقود أحيانا إلى قرارات خاطئة ولهذا فإن اتخاذ أي قرار مهما كان بسيطا وذات أثر ومدى محدودين، فانه يستلزم من الإدارة التفكير في عدد من العوامل مختلفة التأثير على القرار، بعضها داخل التنظيم وبعضها من خارج التنظيم، وبعضها سلوكي أو إنساني، بالإضافة إلى عوامل كمية أخرى ترتبط بالتكلفة والعوائد المتوقعة.

وفيما يلي عرضا لمختلف العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار:

---

[1] بوقرة رابح، بحوث العمليات مدخل لاتخاذ القرارات، منشورات جامعة المسيلة، الجزء الثاني، الجزائر، 2012، ص192.
[2] حمدي طه، مقدمة في بحوث العمليات، ترجمة احمد حسين علي حسين، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1996، ص859.
[3] فتحي رزق السوافيري، بحوث العمليات تطبيقات استخدام الحاسب، الدار الجامعية، دون ذكر البلد، 2004، ص275.

1- عوامل البيئة الخارجية:

وتتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المنظمة والتي لا تخضع لسيطرة المنظمة بل إن إدارة المنظمة تخضع لضغوطها، وتتمثل هذه العوامل بما ياتي: [1]

أ- الظروف الإقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع.

ب- التطورات التقنية والتكنولوجية والقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الإقتصادية.

ج- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين و الموردين والمستهلكين.

د- العوامل التنظيمية الإجتماعية و الإقتصادية مثل النقابات والتشريعات والقوانين الحكومية والرأي العام والسياسة العامة للدولة وشروط الإنتاج.

هـ- درجة المنافسة التي تواجه المنظمة في السوق.

2- عوامل البيئة الداخلية:

توجد جملة من الصعوبات والضغوط الداخلية للمؤسسة، ومن أهمها مايلي:[2]

أ- العوامل الانسانية: وهذه العوامل قد تكون نابعة من شخص المدير متخذ القرار وما لديه من قدرات ترتبط بعملية اتخاذ القرارات، ومعاونوا المدير ومساعدوه الذين يتولون تحديد المشكلة وأبعادها وجوانبها ويقترحون الحلول الملائمة لها.

كما تكون نابعة من مستشارو المدير أوالخبراء المتخصصون الذين يتولون البحث والتحليل والمقارنة ويعرضون وجهات نظرهم المختلفة بأمانة للمدير، والمرؤوسون وغيرهم ممن ينفذون القرار أو ينفذ عليهم القرار.

ب- العوامل التنظيمية: من العوامل الداخلية التي تؤثر على اتخاذ القرار تلك الخاصة بالجوانب التنظيمية التي تتوقف على نمط التنظيم الإداري الذي يخضع لفلسفة معينة، وقيم ومصالح المؤسسة. إضافة إلى عدد المستويات الإدارية للتنظيم وحجم وحدات العمل وتوزيعها الجغرافي وطرق الإتصال التي تؤثر على سير المعلومات ودقتها.

[1] سليم بطرس جلدة، أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص ص 24-25.

[2] بوشنافة احمد، أساليب التحليل الكمي في عملية اتخاذ القرارات الادارية –حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية-، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001، غير منشورة، ص ص117-122.

إضافة إلى مؤثرات التنظيم الرسمي والغير رسمي التي تتمثل إما في وجود أطراف وجهات رسمية داخل المؤسسة، مثل الأطراف النقابية والتنظيمات الأخرى، تشارك الرئيس الإداري، إجتماعيا، سياسيا وتنظيميا، في سلطة اتخاذ القرارات الإدارية.

ج– عوامل داخلية أخرى: غالبا ما يشكل عنصر الزمن ضغطا على متخذ القرار، حيث لا يكون لديه الوقت الكافي لدراسة جميع البدائل وتقدير النتائج الخاصة بكل بديل خاصة وأنه مضطر لاتخاذ القرار في الوقت الملائم . لذلك يعد توقيت القرار من الأمور الهامة بالنسبة للإداري ومساعديه والأفراد الذين ينفذون لما له من أثر على معنويات العاملين في المؤسسة.

كما يعتبر من الضغوط الداخلية للمؤسسة تلك الخاصة بإمكانيات المؤسسة المالية، وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة عملياتها الجارية، وتوفير عناصر الإنتاج اللازمة سواء كانت عناصر بشرية متميزة أو مستلزمات إنتاج غير متوفرة في الأسواق أو قطع غيار توقف إنتاجها، زد على ذلك الضغوط الناتجة عن قصور نظم البيانات والمعلومات اللازمة للمدرين والتي لا تمكنهم من اتخاذ القرارات الفعالة التي تساعدهم على حل المشاكل ومواجهة المواقف الصعبة أو تحقيق الأهداف.

وبهذا فإن العوامل الداخلية المؤثرة في القرار تتمثل في كل من الضغوط الإنسانية حسب مستوياتها المسؤولية وضغوط تنظيم المؤسسة ومدى توفير الظروف والشروط وكل اللوازم الضرورية لسير نشاط المؤسسة.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص 117- 122.

الفرع الثاني: معوقات عملية اتخاذ القرار

تواجه عملية اتخاذ القرارات العديد من المعوقات التي تحول دون فعاليتها وخاصة في الدول النامية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1- نقص المعلومات وعدم دقتها وحداثتها، وغياب الأجهزة والأساليب الحديثة لحفظها وتنسيقها وتعدد الجهات الرسمية التي تشترك في عملية اتخاذ القرار الواحد، وطول الإجراءات وتعقيدها، والازدواجية والتضارب في القرارات، ونقص الكفاءة لدى الموظفين، وفقدان التنسيق، وغياب نظم الاتصال الفعالة.

2- طغيان الاعتبارات الاجتماعية والتأثيرات الشخصية التي تضعها الجماعات الضاغطة والهيئات والمنظمات المهنية، والتي تؤدي بدورها إلى عدم الالتزام بالموضوعية في اتخاذ القرارات.

3- تأثير الاعتبارات السياسية والاقتصادية على موضوعية اتخاذ القرارات وأكثر ما يتجلى ذلك في الدول النامية، إضافة إلى عدم وجود الإمكانيات الاقتصادية الكافية لتحديث الأجهزة وتزويدها بالتكنولوجيا المتقدمة.

4- عدم مرونة القوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في المؤسسات.

5- ضعف الرقابة، وعدم متابعة تنفيذ القرارات الإدارية، وبسبب ذلك تنفذ هذه القرارات بطريقة خاطئة بقصد أوبدون قصد مما يفقد الإدارات المصداقية عند اتخاذ قرارات أخرى.

6- المركزية الشديدة وعدم التفويض في عملية اتخاذ القرارات مما يضعف روح المسؤولية لدى القيادات الإدارية.

7- محدودية الرشد الإنساني في عملية اتخاذ القرارات.

[1] دحو عبد الكريم، اثر استخدام الاساليب الكمية في تحسين فعالية اتخاذ القرارات الادارية –مع التطبيق على بعض المؤسسات الصناعية والخدمية بولاية تيارت–، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010، غير منشورة، ص ص45-46.

المبحث الثاني: ماهية القرار الائتماني

تكتسب القرارات الائتمانية أهمية كبيرة لعلاقة التشابك والتداخل بين هذه القرارات ونتائجها وبين الإستراتيجية العامة للبنك وإستراتيجيته التسويقية على وجه الخصوص.

واتخاذ قرارات الائتمان ينبغي أن تتوافر لديها مجموعة من الخصائص والمقومات الهامة التي تمكنها من القيام بعملها بكفاءة وفعالية وأن تتوافر لديها خبرات متنوعة ومعارف متعددة وصفات خاصة تؤهلها للاضطلاع بأعباء هذه المهمة الصعبة.

المطلب الأول: خصائص ومراحل القرار الائتماني

يعد اتخاذ القرار الائتماني بمنح التسهيلات الائتمانية أو رفض منحها من أخطر القرارات التي تتخذ في البنوك، فاتخاذ قرار خاطئ في هذا المجال له آثار سلبية وخيمة على أوضاع البنك، بل ربما على مستقبله، ولذلك يجب محاولة اتخاذ قرارات مثلى للمحافظة على المركز المالي البنك.

الفرع الأول: خصائص القرار الائتماني الأمثل:

تتمحور خصائص القرار الائتماني في الأتي والتي إن توفرت يصعب حدوث التعثر بخلاف ما يرجع إلى أسباب يصعب السيطرة عليها وتقع خارج دائرة مسؤولية العميل والبنك:[1]

1- **خاصية السيولة في الائتمان الممنوح:** وهي تعني إمكانية التصفية الذاتية للائتمان وسداده كاملا في التاريخ المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها مثل التسهيلات بضمان بضائع وتنازلات وأوراق تجارية، لذا يتعين على الفاحص الائتماني التحقق من ذلك بالإضافة إلى سلامة استخدام التسهيل في الغرض الممنوح من أجله والتحقق من توافر مصدر واضح للسداد.

2- **الربحية المتوقعة من الائتمان الممنوح:** إذ يجب الموازنة بين المخاطر المدروسة المصاحبة للقرار الائتماني وبين الربحية المتوقعة منه في إطار السياسة الائتمانية العامة للبنك فيما يتعلق بنوع التسهيلات الممكن تقديمها وأسعار العائد واجبة التطبيق.

---

[1] عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الإئتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2002، ص ص 552-553.

3- خاصية الأمان في الأموال المقرضة: وتعني الثقة في أن الأموال المقرضة سوف يتم سدادها في تاريخ الاستحقاق ويأتي ذلك من الحرص الشديد على توافر عامل السيولة بالإضافة إلى عدم السماح بمنح ائتمان لأغراض المضاربة أو لأغراض مظهرية.

4- خاصية تنوع محفظة القروض والتسهيلات: والهدف من تنويع محفظة القروض والتسهيلات بالبنك هو توزيع المخاطر بتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة أو نشاط أو قطاع اقتصادي معين أو عميل بعينه أو التركيز على نوع وحيد من الضمانات لأن أية تقلبات غير متوقعة سوف تأثر سلبا على المركز المالي للبنك.

5- خاصية الضمان: والذي يعتبر خط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنظورة أو لمجابهة الحالات التي تحيط بها مخاطر ودرجة عالية من عدم التأكد، أخذا في الاعتبار أن خاصية الضمان تأتي في المرتبة الأخيرة في منظومة القرار الائتماني الأمثل.

الفرع الثاني: مراحل صناعة القرار الائتماني

إن صناعة قرار الإئتمان أي اتخاذ القرار بمنح الائتمان يمر بثلاث مراحل هي كالتالي:[1]

1- **مرحلة ما قبل اتخاذ القرار الائتماني:** وتعرف بالمرحلة التمهيدية لصناعة القرار الائتماني وفيها يتم:

- النشاط الترويجي للخدمات التي يمكن للبنك تقديمها.
- الاستعلامات.
- التناول المبدئي لطلب الاقتراض.
- التفاوض مع طالب القرض على الشروط المقترحة لمنحه الائتمان.

2- مرحلة اتخاذ القرار الائتماني: وتعرف بمرحلة تخليق القرار الائتماني وفيها يتم:

- تحديد المخاطر الائتمانية لطلب القرض.
- ضوابط مواجهة هذه المخاطر.
- قياس المخاطر الائتمانية.

---

[1] أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، بدون ذكر دار النشر، بدون ذكر البلد، 2002، ص67.

- تقييم الجدارة الائتمانية لطالب القرض.

- صياغة القرار الائتماني.

- اعتماد السلطة المختصة للقرار الائتماني.

3- مرحلة ما بعد اتخاذ القرار الائتماني: وهي مرحلة ترجمة القرار (اختباره) عمليا وفيها يتم:

- السيطرة على الضمانات.

- استخدام التسهيلات الائتمانية.

- المتابعة المكتبية والميدانية لاستخدام التسهيلات في الغرض الممنوحة له.

- سداد التسهيلات التي تم منحها.

المطلب الثاني: مقومات القرار الائتماني والعوامل المؤثرة فيه

يتأثر القرار الائتماني بعوامل متعددة منها ما يتعلق بالمصرف ومنها ما يتعلق بالعميل كما أنه هناك مقومات لقرار ائتماني أمثل سنتطرق إلى بعضها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مقومات القرار الائتماني

يتطلب القرار الائتماني الأمثل عددا من المقومات يمكن إجمالها في النقاط التالية: [1]

1- أن يمنح الائتمان لصالح عميل تتوافر له الجدارة الائتمانية وفق معايير هذه الجدارة المتعارف عليها.

2- أن يكون الائتمان موجها لغرض واضح ومشروع يتفق وطبيعة نشاط العميل.

3- تناسب قيمة الائتمان الممنوح من الغرض الصادر من أجله والمركز المالي والهيكلي التمويلي للعميل المقترض.

4- التأكد من مصدر سداد واضح ومحدد ومرتبط مباشرة بغرض استخدام الائتمان وتحيط به درجات عالية من الثقة والتأكد، ليس فقط أثناء فترة منح الائتمان ولكن من خلال سريان هذا الائتمان ولحين وقوع تاريخ السداد المتفق عليه.

[1] عبد الحميد محمّد الشواربي، محمّد عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص554.

5- التأكد من أن الذي يتصدى لصناعة قرار منح الائتمان كوادر وسلطة ائتمانية تتوافر لهما المقومات الشخصية والموضوعية اللازمة.

الفرع الثاني: العوامل التي تؤثر على القرار الائتماني

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على القرار الائتماني نذكر منها: [1]

- التخطيط الإستراتيجي للبنك (الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها).
- الإستراتيجية المصرفية التي يطبقها البنك لتحقيق أهدافه العامة.
- الإستراتيجية والخطة التسويقية للبنك.
- ضوابط ومحددات السياسة الائتمانية للبنك.
- هيكل الموارد المالية للبنك (عناصره، تكلفته، درجة استقراره).
- هيكل التكاليف بالبنك.
- الكوادر البشرية المؤهلة للعمل داخل البنك.
- كيفية صناعة القرار الائتماني داخل البنك.
- الموقف التنافسي للبنك في السوق المصرفي.
- سياسة البنوك المنافسة وردود أفعالها داخل السوق.
- المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العام للمجتمع.
- درجة النمو الاقتصادي للمجتمع.

[1] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص 36.

المطلب الثالث: المستويات المختلفة لاتخاذ القرار الائتماني

تعد المصارف التجارية ضمن سياستها الائتمانية بيانا بالاختصاصات فيما يتعلق بمنح الائتمان حسب المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي للمصرف.

1- اتخاذ القرار الائتماني عن طريق مدير الفرع: إن مدير الفرع مسؤول عن اتخاذ القرار على مستوى فرعه طبقا للأهداف المقررة له من المركز الرئيسي للمصرف، ويتم ذلك على حسب المبلغ المحدد ويتم محاسبته بصفة دورية على مدى ما حققه وما لم يحققه من أهداف، ومدير الفرع يعمل من موقع قريب من العميل مما يهيئ له فرصة المعرفة الدقيقة لظروف العميل.

2- اتخاذ القرار الائتماني عن طريق إدارة الائتمان بالمركز الرئيسي للمصرف: يختلف عملاء الائتمان من حيث متانة المركز المالي، والسمعة التجارية، وحجم القرض المطلوب وشروطه وغيرها من النواحي التي تتفاعل مع بعضها وينتج عنها موقف لا يملك مدير الفرع أن يتخذ فيه قرارا، فكلما كبر حجم القرض انتقل مستوى اتخاذ القرار بشانه الى مستوى اعلى، ، حيث يتعين رفع طلب الائتمان إلى إدارة الائتمان بالمركز الرئيسي التي تقوم بدراسات أكثر تفصيلا وتوسعا عن القرض المطلوب، حيث تكون الخبرات المتوافرة أكثر تخصصا من تلك التي تتوافر لدى مدير الفرع الذي يتخذ قراره كجزء من عمله المتشعب في إدارة أنشطة الفرع.

3- اتخاذ القرار عن طريق لجنة الإقراض: يتعين تشكيل لجنة الإقراض بحيث تضم مديري الإدارات المسؤولة عن عمليات الائتمان والإقراض المختلفة، وأن يكون لها بصفة دائمة أو مؤقتة، بمن تراه من كبار المنفذين، وأين يرأسها المدير العام.

4- اتخاذ القرار الائتماني عن طريق مجلس إدارة المصرف: إذ كان مبلغ الائتمان يزيد عن مبلغ معين، أو كان الطلب ذو طبيعة وظروف خاصة، فإنه من الضروري عرضه على مجلس إدارة المصرف، وهو أعلى سلطة بالمصرف، لاتخاذ قرار بشأنه، وفي هذه الحالة يتعين أن يتم الإعداد لغرض الطلب مع الدراسات اللازمة عن طريق إدارة الائتمان بالمركز الرئيسي أو لجنة الإقراض مع إثبات رأيها ورأي المدير العام على الطلب.[1]

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص ص 39-40.

المبحث الثالث: اتخاذ قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية.

إن عملية اتخاذ القرار تعتبر من أخطر وأدق الوظائف التي تمارسها المصارف والمؤسسات المالية، وبالتالي تعمد الجهات المانحة إلى دراسة المراكز الائتمانية لعملائها بهدف قياس مستوى المخاطر الائتمانية التي قد تواجهها إذا ما قررت الموافقة على منح الائتمان المطلوب. وتساهم التقارير الائتمانية في دعم قرارات التمويل ومنح الائتمان لدى المصارف.

المطلب الأول: الاستعلامات الائتمانية و تقييم طلبات الائتمان.

سنتناول في هذا المطلب كلا من الاستعلامات الائتمانية وتقييم طلبات الائتمان.

الفرع الاول: الاستعلامات الائتمانية.

«يعرف الاستعلام الائتماني بأنه خدمة توفير معلومات هامة عن طالب الاقتراض المصرفي ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني عن عملا المصارف والمؤسسات المالية أو عملاء مؤسسات الإقراض الشخصي والاستهلاكي.»[1]

تعاظمت أهمية الدور الذي تتولاه إدارة الاستعلامات بالبنوك في تجميع المعلومات عن عملاء الائتمان وطالبي الائتمان مع زيادة درجة التقلب في الحياة الاقتصادية وتعدد حالات الفشل الائتماني بدءا بمرحلة الانفتاح الاقتصادي، وقد أدركت البنوك في الدول المتقدمة أهمية هذه الوظيفة منذ فترة فأطلقت على أجهزة الاستعلامات لديها اسم إدارة البحث والاستقصاء.

لم يعد دور جهاز الاستعلامات قاصرا على جمع البيانات من خلال البحث المكتبي والبحث الميداني، بما يتضمنه ذلك من استيفاء مستندات الملكية الخاص بالعميل عند طلبه الائتمان أو تجديد السلفية القائمة، بل امتد دورها إلى متابعة نشاط هذا العميل المقترض بشكل مستمر، وجمع المعلومات عنه ليس فقط خلال فترات سابقة لعملية منح الائتمان والفترة الجارية لذلك، بل خلال فترات سابقة لعملية منح الائتمان والفترة الجارية لذلك، بل خلال فترة حياة التسهيل الائتماني وحتى سداده بالكامل.

---

[1] الفاتح الشريف، وآخرون ، الترميز الإئتماني ودوره في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد14، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان، 2013، ص62.

وقد زاد من أهمية هذا الدور تزايد اهتمام البنوك بالمقترض نفسه بدلا من الضمانات أملاك ثابتة والرهن التجاري كضمان أساسي ووحيد للسلف الممنوحة.

من هنا تصبح العناصر العامة والأساسية في منح الائتمان محل اهتمام جهاز الاستعلامات، فيتولى جمع البيانات الخاصة بشخصية العميل، كفاءته الإدارية، وضعه المالي، الضمانات، والظروف الاقتصادية العامة لاسيما تلك المتصلة بالبيئة التنافسية للسوق الذي يعمل به العميل ودراستها وتحليلها، ولاشك أن ذلك يتطلب توفر سمات معينة في موظف الاستعلامات كالخبرة، الكفاءة، الأمانة، الولاء للبنك...، مستوى عالي من الاستعداد الشخصي والنفسي لأداء مثل هذا العمل.[1]

الفرع الثاني: تقييم طلبات الائتمان

إن الغرض من التحليل الائتماني هو التعرف على وتحديد المخاطر التي تواجه المقرض من خلال تقديمه قرض، وتوجد عملية من أربع خطوات لتقييم الجوانب المالية للقروض التجارية: [2]

أ- أخذ فكرة عامة إجمالية عن الإدارة والعمليات.

ب- الحجم العادي وتحليل النسب المالية.

ج- تحليل التدفق النقدي.

د- توقعات وتحليل الوضع المالي للمقترض.

ويفرق معظم المحللين بين أربع فئات من النسب على الأقل: السيولة، النشاط، الرافعة المالية والربحية، وتشير نسب السيولة إلى قدرة المؤسسة على على دفع ما عليها في الوقت المطلوب، أما نسب النشاط فتدل على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الائتمان لتحقيق المبيعات، وتدل نسب الرافعة على مزيج تمويل الشركة بين الدين وحقوق الملكية والتقلب المحتمل في الإيرادات وأخيرا توفر نسب الربحية الدليل على أداء مبيعات وإيرادات الشركة.

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الإئتمان المصرفي دراسة تطبيقية للنشاط الإئتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص ص 196-197.

[2] مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سابق، ص ص 104- 105.

المطلب الثاني: معايير، أسس والقواعد الذهبية لمنح الائتمان.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم معايير وأسس منح الائتمان وكذا أهم القواعد الذهبية لمنحه.

الفرع الأول: معايير منح الائتمان المصرفي:

تتعدد مخاطر الائتمان، فلا يكاد يخلو أي قرض من قروض البنك من نسبة معينة من المخاطر مهما كانت بسيطة، لذلك يتوقف نجاح استراتيجية الإقراض على توفر وظيفة تسيير المخاطر الائتمانية التي تتضمن تحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسائر في حالة حدوثها.[1]

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني محاولة تقليل المخاطر التي سيتعرض لها عند منح الائتمان الى أدنى مستوى ممكن ، ومن أكثرها خطورة ناتج عن عدم رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض أو فوائد أو عدم قدرته على توفير دخل مناسب لغرض إعادة القرض، وبالتالي يجب التحقق من توفر جميع الشروط والمعايير بالشكل الذي يحفز ويدفع مؤسسة التمويل إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها القرض، حيث يبدأ الأمر بالحكم على المقترض وقدرته على السداد وسيرته الذاتية، ثم الحكم على مناسبة حجم الأموال المطلوبة وينتقل الأمر بعد ذلك إلى دراسة ما إذا كان المشروع يدر دخلا كافيا لمواجهة التزامات القرض أم لا.[2]

وتستخدم البنوك التجارية عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان وهي:

1- شخصية العميل:

«وهي العنصر الأول والأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية، وللشخصية التي تتمتع بها من قدم له القرض أو الائتمان عدة تحديدات رغم أنها تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية واقعية التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام المصرف، فالأمانة والثقة والمصداقية وبعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية وبالتالي حجم التزامه بسداد ديونه،»[3] ولكن على أي حال من الأحوال

---

[1] Alain Choinel, Le Système Bancaire Financier: approches française et européenne ,Edition Revue banque , 4eme Edition, Paris , 2002, p 189.

[2] رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره ، ص135.

[3] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2000، ص217.

يصعب التحقق التام من هذه الصفات وفقا لمعايير موضوعية، ولكن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض وتعاملاته السابقة.[1]

2- القدرة على السداد:

«يجب على البنك أن يحلل كيفية تحكم العميل المقترض في المصروفات والمدفوعات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، والسؤال الأول الذي يوجه إلى المقترض هو أين تعمل؟ وكم من الزمن مضى عليك في هذا العمل؟ إذ أن الائتمان الاستهلاكي يعتمد على الدفع من الدخل المستقبل، كما أن طبيعة العمل تؤثر بلا شك في قدرة المشتري على الدفع، كما أن الافراد الذين يغيرون في عملهم باستمرار يمثل منحهم أي قرض نسبة مخاطرة عالية على البنك.»[2]

3- رأس المال:

«يقصد برأس المال في هذا الصدد المركز المالي للعميل والذي تكتشف عنه القوائم المالية، ويمكن للمنشأة أن تطلب من العميل المحتمل تزويدها بالقوائم المالية اللازمة، ومن بينها قائمة الدخل والميزانية العمومية وأي قوائم أخرى تساعد في الحكم على مركزه المالي.»[3] وإجراء دراسات دقيقة لرأس مال الزبون، ذلك لانه العنصر الاخير الذي سيعتمد عليه المقرض في استيراد القرض إذا ما تعثرت الشركة المقترضة.[4]

4- الضمان:

«الضمان هو الوسيلة التي تسمح للدائن بتجنب الخسارة الناتجة عن عدم ملاءة مدينه[5]، كما انه الإجابة التقليدية للبنك عندما يتعلق الأمر بالتحوط من المخاطر أثناء عملية منح الائتمان، كما أن الحصول على الإئتمان يجب أن يكون مغطى بضمانات منظمة قانونا.»[6]

فالبنك عندما يقدم قرضا فهو بالمقابل يطلب ضمانات ليضمن بأن ما سيقدمه سيستعيده .

---

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية (السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك العربية)، الدار الجامعية، دون ذكر البلد، 2003-2004، ص163.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الازريطة، مصر، 2005، ص419.

[3] منير ابراهيم هندي، الادارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، الاسكندرية، مصر، 1999، ص294.

[4] نجاة شاكر محمود، العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل2، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد38، 2014، ص281.

[5] Benhlima Ammour, Pratique Des Techniques Bancaires, Edition Dahleb, Alger, 1997, p57.

[6] Hubert de la Bruslerie, Analyse Financiere et Risque de Credit, Edition Dunod, Paris, 1999, p337.

والضمانات التي يطلبها البنك عند تقديمه القروض لمن يطلبها نوعان: شخصية وحقيقية، فالضمانات الشخصية تستند إلى مجرد الثقة في الشخص المقترض، أي إلى عناصر معنوية لشخص معين مثل السمعة المشرفة، أما الضمانات الحقيقية فتعني وجوب تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن الذي يضمن تسديد الدين في الأجل.[1]

5- الظروف الاقتصادية:

تعتبر الظروف الاقتصادية عاملا مهما قد يؤثر على قدرة العميل على سداد التزاماته، والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة، فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طالب الائتمان، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان، لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان الائتمان طويل الأجل.[2]

الفرع الثاني: أسس منح الائتمان:

تبذل البنوك التجارية عناية خاصة عند اتخاذ قرارها بالتسليف، وذلك لكونها مقرضة لأموال الآخرين التي يجب المحافضة عليها، وتقليل المخاطر المتعلقة باستعمالها. هذا وتتخذ البنوك التجارية قرارتها التسليفية بعد القيام بالوقوف على الأمور التالية:[3]

1- مبلغ القرض: تفضل البنوك أن يكون مبلغ القرض المطلوب من أي عميل كافيا لمواجهة احتياجاته حتى لا تفاجأ بمزيد من الطلبات للاقتراض إذا لم يكف المبلغ المقدم له أولا، لذا يقع ضمن اهتمامات البنوك التأكد من كفاية مبلغ القرض للغرض الذي يرغب العميل في تمويله.

2- الغرض من القرض: كان من المعتاد سابقا أن يحصل العميل على كل ما يطلبه من البنوك من أموال بمجرد طلبه دونما استفسار من هذه البنوك عن الغرض الذي يستعمل له المبلغ المقترض.

3- مدة القرض: وتفضل البنوك القروض القصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية وذلك بحكم تركيبة مواردها، لكنها أحيانا على استعداد لتقديم قروض متوسطة الأجل.

---

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، دون ذكر السنة، ص91.

[2] عبد الغفار أبو حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2000، ص157.

[3] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي ودار جنادين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن،2006، ص82.

4- مصادر الوفاء: يصر البنك المقرض دائما، قبل الموافقة على منح أي قرض على التأكد من وجدود مصادر وفاء مؤكدة لدى المقترض على إتمام هذه الدورة بنجاح، أما إذا كان التسديد سيتم من الفائض النقدي المحقق من تشغيل أصل ثابت ممول من القروض، ففي هذه الحالة ينظم التسديد ليكون في مواعيد تحقق هذه الفوائض وبدفعات دورية تتناسب وهذه الفوائض.

5- قدرة المقترض الادارية والفنية: تعطي القدرة الإدارية والفنية الجيدة البنك اطمئنانا على حسن إدارة المشروع الممول ونجاحه، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على قدرة المقترض على التسديد.

الفرع الثالث: القواعد الذهبية في منح الائتمان

المعروف بأن البنك هو مكان عرض الأموال والطلب عليها، بحيث يتم جمع المدخرات، ويتم استثمار الأموال المودعة لدى البنك في مجال الاستثمار ومنح التسهيلات الائتمانية، حيث يتم منح تسهيلات ائتمانية تدر عوائد يستغل جزء منها لدفع فوائد لودائع المدخرين وجزء آخر لتغطية نفقات إدارية ومصاريف أخرى فالمتبقي يعتبر ربحا للبنك.

وهناك قواعد ذهبية يتوجب على إدارة الائتمان في البنك عدم تخطيها عند منح الائتمان والتي تضمن جودة ونوعية جيدة من محافظ الائتمان هي: [1]

1- الاهتمام بنوعية وجودة الائتمان أكثر من أهمية اكتشاف فرص الائتمان الجديدة.

2- جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة يجب أن تحتوي على مصدرين مستقلين للسداد على الأقل.

3- دراسة سلوك طالب التسهيلات، ويجب أن لا يقترن بالشك.

4- أن يكون القرار الخاص بمنح التسهيلات الائتمانية هو قرارك، والشعور بالارتياح عند إصدار القرار بشأن المنح من عدمه. أي أن يبتعد القرار الائتماني عن الضغوطات الخارجية.

5- عدم منح تسهيلات ائتمانية لفرد أو مؤسسة ما لم يتم فهم طبيعة النشاط والعمل الذي تقوم به.

6- الغرض من التسهيلات الائتمانية يجب أن يحتوي على العناصر الرئيسية للسداد، وأن يكون واضح ومحدد قبل المنح.

---

[1] محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص32.

7- عدم تجنب دورة نشاط الأعمال.

8- تقييم نوعية إدارة الفرد أو المؤسسة.

9- الأمن الذي توفره الضمانات ليس بديلا عن مصادر السداد.

10- البنوك المحلية ينبغي أن تشارك في إقراض المقترضين المحليين.

11- إذا أراد أحد طالبي التسهيلات الائتمانية الحصول على جواب فوري على طلبه وكان لحوحا، فالجواب يكون لا.

12- إذا أردت أن يكون المنح مضمونا تأكد من تلبية مصلحة طالب التسهيلات الائتمانية، وبنفس القدر الذي تلبي به مصلحة البنك.

المطلب الثالث: دور إدارة مخاطر الائتمان في اتخاذ القرارات الائتمانية

يعد الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسة كوسيط مالي في الاقتصاد بين جانبي الفائض والعجز. ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر بسبب تعثر القروض والتسهيلات. وقد أصبح تحليل نشاط المقترضين من المواضيع المهمة للنشاط المصرفي وللعاملين فيه بشكل عام، وذلك باعتباره أداة هامة للوصول إلى الدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسائر التي تتعرض لها المصارف.[1]

من هنا يظهر الدور الهام لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية، حيث أنه بعد تقديم العملاء لطلبات القروض تقوم الإدارة بدراسته وتحليله، من خلال معرفة:

1- **مصادر السداد:** إذ يتعين على الإداري معرفة مصادر السداد التي ينوي المقترض السداد منها وهل تكفي مقارنة بحجم القرض المطلوب، ويمكن له أن يرفض منح القرض إذا تبين له أن مصادر السداد غير واضحة أوذات ضرر اقتصادي على نشاط العميل الذي لا يبالي إلا بالحصول على القرض مهما كان الثمن.

[1] زياد نجم عبد، الائتمان المصرفي وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه –دراسة تحليلية للشركة المتقدمة للبتروكيمويات السعودية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 19، الفصل الثاني، كلية دجلة الجامعة الأهلية، بغداد، العراق، 2012، ص301.

2- **الاستفسار عن العميل**: إن الهدف من الاستفسار هو جمع المعلومات التي تساعد في تقييم سمعة العميل، ومدى قدرته على توليد الدخل وبالتالي تسديد مبلغ القرض. كما يمتد البحث إلى التحري عن نشاط العميل ومؤسسته، والنشاط الذي طلب لأجاله القرض لدراسة هل يناسب القرض المطلوب أولا.

3- **تحليل القرض**: هي أهم مرحلة، ففيها تتم عملية اتخاذ القرار بمنح الائتمان أو لا، إذ يسعى البنك قبل منح الائتمان إلى دراسة المركز المالي للعميل بصورة دقيقة وذلك بتكليف قسم الاستعلامات الائتمانية بتزويده بصورة كاملة وشاملة عن رغبة وقدرة العميل على السداد.

غير أنه في هذه المرحلة، يجب على الإداري أن لا يغفل عن القاعدة العامة التي تقول أن كل عملية ائتمانية عملية قائمة بذاتها، يجب دراستها وفقا لخصوصيتها، ومنه لا يوجد تكرار وتشابه في عمله بل خطوات عامة يتعين عليه احترامها.وبعد اتباع كل هذه الخطوات يتخذ القرار بمنح الائتمان أولا.

في حالة اتخاذ القرار بمنح الائتمان فإن الإدارة تقوم بالتفاوض مع العميل لتحقيق تقارب في وجهات النظر والسعي للاتفاق على شروط العملية الإقراضية وفي الأخير يصدر القرار بالموافقة على منح الائتمان من طرف السلطة الإدارية المختصة.

بعد صدور القرار النهائي ويصرف العميل القرض تبدأ أكثر مراحل القرض خطورة، وهي مرحلة متابعة القرض وتهدف هذه العملية إلى التعرف على ما يحصل من تطور في موقف العميل.

بعد التعرف على كيفية اتخاذ القرار من قبل إدارة مخاطر الائتمان يظهر لنا بوضوح الدور الهام، الكبير والأساسي لعمل هذه الأخيرة في البنوك وأن دورها هو أهم نشاط وعملية من عمليات البنوك التجارية.

على الرغم من الدراسات التي تقوم بها البنوك قبل منح الائتمان وحتى بعد اتخاذ قرار منح الائتمان وفق الأسس والقواعد السليمة، إلا أن احتمال تعثر المقترض وعدم قدرته على السداد يبقى قائما ولو من الناحية النظرية، وذلك بسبب احتمال وقوع أحداث أو مؤثرات تعيق المقترض أو تمنعه من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، وإذا ما تحقق هذا الاحتمال فإن حقوق البنك على المقترض تصبح في حالة خطرة أو مشكوك فيها.[1]

[1] من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

خلاصة الفصل الثالث:

إن من أهم النشاطات التي يؤديها البنك هو عملية منح الائتمان، حيث يعد تقدير الجدارة الائتمانية للعميل الأساس الذي تستند عليه الكثير من البنوك العالمية في عملية منح الائتمان المصرفي. فكلما كانت التقديرات دقيقة حقق المصرف هدفه الأساسي المتمثل باستمرار الأموال وبعكسه يتعرض المصرف إلى المخاطر الائتمانية فيما لو كانت التقديرات غير صحيحة وغير موضوعية، لذا يعد تقدير الجدارة الائتمانية للزبون المحصلة النهائية لعملية جمع وتحليل وتقويم المعلومات الائتمانية. إذ ينبغي أداء وتقويم الأركان الأساسية للجدارة الائتمانية، وبالتالي تكوين صورة متكاملة للزبون والتنبؤ بمستقبله العام من خلال عملية إسقاط لوضعه الائتماني في الماضي والحاضر.

ويعد تحليل المعلومات العامل المساعد للإدارة في اتخاذ القرارات الخاصة بمنح الائتمان، مما له من أهمية في التعرف على قابلية المقترض ورغبته وقدرته على التسديد وفق الشروط التي تم الاتفاق عليها مع المصرف وينبغي على المصرف تقدير حجم المخاطر التي يتحملها نتيجة تقديم القروض ويعتمد ذلك على دقة تحليل المعلومات الائتمانية الذي يكون متفاوتا من حيث الوقت والجهد بين القروض المختلفة ويعتمد ذلك على مقدار مبلغ القرض والغرض منه والضمانات المقدمة في ذلك.

الفصل الرابع

دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصول السابقة إلى مخاطر الائتمان المصرفي، ادارة مخاطر الائتمان المصرفي واتخاذ قرار منح الائتمان من طرف البنوك سوف نحاول في هذا الفصل اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي والذي قسم إلى ثلاث مباحث سيتم من خلالها التعرض إلى اهم إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري ادارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية، ثم اجراء الدراسة الميدانية بعرض وتحليل بيانات الدراسة المتعلقة بعينة الدراسة المكونة من مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية والتي شكلت منطلقا للبيانات التي تم الحصول عليها وتحليلها احصائيا بالاعتماد على برنامج SPSS الإصدار رقم 20.

ومنه فان مباحث الفصل الرابع تتمثل في:

- ✓ المبحث الأول: إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري
- ✓ المبحث الثاني: ادارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية
- ✓ المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري

عرف القطاع المصرفي في الجزائر منذ الاستقلال تطورا كبيرا نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث عرفت القطاعات الاقتصادية إصلاحات واسعة، ومن بينها القطاع المصرفي الذي خضع لعدة إصلاحات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك من أجل التكيف مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد الوطني من جهة والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

المطلب الأول:القطاع المصرفي قبل إصلاحات 1971 وإصلاحات 1971.

سنتناول في هذا المطلب كل من الاصلاحات التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري قبل 1971، وإصلاحات 1971.

الفرع الأول: القطاع المصرفي قبل إصلاحات 1971.

ورثت الجزائر عشية الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا، لكنه تابع للمستعمر، وقائم على أساس اقتصادي ليبرالي، ونتيجة لذلك واجهت وضعا اقتصاديا مزريا وصعبا، بسبب النتائج التي خلفتها الحرب التحريرية، لهذا قامت السلطات العمومية مباشرة بعد الاستقلال باتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة أساسا إلى استرجاع السيادة الاقتصادية و النقدية، والتخلي عن النظام الليبرالي وتبني النظام الاشتراكي:

1- الفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية والخزينة العمومية الجزائرية في تاريخ 29-08-1962.[1]

2- إنشاء البنك المركزي الجزائري BCA بتاريخ 01-01-1963 بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13-12-1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي.

3- تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية CAD بتاريخ 07-05-1963 بموجب القانون رقم 63-165، ومع تغيير النظام الأساسي للصندوق ثم تغيير اسمه فأصبح البنك الجزائري للتنمية BAD، وضع تحت وصاية وزارة المالية.[2]

4- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP بموجب القانون رقم 64-277 المؤرخ في 10 أوت 1964.[3]

---

[1] بالهاشمي جيلالي طارق، الاصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة أفاق، العدد 4، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص 55.

[2] محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص 125-126.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 188.

5- إنشاء البنك الوطني الجزائري BNA في تاريخ 13-06-1966 بمرسوم رئاسي رقم 66-178 ليسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي الاشتراكي والزراعي.

6- إنشاء القرض الشعبي الجزائري CPA في 29-12-1966 بموجب المرسوم رقم 66-36 المؤرخ في 29-12-1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11-05-1967 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

7- إنشاء البنك الخارجي الجزائري BEA حيث تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67-204 بتاريخ 11-07-1967

الفرع الثاني: إصلاحات عام 1971:

من بين أهم الاصلاحات المالية والنقدية التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية منذ بداية الاستقلال الى مطلع السبعينات من القرن الماضي كان الاصلاح المالي لعام 1971.

فبالنظر الى القواعد الكبرى التي كان يسير بها الاقتصاد الوطني والمرتكز على التخطيط المركزي الى مبادئ وقواعد النظام الاشتراكي، فان الفلسفة والسياسات التي انتهجتها المصارف الجزائرية لا أن تكون صورة للنظام ككل. اذ وبالنظر الى كون ان المصارف كانت كلها عمومية وتعود ملكية رؤوس اموالها بالكامل للدولة فان كل القرارات الهامة والمتعلقة بها تتخذ مركزيا، إذ لم تكن للمصارف حرية اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة، بل أنها تمول معتمدا في الخطة متى قدمت المؤسسة صاحبة المشروع خطة التمويل اللازمة فالقرار التمويلي يرتبط بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بنفسها بتقرير الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للمشروع كما تن تنظيم اجراءات السحب على المكشوف.

لقد أسندت عملية تمويل الاستثمارات في الجزائر في تلك الفترة إلى المصرف المركزي والخزينة العمومية إذ تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المصرفي سنة 1971. مما أدى الى ظهور وضعية اقتصادية حيوية ضخمة جعلت الدولة تغير سياسة التمويل من خلال تدخل الخزينة مباشرة في هذه المشاريع وقد تمثل في ذلك في الاصلاح المالي لسنة 1971 الذي ارتكز على المبادئ التالية:

1- الغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي.

2- فتح كل مؤسسة لحساب مالي لدى بنك معني وهو ما يعرف بالتوطين المصرفي.

3- تعاظم دور الخزينة بحيث أنها أصبحت عبارة عن وسيط أساسي في عملية التمويل.

4- تقليص دور المصرف المركزي في تحريك ومراقبة السياسة النقدية.

5- عدم قيام المصارف التجارية بعملية البحث عن موارد وتعبئتها وذلك لسهولة عملية اعادة التمويل.

ورغم الاجتهادات والتعديلات التي أتى بها اصلاح 1971 والتي أدخلت أثناء الفترة الممتدة بين بداية السبعينات الى بداية الثمانينات إلا أنها برهنت على نقص فعاليتها ومحدوديتها في نقاط عديدة يمكن ذكر بعض منها فيما يلي:

- الاستثمارات الضخمة وما صاحبها من ارتفاع في تكاليفها مما أدى الى صعوبة التحكم في النقد.

- آلية اعادة الخصم لدى المصرف المركزي لمستحقات المصارف على المؤسسات العمومية خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات المخططة.

- اعتماد شبه كلي للمصارف على استعمال الحساب المكشوف لدى المصرف المركزي.

كما لوحظ في تلك الفترة وجود تداخل كبير في عملية التمويل بين المصرف المركزي والمصارف التجاري والخزينة العمومية.

وضمن هذا الإطار تم إرساء القواعد الأساسية لتمويل قطاع الإنتاج حيث أصبحت الخزينة تلعب دوارا أساسيا في هذا المجال، وأصبح هناك اعتماد كلي على الخزينة في مجال التمويل التي تتكفل بتحديد مصادر تمويل مختلف الاستثمارات المخططة.

ومن الناحية العملية نجد نتائج هذا الإصلاح متعددة ، حيث أدت إلى الانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية وزارة المالية وانكمش معها دور المصرف المركزي بصفته بنك المصارف، ووضع السياسة النقدية بما ينسجم ومتطلبات الاقتصاد وانحصر دوره في عملية السوق النقدية بل الأمر أكثر من هذا حيث أصبح عرض النقد يقرر في الخطط المركزية بما يخدم خزينة الدولة باعتبارها الوسيط الأساسي للدولة. ولكن لم تخلو من بعض المعوقات مثل الصعوبات المتعلقة بالجانب التجاري.[1]

[1] حاج صدوق بن شرقي، واقع وافاق المنظومة المصرفية الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر2010-2011، غير منشورة، ص،ص 134، 136.

المطلب الثاني: إصلاحات الثمانينات وقانون النقد والقرض

سنتناول في هذا المطلب الاصلاحات التي مست القطاع المصرفي خلال فترة الثمانينات ونتطرق بعدها الى قانون النقد والقرض.

الفرع الأول : إصلاحات سنة 1986

من خلال هذه الإصلاحات حاولت السلطات الجزائرية إعادة الاعتبار للنظام البنكي الجزائري وإعطائها دورا أكبر في مجال التمويل، فمن خلال القانون 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 (نظام البنوك والقرض) تم إعادة المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي في تسيير البنوك العمومية، بالإضافة إلى زيادة دور البنوك العمومية في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، غير أن عملية منح الائتمان كانت تتم وفق المخطط الوطني للقرض الذي يحدد من خلاله إجراءات وصلاحيات منح القروض للمؤسسات المالية الجزائرية، تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغييب مركزة الموارد المالية، إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى[1].

ويمكن إبراز أهم الأفكار التي تضمنها هذا القانون من خلال النقاط التالية:

1- وضع مخطط وطني للقرض يحدد مايلي: [2]

- حجم الموارد الداخلية المطلوب جمعها وطبيعة القروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض.
- حجم الاعتمادات الخارجية التي يمكن رصدها.
- مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد.
- استدانة الدولة وكيفية تمويلها.

2- أكد هذا القانون على المهام التقليدية لمعهد الإصدار والمتمثلة في:

- حق امتياز الإصدار المفوض من طرف الدولة.
- ضبط التداول النقدي.
- مراقبة توزيع القروض في الاقتصاد.

[1]: الطاهر لطرش: المرجع سبق ذكره، ص ص 194-195

[2] مليكة زغيب، حياة النجار، النظام المصرفي الجزائري عبر الاصلاحات الاقتصادية تطور وتحديات، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع وافاق، قالمة، الجزائر، نوفمبر 2001، ص، ص 11، 12.

- تسيير احتياطات الصرف.

- تقديم تسهيلات للخزينة العمومية.

اعداد وتسيير ومراقبة السياسة النقدية وتحسين ظروف استقرار العملة.

وقد ترتب على هذا القانون مايلي:

على المستوى المؤسساتي أصبح الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي الجزائري، إضافة إلى مؤسسات القرض المختصة، أما على مستوى توزيع القرض وجمع الموارد فان الوظائف تؤدي في ظل الاحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض، الذي يشرح في إطار المخطط الوطني للتنمية، كما أعطيت البنوك حق الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض، وكذا متابعتها.

الفرع الثاني: إصلاحات سنة 1988

لقد جاءت هذه الإصلاحات كدعم للإصلاحات التي تمت سنة 1986، فهي كانت تهدف إلى إعطاء استقلالية أكبر للبنوك العمومية الجزائرية وذلك من خلال القوانين 88-01، 88-06، حيث شهد النظام البنكي الجزائري بداية ظهور بوادر المنافسة بين البنوك من خلال تراجع الدولة عن إلزامية توطين حسابات المؤسسات العمومية لدى بنك واحد، وأيضا تحول البنوك العمومية إلى مؤسسات عمومية اقتصادية مما جعلها تؤدي نشاطها على أساس المردودية والربح، غير أن تلك الاستقلالية لم تكن مطلقة وإنما تخضع لبعض الإجراءات والقوانين مما حد من تطور نشاطها وكذا إلى معاناة البنوك من نقص السيولة التي دفعها إلى اللجوء إلى البنك المركزي من أجل الحصول على السيولة. كل هذا دفع السلطات المعنية إلى القيام بمجموعة أخرى من الإصلاحات أهمها إصدار القانون 90-10 (قانون النقد والقرض) الذي يعتبر محورا أساسيا في تطور النظام البنكي الجزائري[1].

من خلال ما سبق يمكننا وضع هيكل النظام البنكي الجزائري في ظل هذه الإصلاحات التي يوضحها الشكل التالي:

[1] محمود حميدات، المرجع سبق ذكره، ص ص 139-140

الشكل رقم (1): هيكل النظام البنكي الجزائري في ظل هذه الإصلاحات

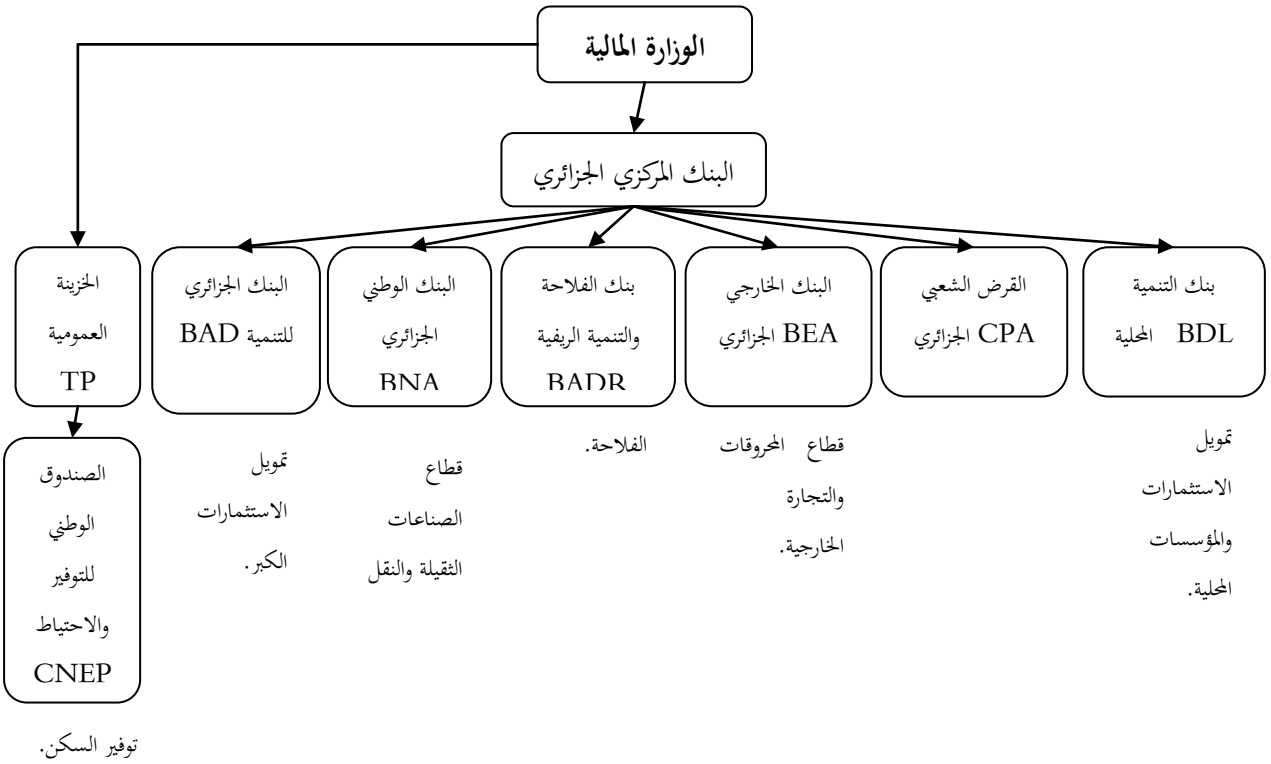

المصدر: بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2006/2005، ص4.

الفرع الثالث: الإصلاحات المصرفية وفق قانون 90-10.

حدثت نقطة تحول في عام 1990 وذلك بعد إصدار قانون النقد والقرض الذي يعتبر دعامة قانونية لمسار الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة وقد نص أساسا على مايلي:

1- منح البنك المركزي استقلاليته عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وقد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤولياته الجديدة، وسمي ببنك الجزائر.

2- إنشاء هيئة سميت بمجلس النقد والقرض الذي يعتبر بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات القرض، النقد الأجنبي، الدين الخارجي، والسياسات النقدية.

3- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية، تحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.

4- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعمومية النسبة لإمكانية الحصول على القرض وإعادة التمويل من البنك المركزي وكذلك أسعار الفائدة.

جاء القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ليصبح من خلاله البنك المركزي يمثل اسم "بنك الجزائر". هذا الأخير يعتبر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وفي إطار هذا القانون يطلب من بنك الجزائر أن يلعب دورا كبنك البنوك.

فبالإضافة إلى مهامه التقليدية المتمثلة في إصدار النقود والتكفل بالعمليات المتعلقة بالذهب وبالعملة الصعبة وإعادة الخصم بالإضافة إلى التسبيقات الممنوحة للدولة، كلف بنك الجزائر بما يلي:

1- ضمان الشروط الملائمة لتنمية متوازنة للاقتصاد الوطني وذلك عن طريق:

-العمل على استغلال الموارد الإنتاجية للبلاد.

- السهر على ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة.

وقد أوكل لبنك الجائر باعتباره بنك الإصدار وبنكا للدولة، مهام أخرى لم يعهد له بها سابقا.

2- إعداد ووضع الشروط العامة التي تمكن البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية من تحقيق الاستقرار في الجزائر، وكذلك تحديد المعايير التسييرية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترامها.

وقد قام قانون النقد والقرض كذلك بإدراج تعديلات على المستوى المؤسساتي وإدراج عدة هيئات.[1]

المطلب الثالث: تعديلات الألفية الجديدة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم تعديلات الالفية الجديدة التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري.

الفرع الأول: تعديلات 2001 و 2003:

وهي إصلاحات وتعديلات أدخلت على الجهاز المصرفي الجزائري وهي كما يلي:

أولا: تعديل قانون النقد والقرض المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (المواقف عليه بالقانون 04-01 المؤرخ في ماي 2001).

- تعديل المادة 19 بتعيين محافظ وثلاث نواب ومجلس إدارة بنك الجزائر (عوض عن مجلس النقد والقرض) و مراقبين (المادة 2).

[1] محرزي جلال، نحو تطوير وعصرنه القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005- 2006، غير منشورة، ص، ص 49، 51.

- إعادة النظر في مكونات مجلس النقد والقرض :أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، شخصيات عينوا بمرسوم رئاسي ويختارون بحكم كفاءته في المسائل الاقتصادية والنقدية (المادة 10).

- وإلغاء المادة 22 الخاصة بمدة تعيين المحافظ ونواب المحافظ (المادة 10).

1- أهم التعديلات التي ادخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001:

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين 12/12.

ـ الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمنا للحدود المنصوص عليها في القانون

ـالثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر

والمادة 03 من الأمر 01/01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية.

02- تعديلات الأمر 11/03:

جاء نص قانوني ليعدل ويتمم قانون النقد والقرض 10/90 وهو الامر 11//03 المؤرخ في 2003/08/26 وذلك بعد الفضيحة المالية المتمثلة في افلاس مصرفين ذوا رأس مال خاص هما:

مصرف الخليفة والمصرف التجاري والصناعي الجزائري (BCIA)

ثانيا: أهداف التعديلات:

إن هذه التعديلات حسب المشروع تهدف إلى :

1- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال:

- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس النقد والقرض.

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.

-تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وإرفاقها بسكرتارية عامة.

2- تعديل التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق:

- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية اقتصادية ومالية حول بنك الجزائر.

- انشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية واعتماد اجراءات كفيلة بإتاحة نشاط المديونية العمومية.

- المساهمة في اعادة البناء المرتبطة بالتطورات الخاصة في الدولة.

- تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية وتحسين التأمين المالي للدولة.

3- تحسين الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف وادخار الجمهور وهذا بـ:

-تقوية شروط ومعايير منح الاعتماد للمصارف ومسيري المصارف وإجراءات العقوبات المختلفة.

- تشديد العقوبات حول الانحرافات عن نشاطات المصارف.

-منح تمويل نشاطات مؤسسات تعود ملكيتها لممولين أو مسيرين.

- تقوية صلاحيات جمعية المصرفيين الجزائريين (جمعية البنوك والمؤسسات المالية) واعتماد نظامها الأساسي من طرف بنك الجزائر.

-تعزيز وتوضيح شروط سير مركزية المخاطر.[1]

[1]Abdelkrim SADEG, Le système Bancaire Algérien : la nouvelle réglementation, Edition Imprimerie A-BEN, Alger, 2004,P46.

وقد أصبح هيكل النظام المصرفي بالشكل التالي:

الشكل رقم (02): بنية النظام المصرفي الجزائري الحالي.

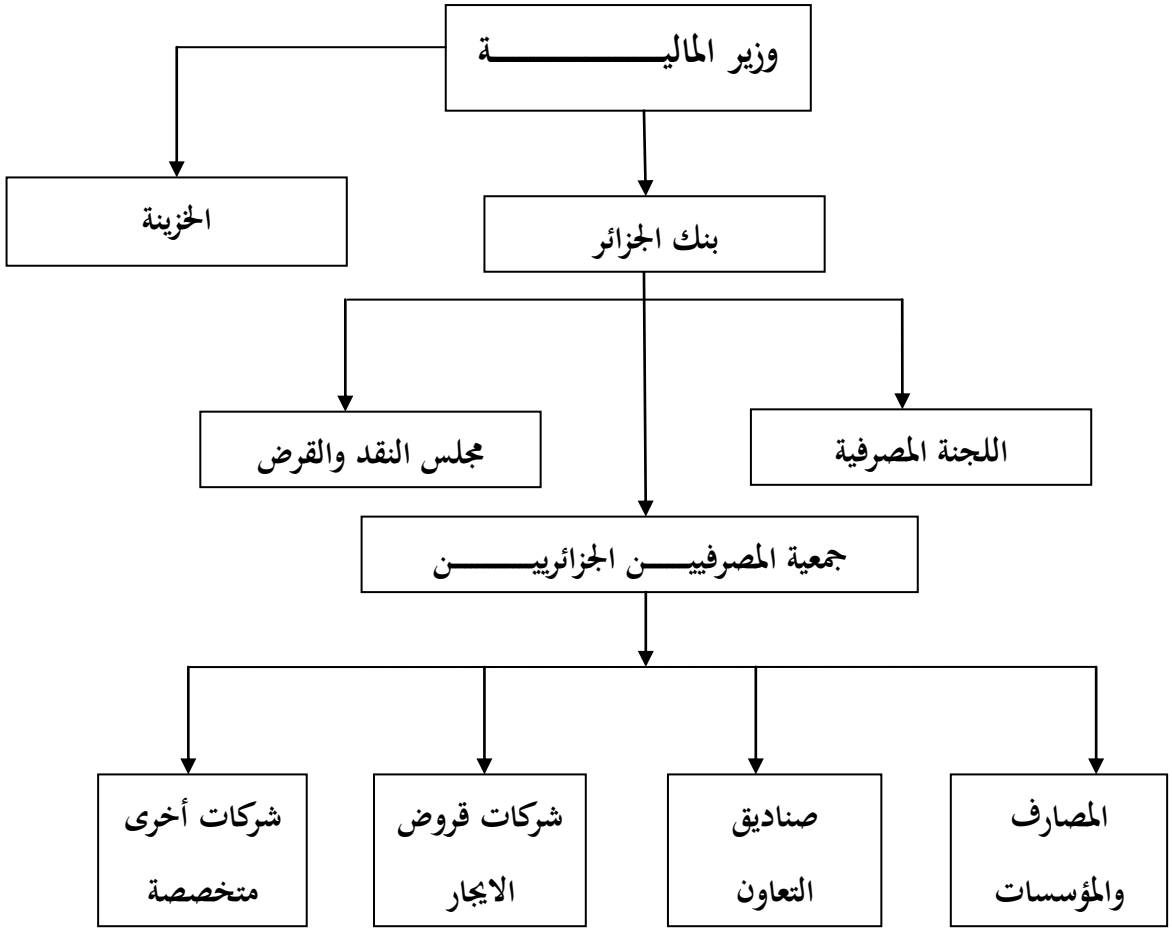

Source: Abdelkrim SADEG, le système bancaire Algérien: la nouvelle réglementation, édition imprimerie A-BEN, Alger, 2004,P24

الفرع الثاني: تعديلات 2010 لقانون النقد والقرض.

تضمنت التعديلات الخاصة بقانون النقد والقرض، توسيع صلاحيات بنك الجزائر وإلزام أي مصارف جديدة أجنبية يتم تأسيسها بالجزائر بامتلاك نسبة 51 % لفائدة شركاء جزائريين.

وتضمن النص الجديد توسيع مهام بنك الجزائر وتكليفه بضمان فعالية أنظمة الدفع، وتحديد القواعد التي تسيرها، وتوكيله ضمان أمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية. وقد تم التأكيد في النص الجديد على توسيع مهام بنك الجزائر والسماح له بمتابعة المصارف بما فيها المصارف الخاصة عن قرب، للتأكد من الحفاظ على مصالح زبائنها.

وتقرر منح بنك الجزائر صلاحية مطالبة المصارف والمؤسسات المالية بأية معلومة يحتاجها في صياغة ميزان مدفوعات البلاد ووضعها المالي، خاصة حركة رؤوس الأموال نحو الخارج، وإلزام العمليات التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية بالمعايير التي يحددها لها مجلس النقد والقرض، بما يحول دون تعرض توازناتها الخاصة للاختلال.

فضلا على ذلك، منحت صلاحية أوسع لبنك الجزائر في مجال محاربة جميع أشكال الغش أو التحايل في العمليات التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية، من خلال إضافة جنحة الرشوة إلى أسباب حظر ممارسة الوظيفة المصرفية، وتخويل المؤسسة النقدية صلاحية تحديد قواعد السير الحسن والأخلاقيات السارية على المصارف والمؤسسات المالية .

ومنح بنك الجزائر صلاحية التعجيل بمباشرة عملية تحر على مستوى المصارف والمؤسسات المالية، أما الإجراءات الأخرى التي تضمنها النص الجديد، فانه يتعلق بامتلاك الدولة سهما خاصا في رأسمال المصارف والمؤسسات المالية ذات أرس المال الخاص، يسمح لها أن تكون ممثلة في الأجهزة الاجتماعية دون الحق في التصويت.

وأضيف إلى النص تطبيق القوانين الوطنية في مجال الاستثمارات الأجنبية على المصارف والمؤسسات المالية؛ حيث إن فتح بنك أو مؤسسة مالية من قبل مستثمر أجنبي سيكون مشروطا بامتلاك نسبة 51 % من رأس المال من قبل مساهمين جزائريين، والتأكيد على أن الدولة تتمتع بحق الشفعة في حال التنازل عن أي بنك رأسماله أجنبي.[1]

[1] حاج صدوق بن شرقي، مرجع سابق، ص، ص 152، 153.

المبحث الثاني: ادارة مخاطر الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية الجزائرية

إن البنوك الجزائرية منذ صدور قانون القرض والنقد، وظهور مختلف الفضائح المالية بسبب غياب أو عدم وجود تسيير جيد للأخطار المصرفية، بدأت تولي أهمية كبيرة لإدارة المخاطر الائتمانية وهذا بإشراف البنوك التجارية نفسها والبنك المركزي الجزائري في إطار الإجراءات الاحترازية.

المطلب الاول: التعريف بالبنوك محل الدراسة

اولا: بنك التنمية المحلية

بنك التنمية المحلية، بنك عمومي تأسس بتاريخ 30 أفريل 1985، في إطار إعادة هيكلة البنوك العمومية، من أجل تفعيل النظام البنكي في الجزائر و إعادة بعث التنمية المحلية على المستوى الوطني. مرّ بنك التنمية المحلية بثلاثة مراحل هامة في تاريخه و عرف من خلالها تطورا من حيث تحسين الخدمات و الأداء[1]، وهو أحد البنوك العامة برأس مال قدره 15800 مليون دينار جزائري.

يحسب له شبكة متكونة من 149 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 143 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو نشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك.

بنك التنمية المحلية هو أولا بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات.

انه بنك يهدف الى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية (ANSEJ، CNAC، ANGEM)، بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد.

لدى بنك التنمية المحلية الدور الرئيسي في تمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم و مرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية، وكذا أيضا الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن.[2]

[1] http://www.bdl.dz/arabe/index-arabe.html#pricing consulté le 21-06-2016 à 22.29.
[2] http://www.bdl.dz/arabe/parcour-arabe.html cosulté le 21-06-2016 à 22:40.

ثانيا: البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري بنكا تجاريا، حيث تم إنشاؤه بحسب المرسوم 66-78 بتاريخ 1966/06/13 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع التجاري وكذا التشريع الذي يخص شركات التضامن ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

لقد أسس ليعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل، كما وجد ليكون أداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير، و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل، إذ يقوم إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية بتمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أم زراعيا.

يعتبر البنك الوطني الجزائري بحكم الزمن أقدم بنك وطني، إذ يحتوي على ما يقارب 200 وكالة باختلاف فئاتها (وكالة رئيسية، وكالة من الصنف أ وكالة من الصنف ب، وكالة من الصنف ج حيث يتم تصنيف الفئة على أساس: رقم الأعمال، حجم الوكالة، عدد العمال، حجم العمليات...) كما يحتوي على أكثر من مليون ونصف حساب، الشيء الذي يمنحه مكانة رئيسية على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، مما يدفعه للتجديد و الحداثة قصد الحفاظ على مكانته و تشريف صورته الخدماتية.[1]

ثالثا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R بمرسوم قرار رقم 206-82 الصادر بتاريخ 13 مارس 1982 والذي نسب إليه وظيفة رسمية هي تمويل جميع المشاريع العمومية والخاصة لقطاع الفلاحة الزراعة الصناعية، الريّ و الصيد البحري و إلى كل ما يساهم في تطوير عالم الريف.

تم تحديد مدة مزاولة نشاطه بـ 99 سنة، كما يمكن حله قبل هذه المدّة عند الضرورة. أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية عملياً ابتداءاً من أكتوبر 1982 برأس مال يقدر ب 2200000000 دج.

و في حالة خسارة ثلاثة أرباع ¾ رأس مالها الاجتماعي، مجلس الإدارة مطالب بالإعلان عن الحل المسبق للبنك. و بهذه الصيغة أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية مؤسسة عمومية مستقلّة(شركة ذات أسهم).

و بعد صدور قانون النقد و القرض في 1990/04/14 و الذي يمنح استقلالية أكبر للجانب البنكي، ألغي نظام التخصص للبنوك و أصبح بنك الفلاحة و التنمية كغيره من البنوك يباشر مهامه المتمثلة في منح

[1] http://ecomedfot.blogspot.com/2015/01/bna-banque-nationale-dalgerie.html consulté le 21-06-2016 à 23:22

القروض و تشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاتها مع الزبائن أقل مخاطرة (الضمانات)، كل ذلك يدخل تحت سياسة البنك في التعامل مع العملاء و مدى تحقيق الإستراتيجية العامة له.

و حاليا يتوزع عبر التراب الوطني في سوق يتميز بالمنافسة الحادة بحوالي: 288 وكالة و 33 فرع عبر التراب الوطني و أكثر من 7000 إطار وعون.

كما لا يفوت الذكر أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية و نظراً لاكتسابه لأكبر شبكة من الوكالات و أكبر عدد من المستخدمين و كذلك شبكة معلوماتية فعالة في خدماتها قد تم ترتيبه من طرف مجلة قاموس البنك Bankers Almanach طبعة 2001 على أنه البنك رقم 01 على الصعيد الوطني، كما احتل المرتبة 668 عالمياً من بين 4100 بنك من مختلف الجنسيات.[1]

رابعا: القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري في 1966/12/26 بالأمر 66/ 366 برأس مال بلغ 15 مليون دج فورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية Populaires Banques:

- المصرف الشعبي التجاري و الصناعي بالجزائر العاصمة (BPCIA) .
- المصرف الشعبي التجاري و الصناعي لعنابة (BPCIAN) .
- المصرف الشعبي التجاري لوهران (BPCIO) .
- المصرف الشعبي و التجاري و الصناعي لقسنطينة (BPICIC) .

و كذلك من طرف مؤسسات أجنبية:

- بنك الجزائر مصر (BMAM – MISR)سنة 1967.
- شركة مرسيليا للقرض (SMC) سنة 1968 .
- المؤسسة المصرفية الفرنسية للقرض (CFCB)سنة 1972.

[1] http://ecomedfot.blogspot.com/2015/04/Agriculture-and-Rural-Development-Bank-BADR-Algeria-the-United-States-Egypt-Morocco-Canada-Mexico-France-Indonesia-India-Saudi-Arabia-Jordan-Djibouti-Iraq-Sudan-Syria-Yemen-Russia-Brazil-Qatar-Syria-Lebanon-Libya-Tunisia-England-Malaysia-Iran-.html consulté le 21-06-2016 à 23:28.

و في 30/ 04 / 1985 انبثق عن (CPA) بنك التنمية المحلية (BDL) بموجب المرسوم 85/ 65 تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة و تحويل 550 موظف و إطار و 89000 حساب تجاري للزبائن.

طبقا للقانون الأساسي الذي يحدد المؤسسة كمصرف ذو نشاطات شاملة، فمهمة القرض الشعبي الجزائري تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء و الأشغال العمومية،قطاع الصحة وصناعة الأدوية ,

و طبقا لأحكام القوانين السائدة في الجزائر فإن القرض الشعبي الجزائري يقوم بالعمليات المصرفية و القرض و هو مؤهل لقبض الودائع و منح القروض بمختلف أشكالها و المساهمة في رؤوس أموال كل المؤسسات و فتح الاعتمادات لحساب الغير ممنوحة من طرف مؤسسات مصرفية أخرى.

بعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات في 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تمتلكها الدولة كليا. و ابتداء من 1996 و بمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية.

بلغ رأس مال البنك عند تأسيسه 15 مليون دج.

وبعد ما أوفى البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد و القرض، تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد و القرض و أصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر.

تتكون شبكة استغلال البنك من 121 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال، يبلغ عدد الموظفين بالبنك 4515 فردا.

بنك القرض الشعبي الجزائري هو هيئة مالية حكومية مشكلة قانونا مؤسسة مالية عمومية برأس مال قدره 21.000.000.000 دج وكغيره من بقية البنوك و الهيئات المالية يعتمد على جمع و تحصيل أموال من القطاعين العام و الخاص و الاستثمار بتقديم قروض طويلة ومتوسطة و قصيرة الأجل.[1]

خامسا: بنك الخليج الجزائري

هو بنك تجاري من حق جزائري، فرع من مجموعة بنوك البرقان ومن ابرز أعضاء مجموعة الشرق الاوسط للأعمال KIPCO " شركة الكويت للمشاريع"

بنك الخليج الجزائري يتوفر على راس مال قدره 10000000000 دينار جزائري بدا نشاطه في مارس 2004، وتعد مهمته الأساسية في المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية في الجزائر وتقديم مجموعة واسعة ومتطورة باستمرار من المنتجات والخدمات المالية للشركات والمهنيين والأفراد.

[1] http://khemismiliana.net/showthread.php?t=2503 consulté le 22- 06-2016 à 00:00.

وأيضا لتلبية تطلعات عملائه يوفر بنك الخليج المنتجات البنكية التقليدية، وكذا المنتجات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية.

يتوفر البنك حاليا على شبكة من 55 وكالة وينوي البنك زيادتها الى 60 وكالة مع نهاية 2016 لتكون اقرب اكثر لعملائها في جميع انحاء الوطن.[1]

سادسا: سوسيتيه جنرال الجزائر Société General Algérie

هو فرع مملوك 100% من طرف مجموعة سوسيتيه جنرال وهو واحد من اوائل البنوك الخاصة في الجزائر أسس سنة 2000.

يحتوي حاليا على 86 وكالة موزعة على مراكز الاعمال ومراكز الاعمال المخصصة للشركات، وتقدم سوسيتيه جنرال الجزائر مجموعة متنوعة ومبتكرة من الخدمات المصرفية لأكثر من 335000 من الأفراد، العملاء، المهنيين والشركات.[2]

المطلب الثاني: ادارة المخاطر في البنوك محل الدراسة وفق متطلبات لجنة بازل

في اطار التحكم بالمخاطر وإدارتها بمعايير تحاكي التطور في دول المتقدمة حاولت الجزائر اللجوء الى تطبيق اتفاقية بازل1 وبالتالي لجأت الى سن حزمة من القوانين والتشريعات لمواكبة هذه التطورات

الفرع الأول: قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر

تتمثل القواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر في جملة من الأنظمة التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية احترامها وتطبيقها، وتعمل هذه القواعد على تقوية النظام المصرفي الجزائري.

أولا: نسبتي الملاءة والسيولة

يجب على البنوك و المؤسسات المالية الاحتفاظ بنسبة ملاءة وسيولة لتضمن سيولتها، بالتالي ملاءتها اتجاه المودعين، وهاتين النسبتين هما: [3]

[1] https://www.agb.dz/article-view-1.html consulté le 22-06-2016 à 00:49.
[2] https://www.societegenerale.dz/nous_connaitre.html consulté le 22-06-2016 à 01:00.
[3] منصور منال، ادارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية، الملتقى الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي20-21 أكتوبر 2009، ص11.

1- نسبة الملاءة

يجب أن تمثل 8%، لكن لخصوصية البنوك في الجزائر فيما يخص التزاماتها تجاه القطاع العمومي، وضعت مراحل للوصول لهذه النسبة طبقا للأمر 74/94 الصادر في 29-11-1994 المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، في مادته الثالثة وهذه المراحل هي:

4% ابتداءا من نهاية جوان 1995.

5 % ابتداءا من نهاية ديسمبر 1996.

6 % ابتداءا من نهاية ديسمبر 1997.

7 % ابتداءا من نهاية ديسمبر 1998.

8% ابتداءا من نهاية ديسمبر 1999.

2- نسبة السيولة:

تهدف إلى ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة، ومن جهة أخرى إلى قياس و متابعة خطر عدم السيولة للبنوك و المؤسسات المالية.

ثانيا: رأس المال الادنى للمصارف

إن أول قاعدة متبعة في الجزائر تتعلق بالقواعد الخاصة بالوظيفة الائتمانية، و التي تلزم المصارف بوضع حد أدنى لرأس مالها للقيام بوظائفها، و ذلك وفق قانون النقد و القرض، علما أن :

- 100 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية التي تقوم بكل العمليات الائتمانية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور، و في هذه الحالة يجب أن لا تقل الأموال الخاصة عن 50% من المجموع.

- 500 مليون دج بالنسبة للمصارف التي تقوم بالعمليات الائتمانية العادية (تلقي الأموال من الجمهور، عمليات القرض، تسيير طرق الدفع)، و في هذه الحالة يجب أن لا تقل الأموال الخاصة عن 33 %من المجموع.

ثالثا: معيار الأموال الخاصة الصافية (رأس المال الصافي)

و هو يحتل مكانة رائدة في قواعد الحذر لأنه يعتبر ضمان لملاءة المصرف و سلامته . و يتكون من العناصر التالية:

الأموال الخاصة الصافية = الأموال الخاصة القاعدية + الأموال الخاصة التكميلية – عناصر الخصم.

– الأموال الخاصة القاعدية: و تتكون من رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات، النتائج الصافية و المؤونات على المخاطر المصرفية.

– الأموال الخاصة التكميلية: و تتضمن احتياطات إعادة التقييم و أموال ناتجة عن إصدار سندات أو قروض مشروطة، ومؤونات ذات طابع عام.

– عناصر للخصم: و تتكون أساسا من الاستخدامات المشكلة للأموال الخاصة الموظفة في مؤسسات القرض الأخرى (سندات الشركات الفرعية أو المساهمة، سلفات وسندات المساهمة المشروطة و الممنوحة أو الصادرة عن مؤسسات القرض).

رابعا: تغطية المخاطر و ترجيحها

يقصد بالخطر المصرفي توقع تحمل خسارة، أو هو تطور غير ملائم للنتائج. و هناك من يعرفه بأنه : "عدم التأكد من الربح المرتقب". و حالة عدم التأكد سببها هو عمليات التحكيم بين المردودية المستقبلية المحتملة و ضمان حالي و أكيد".

و بالنظر إلى طبيعة نشاط البنك فإن الخطر المصرفي يعتبر هاجس كل مصرف لكونه ملازم لوظائفه لاسيما الوظيفة الرئيسية (منح القروض). ولإمكانية تغطية المخاطر الناجمة عن نشاط المصرف، تضمنت قواعد الحذر نظام خاص لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر أصول الميزانية (القروض المختلفة) أو خارج الميزانية (الالتزامات بالإمضاء) . فتم إدراج معاملات ترجيح مستوى الخطر تتراوح من (0% إلى 100%) تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها و ذلك وفقا لنوعية العميل و طبيعة العملية.فبالنسبة لعناصر الأموال داخل الميزانية، يتم حساب الخطر المرجح من خلال المبلغ الإجمالية المسجلة في الميزانية، بعد حساب كل المؤونات و الضمانات اللازمة، مرجحة بمعامل ترجيح معين.

أما بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية، فإن حساب الأخطار المرجحة يتم من خلال تصنيف الالتزامات إلى أربعة أصناف وفق ما نص عليه الملحق رقم 03 من التعليمة رقم 94/74 لبنك الجزائر، كما يلي :

100% بالنسبة للالتزامات ذات الخطر المرتفع.

50% بالنسبة للالتزامات ذات الخطر المتوسط.

20% بالنسبة للالتزامات ذات الخطر الملائم.

0% بالنسبة للالتزامات ذات الخطر الضعيف.[1]

الفرع الثاني: واقع تطبيق مقررات لجنة بازل في البنوك الجزائرية

لمعرفة واقع البنوك الجزائرية من حيث تطبيق مقررات لجنة بازل قمنا بسؤال موظفي البنوك الجزائرية الخاصة منها والعامة فكانت النتيجة كالتالي:

– البنوك العامة

بعد التنقل إلى مختلف البنوك الجزائرية تبين لنا ان البنوك العمومية الجزائرية بمختلف بمؤسساتها تطبق مقررات بازل 1 وهي في طريق التنقل إلى تطبيق بازل 2 وهي بذلك لاتزال متأخرة جدا عن باقي البنوك الاجنبية

-البنوك الخاصة:

بالنظر إلى حالة بنك الخليج الجزائري، فهو عبارة عن بنك عربي، فقد تبين لنا أنه يطبق بازل2 وبالتالي فهو أحسن من البنوك الجزائرية العامة ولكنها تبقى أيضا متأخرة عن البنوك الاجنبية والعالمية.

في حين ان بنك سوسيتي جنرال الجزائري انتقل إلى تطبيق مقررات بازل 3 فهو بنك اوربي ويطبق القوانين والتشريعات المطبقة في البنوك العالمية.

[1] http://iefpedia.com/arab5207-ح-إلى-بالإشارة-المصرفية-المخاطر-إدارة/ consulté le 22-06- 2016 à 02:06.

المطلب الثالث:قرار منح الائتمان في البنوك الجزائرية

سنتطرق في هذا المطلب إلى السلطة المخولة بمنح الائتمان و مستويات منح مختلف أنواع الائتمان.

الفرع الأول: السلطة المخولة بمنح الائتمان

في الجزائر تعود صلاحية الموافقة على منح أو عدم منح القروض في البنوك التجارية الى ثلاث مستويات وهي:

1- على مستوى الوكالة.

2- على مستوى لجنة الائتمان الجهوية

3- على مستوى لجنة الائتمان المركزية

4- على مستوى المديرية العامة

حيث يتم اتخاذ القرار عند كل مستوى حسب مبلغ القرض نفسه، وتمر عملية منح الائتمان على المصالح التالية:[1]

أولا– مصلحة القرض: توجد لدى كل وكالة بنكية مصلحة القرض، وهي تعمل تحت وصاية المدير، وتتكون من من:

أ– مفتشية الالتزامات: وهي الخلية التي تتكفل بمنح ومتابعة الالتزامات، بالإضافة إلى تلقي الضمانات وتحصيل المستحقات.

ب– المكلف بالزبائن: وهي خلية تقوم بدراسة الملفات وتقييم المخاطر، وتقديم رأي حول كل الملفات التي تقوم بدراستها.

أ– دور مصلحة القرض: تعتبر مصلحة القرض الخلية الإنتاجية بالنسبة للبنك، لأنها تتدخل لتوظيف مواردها أحسن توظيف في الاتجاه الذي تحقق فيه أكبر عائد ممكن، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها، هي:

- استقبال ملفات الزبائن.

- دراسة وتحليل الملفات وتقدير الخطر المحتمل.

- منح ومتابعة القروض.

[1] كمال رزيق، فريد كورتل، ادارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الاردن، 4-5-جويلية، 2007، ص، ص، 17، 18.

- متابعة وتحصيل المستحقات.

- القيام بإحصاء دور الالتزامات.

- نقل ملفات القرض ومتابعة مصيرها.

ثانيا- لجنة القرض: تتكون لجنة القرض من ثلاثة أعضاء، مدير الوكالة البنكية، رئيس مصلحة الاستغلال والمكلف بالزبائن.

واللجنة هي التي تتخذ القرار النهائي المتعلق بمنح القرض، وهذا في حدود السلطة التي تمتلكها، وتشارك مع جميع أعضائها في تقدير الخطر.

ثالثا- دراسة ملف القرض:

أول من يقوم بدراسة ملف القرض هو المكلف بالزبائن والذي يقدم رأيه في ذلك، بعدها ينتقل إلى رئيس مصلحة الاستغلال والذي يقدم أيضا رأيه في ذلك، بعدها ينتقل الملف إلى مدير الوكالة البنكية الذي يقوم بالفصل فيه.

إذا كان القرض المطلوب يتجاوز سلطة البحث في منح القروض التي تمتلكها الوكالة فإن الملف ينتقل إلى المديرية الجهوية، وإذا كانت هي كذلك لا تستطيع إصدار أمر منحه، فإن الملف ينتقل إلى المديرية المركزية.

الفرع الثاني: مستويات منح مختلف أنواع الائتمان.

سنلخص أهم مستويات منح الائتمان في الجدول الموالي:

جدول رقم (1): مستويات منح القرار. الوحدة:دج

مستويات منح القرار	سقف قروض الاستغلال		سقف قروض الاستثمار (قروض مباشرة وغير مباشرة	سقف القروض الخاصة والقروض العقارية
	قرض حسب الحالة (قرض لسبب)	القروض المشتركة (الاستغلال)		
المديرية العامة	غير محدود	غير محدود	غير محدود	
لجنة الائتمان المركزية - القطاع العام - القطاع الخاص	10 000 000 000,00 1 000 000 000,00	25 000 000 000,00 4 000 000 000,00	10 000 000 000,00 2 000 000 000,00	
لجنة الائتمان الجهوية	50 000 000,00	150 000 000,00	50 000 000,00	50 000 000,00
مدير الوكالة	10 000 000,00	40 000 000,00	10 000 000,00	10 000 000,00

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائر (الملحق رقم 03)

لقد أخذنا البنك الوطني الجزائري كمثال لان كل البنوك العمومية الجزائرية (BDL, BADR CPA BNA) تعمل بنفس الطريقة وهي طريقة مفروضة من قبل البنك المركزي. ويتبين لنا من خلال الجدول رقم أنه على مستوى الوكالة تقدم القروض ذات المقدار المالي المنخفض ثم اذا تعدى الحدود المنصوص عليها لكل نوع من القروض صعد الى لجنة الائتمان الجهوية بالمديرية الجهوية هي الاخرى بنفس الطريقة اذا تعدى مبلغ القرض المبلغ المخول لها منحه صعدت الى لجنة الائتمان المركزية، وبنفس الطريقة اذا زاد مبلغ القرض عن المبلغ المخول لها منحه صعد الى المديرية الجهوية وهي آخر المستويات التي يمكن أن تقدم القروض مهما كان المبلغ المطلوب من طرف العملاء فهي تقوم بمنح الائتمان بعد اجراء الدراسات اللازمة لذلك.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

في هذا المبحث سنقوم بتحليل بيانات الاستبيان الذي تم توزيعه على مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية.

المطلب الاول:الاطار العام للدراسة

تهدف هذه الدراسة الى إظهار نتائج التحليل الإحصائي الذي تم التوصل إليه عند إجراء الدراسة الميدانية، من خلال أداة القياس (الاستبيان) التي تم إعدادها مسبقا وتعديلها وفق ملاحظات المحكمين، حيث تم توزيع الاستبيانات على مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية التي تم انتقائها بالطريقة التالية:

1- المديريات العامة بولاية الجزائر.

2- المديريات الجهوية بولاية سطيف.

3- مجموعة الوكالات بالولايات التالية والتي اختيرت على أساس التقسيم الجغرافي:

جدول رقم (02): يبين الولايات المختارة على أساس التوزيع الجغرافي.

التقسيم الجغرافي	الشمال	الجنوب	الشرق	الغرب
الولاية	البليدة	بسكرة	قسنطينة	وهران

المصدر: من إعداد الباحثة

أولا: مجتمع و عينة الدراسة

من العوامل الأساسية التي يجب على أي باحث تحديدها قبل البدء في دراسته هي حصر عينة البحث وحجمها، وهذه الأخيرة تتكون من جميع المفردات التي تمثل مجتمع الدراسة، وقد يختلف عددهم أو حجمهم حسب هدفها ودرجة دقتها.

وفي دراستنا هذه عينة البحث تشمل موظفي مختلف البنوك التي تمت الدراسة ضمنها . حيث وزع عليهم 310 استبيان وقد تم استرجاع 252 وكانت موزعة وفق الجدول التالي:

جدول رقم(3): النسبة المئوية للاستبيانات المسترجعة

الولايات	البنوك	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	النسبة المئوية للاستبيانات المسترجعة %
الجزائر	بنك التنمية المحلية	10	9	90
	البنك الوطني الجزائري	10	10	100
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	10	9	90
	القرض الشعبي الجزائري	10	9	90
	بنك الخليج الجزائري	10	10	100
	Société général d'algerie	10	05	50
المجموع		60	52	86.66
سطيف	بنك التنمية المحلية	10	06	60
	البنك الوطني الجزائري	10	07	70
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	10	10	100
	القرض الشعبي الجزائري	10	08	80
	بنك الخليج الجزائري	00	00	40
	Société général d'algerie	10	07	70
المجموع		50	38	76
البليدة	بنك التنمية المحلية	10	09	90
	البنك الوطني الجزائري	10	07	70
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	10	10	100
	القرض الشعبي الجزائري	10	05	50
	بنك الخليج الجزائري	00	00	00
	Société général d'algerie	10	06	60

المجموع		50	37	74
قسنطينة	بنك التنمية المحلية	10	10	100
	البنك الوطني الجزائري	10	10	100
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	10	09	90
	القرض الشعبي الجزائري	10	07	70
	بنك الخليج الجزائري	00	00	00
	Société général d'algerie	10	04	40
المجموع		50	40	80
بسكرة	بنك التنمية المحلية	10	09	90
	البنك الوطني الجزائري	10	09	90
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	10	10	10
	القرض الشعبي الجزائري	10	06	60
	بنك الخليج الجزائري	00	00	00
	Société général d'algerie	10	04	40
المجموع		50	38	76
وهران	بنك التنمية المحلية	10	10	100
	البنك الوطني الجزائري	10	09	90
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	10	10	100
	القرض الشعبي الجزائري	10	08	80
	بنك الخليج الجزائري	00	00	00
	Société général d'algerie	10	10	100
المجموع		50	47	94
المجموع العام		310	252	% 81.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الاستبيانات الموزعة

من خلال الجدول رقم (3) يتبين أن عدد الاستبيانات الموزعة على كل بنك هو 10 اي بنسب متساوية، فالبنسبة لولاية الجزائر تم توزيع 60 استمارة 10 لكل بنك بما فيها المديرية العامة لبنك الخليج على غرار باقي الولايات التي وزعت عليها فقط 50 وذلك لأنه كما ذكرنا في المبحث الثاني أن وكالات بنك الخليج ليس لديها أي دور في عملية إدارة المخاطر بل أن كل الأعمال تتم على مستوى المديرية العامة فقط وان كل الوكالات هي مجرد مكاتب لاستقبال الملفات فقط ولا تجري أي دراسة، وقد تم استرجاع 52 من أصل 60 وهو ما يمثل نسبة 86.66%، بينما في ولاية سطيف تم استرجاع 38 من أصل 50 استبيان أي 76 %، وفي ولاية البليدة تم استرجاع 37 استبيان أي 74%، وفي ولاية قسنطينة تم استرجاع 40 استبيان أي 80 %، و في ولاية بسكرة تم استرجاع 38 استبيان أي 76 %، أما ولاية وهران فتم استرجاع 47 استبيان وهي اكبر نسبة مسترجعة بنسبة 94%.

وبعد فحص الاستبيانات تبين انه لا حاجة لاستبعاد أي منها وذلك لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على تلك الاستبيانات وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة (252) استبيان كما هو موضح في الجدول أعلاه.

ثانيا:أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة باعتبارها من أنسب أدوات البحث العلمي التي تحقق أهداف الدراسة الميدانية للحصول على معلومات وحقائق مرتبطة بواقع معين، ومن ثم تفريغها باستخدام برنامج SPSS اصدار 20 وقد اشتملت الدراسة على المحاور التالية:

المحورالأول: البيانات الشخصية

المحور الثاني: تحديد مخاطر الائتمان المصرفي

المحور الثالث: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي .

المحور الرابع: اتخاذ قرار منح الائتمان.

المحور الخامس: إجراءات التحقق من طلب الائتمان.

وقد اعتمدنا في إعداد الاستبيان على الشكل المفتوح في جزء من الاستبيان والشكل المغلق الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل سؤال. كما تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 04: درجات مقياس ليكارت

الاستجابة	أتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: محفوظ جودة التحليل الاحصائي باستخدام spss، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2008، ص23.

ثالثا: اساليب المعالجة الاحصائية للاستبيان

من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها وبعد استشارة الأستاذ المشرف وأساتذة الإحصاء، استقر الرأي على استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي: حيث استخدمت التكرارات في البيانات العامة، وكل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيان طبيعة اجابات العينة بالإضافة إلى النسب المئوية. وقد اعتمدنا بدرجة كبيرة على برنامج SPSS إصدار 20.

تم الاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وكذا لتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات محاور الاستبيان، واستعمل المتوسط لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة.

أما مقياس الانحراف المعياري المرجح فأستخدم لمعرفة مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة ومحور عن متوسطها الحسابي، وكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما دل ذلك على تركز وانخفاض تشتت استجابات أفراد عينة الدراسة، وتتمثل الادوات المستعان بها في الدراسة فيمايلي:

1- اختبار "ألفا كرونباخ" لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

2- اختبار "كولومجروف-سمرنوف" لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي (1-Sample K-S).

3- اختبار مقارنة المتوسطات الحسابية.

4-اختبار T لمتوسط عينة واحدة (One sample T Test) لاختبار متوسط الفقرات (إيجابية- سالبة- محايدة).

5– تحليل الارتباط والانحدار:

أ– تحليل الارتباط: يستخدم هذا المعامل لمعرفة مدى ارتباط درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، كما أستخدم أيضا لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ب– تحليل الانحدار البسيط: من خلال إدخال جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في المعادلة في الوقت نفسه، ويتم تقييم كل متغير مستقل بناء على قدرته التفسيرية بالمتغير التابع؛

6– **اختبار تحليل التباين (One Way ANOVA)** لاختبار تأثيرات المتغيرات واختبار الفرضيات.

رابعا: اختبار صدق وثبات اداة الدراسة

1– ثبات أداة الدراسة:

ثبات أداة الدراسة يعني أنه اذا اعيد توزيع هذه الاستبانة على عينة أخرى من نفس المجتمع وبنفس حجم العينة فان النتائج ستكون مقاربة للنتائج التي تم الحصول عليها من العينة الاولى، وتكون النتائج بين العينتين متساوية باحتمال يساوي معامل الثبات.

ويستخدم معامل ألفا–كرونباخ كأهم معامل لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الاداة، فأداة القياس تتمتع بالثبات إذا كانت تقيس سمة محددة قياسا يتصف بالثبات والصدق، ويمكن القول أن الحد الأدنى لقيمة المعامل يجب ان تكون 0.60، وكلما ارتفعت قيمة هذا المعامل دل ذلك على ثبات أكبر لأداة القياس. وفي هذا الإختبار سنقوم باستخراج معامل ألفا–كرونباخ بالنسبة لعناصر الاستبيان،

جدول رقم (05): نتيجة اختبار معامل الفا–كرونباخ

عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات الفا–كرونباخ
27	0.710

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss الإصدار 20.

يبين الجدول رقم (05) أن نسبة معامل الفا–كرونباخ بالنسبة لكل عناصر الاستبيان وعدد مفرداته (14) بالنسبة للمحورين الأول والثاني والثالث تقدر بـ: 71% وهي نسبة تتعدى 60% أي أن درجة الموثوقية والثبات لأداة القياس مقبولة.

للتأكد من أن البيانات التي تم جمعها لغرض الدراسة بصدق، وجب فحص صدق الاداة وثباتها.

2- صدق أداة الدراسة:

الهدف من وراء فحص صدق الاستبيان هو التحقق من أن فقراتها تقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فان الاستبيان تمثل بشكل جيد المجتمع، ويعني الصدق مدى صلاحية الاستبيان في قياس السلوك الذي صمم من أجله أي أنه لا يقيس شيئا اخر بدلا منه. ولقد تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال المؤشرات التالية:

أ- الصدق الظاهري:

من أجل التحقق من أن الاستبيان تكون صادقة من خلال السمات الأولية لها، تم عرض على مجموعة من الاساتذة المحكمين والمتخصصين في البنوك والإدارة من جامعات جزائرية.

وفي ضوء الاقتراحات والملاحظات المتعلقة سواء بالصياغة اللغوية للفقرات، مدى وضوحها، ومدى ملائمتها للمحاور، تمت الاستجابة لتوجيهاتهم وتصويباتهم، وبالتالي حذف وتعديل بعض الفقرات حتى أمكن الاعتماد عليها بشكلها النهائي.

ب- الصدق البنائي:

ويقصد بالصدق البنائي تحقيق الاهداف المراد الوصول اليها، أي أن الفقرات قد غطت وشملت جميع محاور الدراسة.

وبأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات يمكن الحصول على معامل الصدق والنتائج المبينة في الجدول ادناه تعبر عن صدق الدراسة نظرا لارتفاع قيمة معامل الصدق بالنسبة للاستبيان ككل.

جدول رقم (6) : نتيجة قيمة معامل الصدق

عدد الفقرات	قيمة معامل الصدق
27	0.842

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss الإصدار 20.

المطلب الثاني: تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة

من أجل الدراسة الشاملة للعينة موضوع البحث وتحديد مصادر المعلومات المقدمة للدراسة من خلال الاستبيان تم جمع المعلومات الخاصة بأفراد العينة والمتعلقة بالخصائص والسمات المرتبطة بهم كما يلي:

1- السن:

جدول رقم (7): سن المبحوثين

سن المبحوثين	التكرار	النسبة (%)
أقل من 25 سنة	31	12.30
من 25 الى 35 سنة	134	53.17
من36 الى 45 سنة	47	18.66
أكبر من 45	40	15.87
المجموع	252	100

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على افراغ الاستبيان

الشكل رقم(3): النسب المئوية لسن المبحوثين.

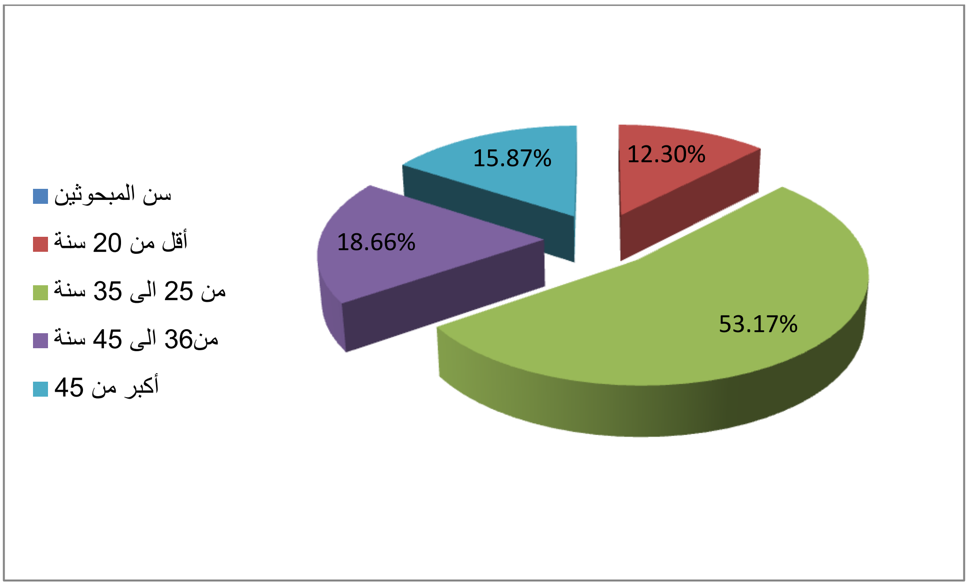

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على افراغ الاستبيان.

الفئة العمرية الشائعة ما بين افراد عينة الدراسة هي فئة ما بين 25- 35 سنة اذ مثلوا ما نسبته 53.17% اما الفئة ما بين 36-45 سنة فمثلت نسبة 28% الفئة الثالثة اي الاكبر من 45 سنة كانت بنسبة

18.66% أما فئة أقل من 20 سنة فكانت بنسبة 12.30% مما يدل على هيمنة العناصر الشابة في مختلف البنوك محل الدراسة وهي الفئة القادرة على التأقلم مع التطورات والتفاعل مع المتغيرات المستمرة ولها القدرة على التعلم والعطاء لسنوات اكثر.

2- المستوى الدراسي:

جدول رقم(8): المستوى الدراسي للمبحوثين

البيان	التكرار	النسبة (%)
تقني سامي	66	26.19
ليسانس	150	59.52
ماجستير	11	4.36
دكتوراه	00	00
مهندس دولة	25	9.93
المجموع	252	100

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على افراغ الاستبيان

الشكل رقم(4): النسب المئوية للمستوى الدراسي للمبحوثين.

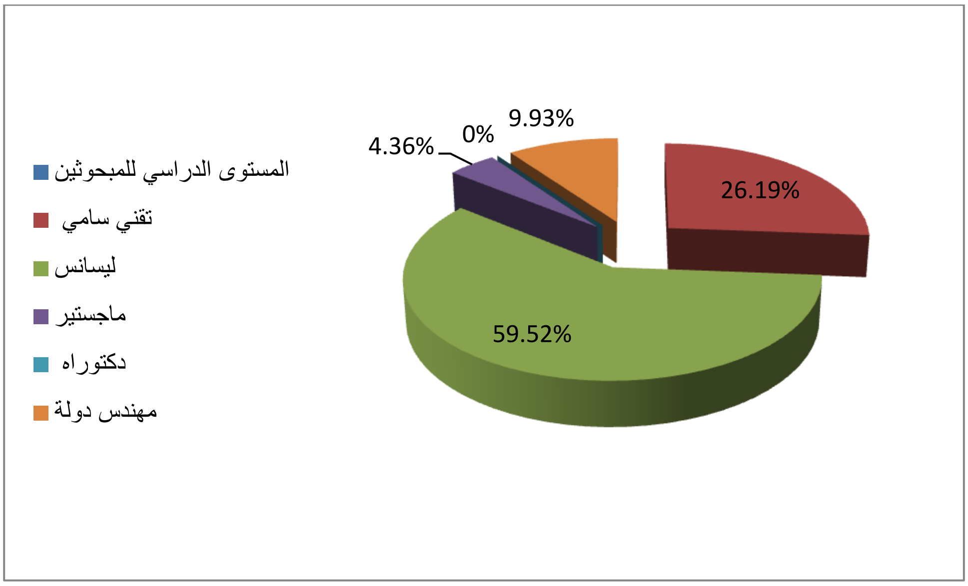

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على افراغ الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول (8) ان درجة الليسانس هي السائدة بين افراد العينة، اذ مثلوا ما نسبته 59.52% من اجمالي افراد العينة وان ما نسبته 26.19% حاصلين على درجة تقني سامي في حين ان ما نسبته 9.93% حاصلين على درجة مهندس دولة و 4.36% حاصلين على درجة ماجستير بينما تنعدم درجة الدكتوراه بين افراد العينة.

2- التخصص العلمي:

جدول رقم(9): التخصص العلمي للمبحوثين

البيان	التكرار	النسبة (%)
إدارة أعمال	19	7.53
محاسبة	75	29.76
بنوك	67	26.58
أخرى	101	40.08
المجموع	252	100

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على افراغ الاستبيان

الشكل رقم (5): النسب المئوية للتخصص العلمي للمبحوثين

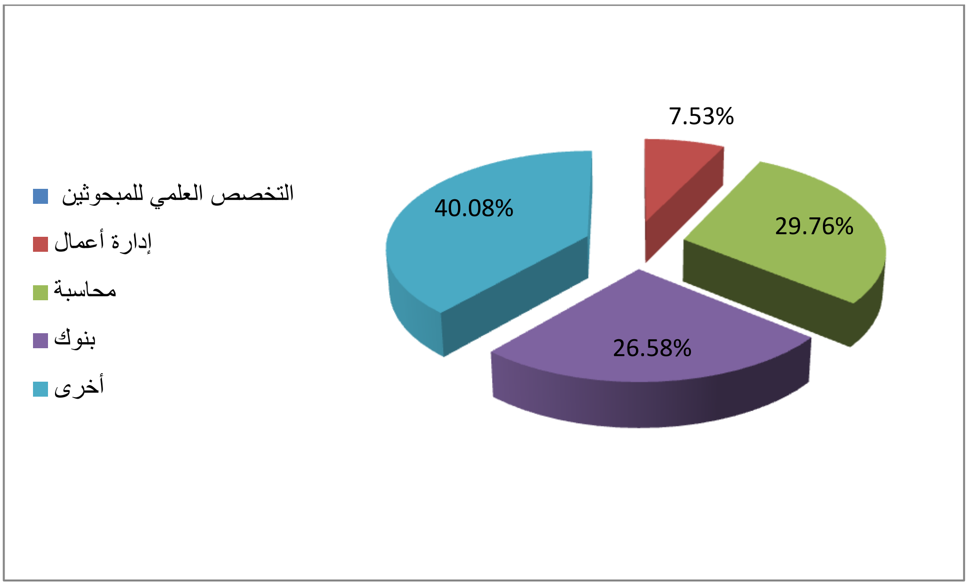

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على افراغ الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) ان الفئة السائدة هي فئة تخصصات أخرى بنسبة 40.08 % مما يدل على تنوع التخصصات داخل البنوك تليها فئة محاسبة والبنوك بنسب متقاربة على التوالي بنسبة 29.76 %و 26.58 %، في حين تخصص ادارة الاعمال لا يتجاوز 7.53 %.

4- عدد سنوات الخدمة بالبنك:

جدول رقم(10): عدد سنوات خدمة المبحوثين.

البيان	التكرار	النسبة (%)
أقل من 10 سنوات	130	51.58
من 10 الى 15 سنة	78	30.95
من 16 الى 20 سنة	29	11.50
أكثر من 20 سنة	15	5.96
المجموع	252	100

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على افراغ الاستبيان

الشكل رقم(6): عدد سنوات خدمة المبحوثين

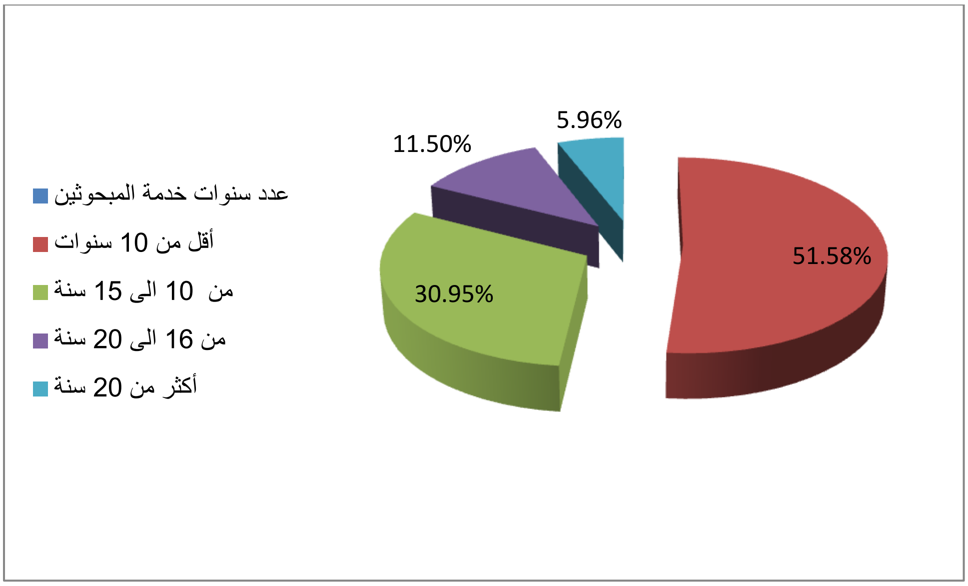

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على افراغ الاستبيان

من هذا الجدول نلاحظ ان الفئة السائدة في مختلف البنوك هي فئة أقل من 10 سنوات بـ 51.58 % تليها فئة ما بين 10 الى 15 سنة بنسبة 30.95% و فئة ما بين 16 الى 20 سنة بنسبة 11.50 % في حين أكثر

من 20 سنة بنسبة 5.96 % مما يدل على ان البنوك تراهن كثيرا على العناصر الشابة في خدمة العملاء وبالتالي خدمة البنك ونجاحه.

5- الدرجة الوظيفية:

جدول رقم (11): الدرجة الوظيفية للمبحوثين

البيان	التكرار	النسبة (%)
عضو مجلس ادارة	3	1.19
مدير تنفيذي	14	5.56
رئيس مصلحة	36	14.28
موظف	122	48.41
أخرى	77	30.55
المجموع	252	100

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على افراغ الاستبيان

الشكل رقم(7): الدرجة الوظيفية للمبحوثين

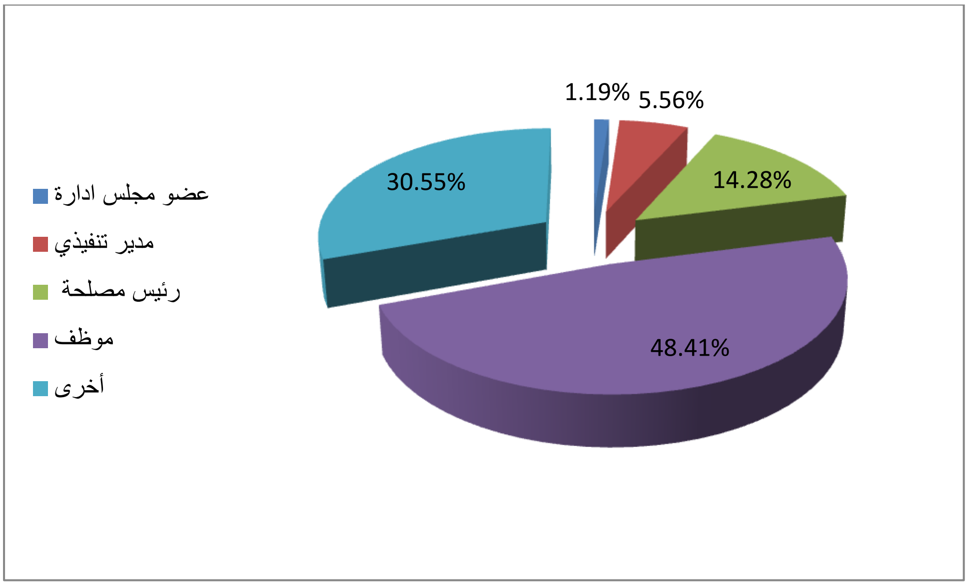

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على افراغ الاستبيان

من هذا الجدول (11) نلاحظ ان اغلب المستجوبين موظفين اذ مثلوا ما نسبته 48.41 % و الدرجات الوظيفية الاخرى بنسب 30.55 %، تليها رؤساء المصالح بنسبة 14.28%، بينما مدير تنفيذي وعضو مجلس ادارة فهما على التوالي: 5.56% و 1.19 % بنسبة 66 % اما ذووا الخبرة 5 سنوات كانت بنسبة 28% .

المطلب الثالث: عرض وتفسير اتجاهات افراد عينة الدراسة نحو فقرات الاستبيان.

سنتناول في هذا المطلب جزئين من الدراسة الاولى تتعلق بالجزء المغلق من الاستبيان والثانية بالجزء المفتوح.

الفرع الأول: عرض وتفسير اتجاهات افراد عينة الدراسة نحو فقرات الجزء المغلق من الاستبيان.

في هذا الجزء سيتم عرض النتائج المتوصل اليها احصائيا والمتعلقة بمحاور وأبعاد الاستبيان والتي تساهم في معالجة اشكالية الدراسة للتحقق من الفرضيات التي تمت صياغتها، وذلك بالاعتماد على أدوات احصائية من أهمها التكرارات، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف على استجابات الافراد وأرائهم اتجاه محاور الدراسة.

ومن أجل تفسير النتائج بصورة دقيقة فقد تم تحديد فئات مقياس التحليل كما يلي:

أ– حساب المدى: وهو عبارة عن اكبر قيمة– اصغر قيمة في مقياس ليكارت أي 5-1=4

ب– ثم يتم تحديد طول الفئة عن طريق قسمة المدى/ عدد الفئات أي 5/4=0.8

وعليه فان فئات المقياس تكون على النحو التالي:

- فئة غير موافق بشدة تتراوح درجتها بين 1- 1.80 وتدل على درجة ضعيفة جدا.

- فئة غير موافق تتراوح درجتها بين 1,81– 2,60 وتدل على درجة ضعيفة.

- فئة محايد تتراوح درجتها بين 2,61 –3,40 وتدل على درجة متوسطة.

-فئة موافق، تتراوح درجتها بين 3,41– 4,20 وتدل على درجة مرتفعة.

-فئة موافق بشدة، تتراوح درجتها بين 4,21 – 5 وتدل على درجة مرتفعة جدا.

1– اختبار التوزيع الطبيعي:

قبل استخدام الاساليب الاحصائية اللازمة للتحقق من صحة الفرضيات المصاغة لغرض التوصل إلى اجابة لإشكالية الدراسة وتساؤلاتها، يجب التعرف أولا على طبيعة التوزيع الاحتمالي لتحديد الاختبارات الاحصائية المناسبة، وللقيام بذلك سيتم الاعتماد على اختباري كولموغروف–سميرنوف.

جدول رقم (12): نتائج اختباري كولموغروف-سميرنوف.

الفقرة	Sig	نوع التوزيع
يتم إجراء دراسات في البنك لتحديد أنواع مخاطر الائتمان المصرفي	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.48 والانحراف معياري 0.60
يوجد في البنك نظام خاص بتقييم مخاطر الائتمان يسمح بتحديد المخاطر وتقديرها.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.43 و انحراف معياري 0.69
لدى البنك هيئة تقوم بتقدير وتحليل مخاطر الائتمان المصرفي.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.44 و انحراف معياري 0.66.
توجد قاعدة بيانات تتضمن الخسائر التي يتحملها البنك نتيجة الضعف في تسديد الالتزامات المالية.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 0.24 والانحراف معياري 0.61
هناك معلومات خارجية تساعد البنك في تحديد مخاطر الائتمان المصرفي.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.42 والانحراف معياري 0.71
يساعد تحليل الملف الائتماني للمقترض في تخفيف مخاطر الائتمان.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.50 والانحراف معياري 2.58
كلما كان حجم الائتمان أكبر كلما كانت الدراسة ادق.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.40 والانحراف معياري 0.64
يعتمد البنك على السمعة والملاءة المالية لمنح الائتمان	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.30 والانحراف معياري 0.60
توجد بالبنك إدارة خاصة بإدارة مخاطر الائتمان المصرفي	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.34 والانحراف معياري 0.54
يقوم البنك بمتابعة الائتمان الممنوح للمقترضين لتجنب المخاطر الناجمة عنه.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.41 والانحراف معياري 0.55
مبادلة المعلومات بين البنوك عن المقترضين من شأنه أن يساعد على تقييم حجم المخاطر.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.46 والانحراف معياري 0.59
تلعب التعهدات والقيود الملزمة للمقترضين دورا كبيرا في تخفيف مخاطر الائتمان.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.50 والانحراف معياري 0.62
يقلل توجه البنوك نحو الاستعلام عن طالب الائتمان والتحقق من المعلومات في تخفيف مخاطر الائتمان.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.37 والانحراف معياري 0.61
هناك اتصال مباشر بين مصلحة ادارة الائتمان ومجلس الإدارة تساعد هذا الأخير في تحديد طريقة التعامل مع	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.35 والانحراف معياري 0.57

مخاطر الائتمان.		
يساعد تدريب الكوادر الائتمانية ورفع مستواهم وكفاءتهم في وضع أهداف وخطط سليمة.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.48 وانحراف معياري 0.59
يطبق البنك مقرات لجنة بازل 1 و2 لمواجهة مخاطر الائتمان المصرفي.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.46 وانحراف معياري 0.61
تجنب مخاطر التعثر من شانه ان يساعد الادارة في الوصول الى السياسة الائتمانية السليمة	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.26 وانحراف معياري 0.48
يمنح الائتمان لصالح العميل الذي تتوافر فيه الشروط الائتمانية وفق المعايير المتعارف عليها	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.54 وانحراف معياري 0.58
يمنح الائتمان للمشروع الذي يتفق مع طبيعة نشاط العميل.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.52 وانحراف معياري 2.56
يقوم البنك بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية قبل عملية منح الائتمان.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.54 وانحراف معياري 0.57
تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل بما يخلق القدرة لدى ادارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.41 وانحراف معياري 0.63
يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان قبل منحه.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.41 وانحراف معياري 0.63
توضع ضوابط للعميل لتجنب مخاطر الائتمان.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.51 وانحراف معياري 0.57
يقسم الائتمان المصرفي إلى مجموعة من القطاعات بحيث تخصص لكل قطاع إدارة معينة لدراسة واتخاذ قرار منح الائتمان المعني.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.36 وانحراف معياري 0.70
التأكد من مدى تناسب قيمة الائتمان المطلوب مع الغرض الصادر لأجله.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.47 وانحراف معياري 0.55
يقوم البنك بتقييم مستمر للضمانات المقدمة من المقترض وعلى فترات زمنية متتالية.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.23 وانحراف معياري 0.63
يقوم البنك بعمل تقارير دورية مستمرة عن الفترة من بداية منح القرض الى السداد.	.000	الفقرة تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط 4.31 وانحراف معياري 0.55

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ يتضح ان قيمة الدلالة Sig مساوية للصفر أي أقل من 0.05 (0.05>Sig) وبالتالي فان اسئلة الاستبيان تخضع للتوزيع التوزيع الطبيعي اذ سيتم تحليل بيانات الاستبيان عن طريق اختبارات معلمية.

2- اختبار مقارنة المتوسطات الحسابية.

أ- عرض استجابات أفراد عينة الدراسة لمحور تحديد مخاطر الائتمان المصرفي.

جدول رقم (13): المتوسطات الحسابية لمحور تحديد مخاطر الائتمان المصرفي.

Statistiques descriptives

N⁰	degree	Ecart type	Moyenne	N	
1	مرتفعة جدا	.595	4.48	252	يتم إجراء دراسات في البنك لتحديد أنواع مخاطر الائتمان المصرفي
2	مرتفعة جدا	.663	4.44	252	لدى البنك هيئة تقوم بتقدير وتحليل مخاطر الائتمان المصرفي.
3	مرتفعة جدا	.685	4.43	252	يوجد في البنك نظام خاص بتقييم مخاطر الائتمان يسمح بتحديد المخاطر وتقديرها.
4	مرتفعة جدا	.706	4.42	252	هناك معلومات خارجية تساعد البنك في تحديد مخاطر الائتمان المصرفي.
5	مرتفعة جدا	.640	4.40	252	كلما كان حجم الائتمان أكبر كلما كانت الدراسة ادق.
6	مرتفعة جدا	.640	4.35	252	يساعد تحليل الملف الائتماني للمقترض في تخفيف مخاطر الائتمان.
7	مرتفعة جدا	.602	4.30	252	يعتمد البنك على السمعة والملاءة المالية لمنح الائتمان
8	مرتفعة جدا	.606	4.24	252	توجد قاعدة بيانات تتضمن الخسائر التي يتحملها البنك نتيجة الضعف في تسديد الالتزامات المالية.
	مرتفعة جدا	0.642	4.38	252	المتوسط العام

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

يبين الجدول رقم13 ان اجابات الافراد حول فقرات المحور الثاني **تحديد مخاطر الائتمان المصرفي**، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.48 و4.24)، وحقق المحور الاول متوسطا حسابيا قدره (4.38)، وحسب مقياس ليكارت فان هذا المتوسط الحسابي يشير الى ارتفاع مستوى الاهمية لهذا المحور. ولقد جاءت فقرة **يتم إجراء**

دراسات في البنك لتحديد أنواع مخاطر الائتمان المصرفي في المرتبة الاولى من حيث مستوى الأهمية بمتوسط حسابي يبلغ (4.48) وانحراف معياري (0.595) وهي نتيجة تعكس الاهمية التي توليها البنوك لتحديد مخاطر الائتمان، كما أن قيمة الانحراف المعياري تؤكد التشتت المنخفض في استجابات افراد عينة الدراسة.

ونلاحظ من خلال الجدول أيضا أن جميع فقرات المحور سجلت متوسطات حسابية مرتفعة جدا وهذا ما يعكس اهمية دراسة المخاطر وتحديدها من قبل البنوك فيما نلاحظ ان فقرة **توجد قاعدة بيانات تتضمن الخسائر التي يتحملها البنك نتيجة الضعف في تسديد الالتزامات المالية.** حصلت على أقل نسبة من الإجابات، حيث بلغ متوسطها (4.24) وانحراف معياري يقدر بـ (0.606) وهذا يعني أن موافقة أفراد عينة الدراسة على هذه العبارة كانت منخفضة.

ب- عرض استجابات أفراد عينة الدراسة لمحور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي

الجدول رقم (14): المتوسطات الحسابية لمحور **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**

Statistiques descriptives

N^0	degree	Ecart type	Moyenne	N	
1	مرتفعة جدا	.622	4.50	252	تلعب التعهدات والقيود الملزمة للمقترضين دورا كبيرا في تخفيف مخاطر الائتمان.
2	مرتفعة جدا	.595	4.49	252	مبادلة المعلومات بين البنوك عن المقترضين من شأنه أن يساعد على تقييم حجم المخاطر.
2	مرتفعة جدا	.589	4.49	252	يساعد تدريب الكوادر الائتمانية ورفع مستواهم وكفاءتهم في وضع أهداف وخطط سليمة.
4	مرتفعة جدا	.607	4.46	252	يطبق البنك مقرات لجنة بازل1و 2لمواجهة مخاطر الائتمان المصرفي.
5	مرتفعة جدا	.553	4.40	252	يقوم البنك بمتابعة الائتمان الممنوح للمقترضين لتجنب المخاطر الناجمة عنه.
6	مرتفعة جدا	.608	4.37	252	يقلل توجه البنوك نحو الاستعلام عن طالب الائتمان والتحقق من المعلومات في تخفيف مخاطر الائتمان.
7	مرتفعة جدا	.568	4.35	252	هناك اتصال مباشر بين مصلحة ادارة الائتمان ومجلس الإدارة تساعد هذا الأخير في تحديد طريقة التعامل مع مخاطر الائتمان.

توجد بالبنك إدارة خاصة بإدارة مخاطر الائتمان المصرفي	252	4.34	.537	مرتفعة جدا	8
تجنب مخاطر التعثر من شانه ان يساعد الادارة في الوصول الى السياسة الائتمانية السليمة	252	4.25	.475	مرتفعة جدا	9
	252	4.40	0.572	مرتفعة جدا	

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول يتبين لنا أن فقرة **تلعب التعهدات والقيود الملزمة للمقترضين دورا كبيرا في تخفيف مخاطر الائتمان**. حصلت على الترتيب الاول بمتوسط حسابي قدره 4.50، وانحراف معياري قدره(0.622)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل افراد عينة الدراسة على هذه الفقرة عالية جدا، وهذا يدل على أهمية التعهدات والقيود في التخفيف من حدة المخاطر لدى جميع البنوك.

كما كانت الفقرتان **مبادلة المعلومات بين البنوك عن المقترضين من شأنه أن يساعد على تقييم حجم المخاطر، يساعد تدريب الكوادر الائتمانية ورفع مستواهم وكفاءتهم في وضع أهداف وخطط سليمة**. في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.49) بمستوى مرتفع من الاهمية، وانحرافين معياريين قدرهما على التوالي (0.595) و(0.475).

لكن من جهة أخرى سجلت الفقرة رقم (9) المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي قدره (4.25)، وانحراف معياري (0.482) ما يدل على ان البنوك محل الدراسة لا تهتم كثيرا بتجنب مخاطر التعثر لتحسين سياستها الائتمانية.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي** (4.40) مرتفع جدا وان الانحراف المعياري لها (0.572) أقل من الواحد، مما يدل على تركز الاجابات وعدم تشتتها وهذا يعني بأنه لدى ادارة مخاطر الائتمان في البنوك أهمية كبيرة.

ج- عرض استجابات أفراد عينة الدراسة لمحور اتخاذ قرار منح الائتمان.

الجدول رقم(15): المتوسطات الحسابية لمحور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

Statistiques descriptive

	N	Moyenne	Ecart type	degree	N°
يقوم البنك بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية قبل عملية منح الائتمان.	252	4.56	.572	مرتفعة جدا	1
يمنح الائتمان لصالح العميل الذي تتوافر فيه الشروط الائتمانية وفق المعايير المتعارف عليها	252	4.54	.580	مرتفعة جدا	2
يمنح الائتمان للمشروع الذي يتفق مع طبيعة نشاط العميل.	252	4.52	2.562	مرتفعة جدا	3
توضع ضوابط للعميل لتجنب مخاطر الائتمان.	252	4.51	.568	مرتفعة جدا	4
التأكد من مدى تناسب قيمة الائتمان المطلوب مع الغرض الصادر لأجله.	252	4.46	.553	مرتفعة جدا	5
يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان قبل منحه.	252	4.42	.635	مرتفعة جدا	6
تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل بما يخلق القدرة لدى ادارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.	252	4.40	.640	مرتفعة جدا	7
يقسم الائتمان المصرفي إلى مجموعة من القطاعات بحيث تخصص لكل قطاع إدارة معينة لدراسة واتخاذ قرار منح الائتمان المعني.	252	4.36	.702	مرتفعة جدا	8
يقوم البنك بعمل تقارير دورية مستمرة عن الفترة من بداية منح القرض الى السداد.	252	4.30	.547	مرتفعة جدا	9
يقوم البنك بتقييم مستمر للضمانات المقدمة من المقترض وعلى فترات زمنية متتالية.	252	4.22	.623	مرتفعة جدا	10
المتوسط العام	252	4.42	0.886	مرتفعة جدا	

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

من الجدول رقم يمكن أن نستخلص أن فقرات محور اتخاذ قرار منح الائتمان متوسطها الحسابي يتراوح بين (4.56 و 4.22)، وانحرافها المعياري بين (0.572 و0.623)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات هذا المحور بدرجة عالية، فاتخاذ قرار منح الائتمان يعد أهم عملية من العمليات التي تقوم بها البنوك بصفة عامة.

وبشكل عام يمكن القول بان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي (4.42)، كما أن الانحراف المعياري المقدر بـ (0.886) أقل من الواحد الصحيح مما يدل على تركز الاجابات وعدم تشتتها، وتعزى هذه النتيجة إلى أن جميع البنوك تتخذ كامل احتياطاتها وتقوم بكامل دراساتها قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.

4-اختبار T لمتوسط عينة واحدة (One sample T Test):

تتمثل قاعدة القرار لقبول أو رفض هذه الفرضيات فيمايلي:

- اذا كانت قيمة t المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة الجدولية والتي تساوي 1.96(عند حجم العينة اكبر من 30 ومستوى المعنوية أقل من أو يساوي 0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة.

- اذا كانت قيمةt المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من قيمة الجدولية والتي تساوي 1.96 مستوى المعنوية أقل من أو يساوي 0.05، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة.

أ- اختبار الفرضية الاولى:

H_0:لا يوجد تحديد لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي على مستوى البنك.

H_1: يوجد تحديد لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي على مستوى البنك.

نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (16) : اختبار T لمتوسط عينة واحدة للفرضية الاولى.

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3.40					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور االثاني :تحديد مخاطر الائتمان المصرفي.	35.902	251	.000	1.00228	.9473	1.0573

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (16) أن قيم t المحسوبة لهذه الفرضية بلغت (35.902) وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.96)، وتشير قاعدة القرار إلى رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يساعد تحديد ودراسة انواع مخاطر

الائتمان التي قد تمس بالبنك الى تقليل منها " وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig) البالغة صفراً وهي أقل من مستوى المعنوية 5 %.

ب– اختبار الفرضية الثانية:

H_0:لا تهتم ادارة البنك بإدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

H_1: تهتم ادارة البنك بإدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (17) : اختبار T لمتوسط عينة واحدة للفرضية الثانية

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3.40					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور الثالث :إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.	60.929	251	.000	1.00256	.9702	1.0350

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (17) أن قيم t المحسوبة لهذه الفرضية بلغت (60.929) وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.96)، وتشير قاعدة القرار إلى رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " تهتم ادارة البنك بإدارة مخاطر الائتمان المصرفي. " وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig) البالغة صفراً وهي أقل من مستوى معنوية 5%.

ج– اختبار الفرضية الثالثة:

H_0:لا يعد اتخاذ القرار الائتماني السليم سببا رئيسيا في تقليل مخاطر التعثر الائتماني.

H_1: يعد اتخاذ القرار الائتماني السليم سببا رئيسيا في تقليل مخاطر التعثر الائتماني.

نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (18) : اختبار T لمتوسط عينة واحدة للفرضية الثالثة

Test sur échantillon unique

Valeur du test = 3.40						
Intervalle de confiance 95% de la différence		Différence moyenne	Sig. (bilatérale)	ddl	t	
Supérieure	Inférieure					
1.0796	.9775	1.02857	.000	251	39.665	المحور الرابع : اتخاذ قرار منح الائتمان .

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (18) أن قيم t المحسوبة لهذه الفرضية بلغت (39.665) وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.96)، وتشير قاعدة القرار إلى رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يعد اتخاذ القرار الائتماني السليم سببا رئيسيا في تقليل مخاطر التعثر الائتماني. " وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig) البالغة صفراً وهي أقل من مستوى معنوية 5%.

5 ـ تحليل الارتباط و الانحدار:

أـ تحليل الارتباط:

من خلال البرنامج الاحصائي SPSS تحصلنا على المخرجات التالية:

جدول رقم (19): تحليل الارتباط

Corrélations

		المحور الرابع: اتخاذ قرار منح الائتمان .	المحور الثالث: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.	المحور االثاني: تحديد مخاطر الائتمان المصرفي.
المحور االثاني: تحديد مخاطر الائتمان المصرفي.	Corrélation de Pearson	**.310**	**.396**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	
	N	252	252	252
المحور الثالث: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.	Corrélation de Pearson	**.358**	1	.396
	Sig. (bilatérale)	.000		.000
	N	252	252	252
المحور الرابع: اتخاذ قرار منح الائتمان.	Corrélation de Pearson	1	.358	.310
	Sig. (bilatérale)		.000	.000
	N	252	252	252

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ ان معاملات الارتباط بين المحاور الثلاثة ضعيفة، لكنها تتمتع بمعنوية إحصائية حيث أن قيمة Sig للمعاملات الثلاثة أقل من 0,05، من خلال إثبات وجود الارتباط يمكن الانتقال إلى تحليل طبيعة علاقة الانحدار التي تربط المحاور .

2ـ تحليل الانحدار:

من خلال البرنامج الاحصائي SPSS تحصلنا على المخرجات التالية:

Régression

جدول رقم (20): ملخص النموذج

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.402	.162	.155	.37982

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يشير الجدول رقم (20) إلى أن معامل الارتباط العام في النموذج قد بلغ (0,402)، مما يوحي بوجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة.

الجدول: رقم(21): تحليل التباين للنموذج

ANOVA

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	6.929	2	3.465	24.016	.000
	Résidu	35.922	249	.144		
	Total	42.851	251			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

كما يشير الجدول رقم (21) المتعلق بتحليل التباين العام للنموذج، إلى جودة توفيق النموذج في تحديد العلاقة التي تضبط المحور التابع بالمتغيرات المستقلة، حيث أن قيمة Sig أقل من 0,05 مما يعني أن النموذج يتمتع بجودة توفيق عالية، و مقدرة تفسير العلاقة بين المتغيرات.

الجدول: رقم(21): معاملات معادلة الانحدار

Coefficients

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	1.348	.445		3.026	.003
المحـور االثـاني: تحديـد مخاطر الائتمان المصرفي .	.264	.084	.200	3.163	.002
المحـــور الثالـــث: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي .	.437	.099	.279	4.408	.000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

كما يشير الجدول رقم (21) المتعلق بتحليل التباين العام للنموذج، إلى جودة توفيق النموذج في تحديد العلاقة التي تضبط المحور التابع بالمتغيرات المستقلة، حيث أن قيمة Sig أقل من 0,05 مما يعني أن النموذج يتمتع بجودة توفيق عالية، و مقدرة تفسير العلاقة بين المتغيرات.

يوضح الجدول الثالث أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع تكون بالشكل التالي :

$$Y = 0{,}264\ X1 + 0{,}437\ X2 + 1{,}348$$

حيث أن:

Y: المتغير التابع و هو المحور الرابع: اتخاذ قرار منح الائتمان

X1: المتغير المستقل الأول و هو المحور الثاني: تحديد مخاطر الائتمان المصرفي.

X2: المتغير المستقل الثاني و هو المحور الثالث: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي،

و بما أن قيمة Sig للمعلمات الثلاثة أقل من 0,05 فإن المعاملات الثلاثة تتمتع بمعنوية إحصائية، ومقبولة في النموذج لتمثل علاقة الانحدار بشكلها السابق.

6- اختبار تحليل التباين (One Way ANOVA):

تتمثل قاعدة قرار لقبول أو رفض هذه الفرضيات فيمايلي:

- اذا كانت قيمة F المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة الجدولية والتي تساوي 1.95 (عند درجتي حرية 2 و 239 ومستوى المعنوية أقل من أو يساوي 0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة.

- اذا كانت قيمة F المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من قيمة الجدولية والتي تساوي 1.95 مستوى المعنوية أقل من أو يساوي 0.05، فإننا نقبل الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة.

أ- تحليل الفرضية الأولى:

H_0 : لا يوجد تأثير لإدارة المخاطر على مخاطر الائتمان المصرفي

H_1: يوجد تأثير لإدارة المخاطر على مخاطر الائتمان المصرفي

جاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (23): اختبار تحليل التباين للفرضية الاولى

ANOVA à 1 facteur

تحديد مخاطر الائتمان المصرفي.

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	6.197	12	.516	6.739	.000
Intra-groupes	18.314	239	.077		
Total	24.511	251			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين لنا من الجدول رقم أن قيمة F المحسوبة (6.739) هي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 1.95 وكذلك بلغت قيمة مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يدل على وجود تأثير لإدارة المخاطر على مخاطر الائتمان المصرفي.

ب- تحليل الفرضية الثانية:

H_0: لا يوجد تأثير لمخاطر الائتمان على اتخاذ قرار منح الائتمان

H_1: يوجد تأثير لمخاطر الائتمان على اتخاذ قرار منح الائتمان

جاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (24): اختبار تحليل التباين للفرضية الثانية

ANOVA à 1 facteur

. الائتمان منح قرار اتخاذ :الرابع المحور

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	7.714	12	.643	4.373	.000
Intra-groupes	35.137	239	.147		
Total	42.851	251			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين لنا من الجدول رقم أن قيمة F المحسوبة (4.373) هي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 1.95 وكذلك بلغت قيمة مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يدل على وجود تأثير لإدارة المخاطر على مخاطر الائتمان المصرفي.

ج- تحليل الفرضية الثالثة:

H_0: لا يوجد تأثير لادارة المخاطر على اتخاذ قرار منح الائتمان

H_1: يوجد تأثير لادارة المخاطر على اتخاذ قرار منح الائتمان

جاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (25): اختبار تحليل التباين للفرضية الثالثة

ANOVA à 1 facteur

المحور الرابع :اتخاذ قرار منح الائتمان.

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	9.357	12	.780	5.564	.000
Intra-groupes	33.494	239	.140		
Total	42.851	251			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين لنا من الجدول رقم أن قيمة F المحسوبة (5.564) هي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 1.95 وكذلك بلغت قيمة مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يدل على وجود تأثير لإدارة المخاطر على مخاطر الائتمان المصرفي.

الفرع الثاني: عرض وتفسير اتجاهات افراد عينة الدراسة نحو فقرات الجزء المفتوح من الاستبيان.

في هذا الجزء وجهت مجموعة من الاسئلة الى المستجوبين وكانت الاجابات كما يلي

السؤال الأول: ماهي صور المخاطر الائتمانية التي يواجهها بنككم؟

جدول رقم (26):تحليل نتائج السؤال الأول.

البيان	التكرار	النسبة (%)
مخاطر متعلقة بالمقترض	245	97.22
مخاطر متعلقة بالمشروع المطلوب تمويله	252	100
مخاطر خاصة بقطاع النشاط الذي يزاوله المقترض	213	84.52
مخاطر ناتجة عن أخطاء البنك	78	30.95

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يهدف هذا السؤال الى التعرف على انواع المخاطر التي تواجه البنوك الجزائرية حيث تبين لنا أن المخاطر المتعلقة بالمشروع المطلوب تمويله أخذت أكبر نسبة 100% تليها وبفارق بسيط المخاطر المتعلقة بالمقترض، ثم المخاطر الخاصة بقطاع النشاط الذي يزاوله المقترض بنسبة 84.52 %، وفي الاخير بنسبة منخفضة المخاطر الناتجة عن أخطاء البنك.

كما أضاف بعض الموظفين مخاطر أخرى نذكرها:

- المخاطر التشغيلية.

-التغيرات التنظيمية.

-تقلبات الاسعار على مستوى السوق العالمي والمحلي.

- عمليات النصب والاحتيال من قبل العملاء

-منافسة البنوك الاخرى.

السؤال الثاني: عند تقدم العميل للمرة الاولى بطلب قرض ماهي الاجراءات والخطوات الاولية التي تعتمدونها لقبول دراسة الملف من عدمه؟

تتلخص جل الاجابات فيما يلي:

- أن يكون ملفه كامل الشروط المنصوص عليها من المديرية المركزية للبنك
- توفر الضمانات.
- الاهلية القانونية لاستلام قرض.
- تاريخ معاملاته البنكية.
- تأثير ومردودية المشروع.
- جمع المعلومات والوثائق الازمة لدراسة ملفه
- القيام بزيارة العميل
- التعرف على العميل
- حجم اعمال الشركة
- دراسة الجدوى المالية للمشروع
- التأكد من عدم تسلم قرض استثماري من جهة اخرى حتى يتفادى التمويل المزدوج
- يجب توفر الشروط الازمة لنوع القرض
- قدرة العميل على ادارة النشاط
- ملموسية المشروع
- الاستفسار عن القطاع المهني للعميل
- نوعية النشاط
- اوضعية اتجاه الخزينة، الضمان الاجتماعي(cnas) والضمان الاجتماعي لغير الاجراء (casnos).
- مراقبة ميزانية الفترات الثلاث الاخيرة

- نوع وطبيعة المعلومات المقدمة.

- قدرة مساحة المالية للميزانية لتسديد القرض

- أن تكون نوعية النشاط أو الانتاج عليه طلب في السوق

السؤال الثالث: ماهي مصادر المعلومات التي تعتمدون عليها في دراسة طلب القرض.

جدول رقم (27): تحليل نتائج السؤال الثالث.

البيان	التكرار	النسبة (%)
العميل المقترض نفسه	252	100
الوثائق	252	100
الزيارة الميدانية للمؤسسة	252	100
المتعاملين مع الشركة	89	35.31

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

أكد جل الموظفين في مختلف البنوك محل الدراسة على أن مصادر المعلومات الاكثر اعتمادا عليها هي العميل المقترض نفسه، الوثائق، الزيارة الميدانية للمؤسسة بنسبة 100% في حين أن المتعاملين مع الشركة كانت بنسبة منخفضة قدرت بـ 35.31 %. مما يدل على ان البنوك لا تعتمد على الكلام بل تعتمد أكثر على الواقع الملموس.

كما اقترحت بعض المصادر من طرف الموظفين نذكرها كمايلي:

- البنوك الاخرى.

- مركزية المخاطر.

- وكالات التقييم.

- مركز السجل التجاري

السؤال الرابع: ماهي أنواع الوثائق المالية والمحاسبية التي تطلبها مؤسستكم لدراسة الطلب الائتماني؟

جدول رقم (28): تحليل نتائج السؤال الرابع

البيان	التكرار	النسبة (%)
الميزانية	252	100
جدول تدفقات الخزينة	195	77.38
جدول حسابات النتائج	252	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نرى ان جل الموظفين محل الدراسة اكدوا على ان الميزانية وجدول حسابات النتائج من الوثائق المالية والمحاسبية المطلوبة لدراسة الطلب الائتماني بنسبة (100%)، بينما جدول تدفقات الخزينة لا تطلبه كل البنوك بشكل دائم فقد كانت نسبته (77.38%).

والوثائق التي أضافها الموظفين في خانة أخرى مايلي:

- الوثائق المتعلقة بالضرائب.
- وثائق حركة الحساب الجاري للعميل
- السجل التجاري
- خطة التمويل
- تقرير محافظ الحسابات

السؤال الخامس: على أي أساس تقبلون حجم القرض المطلوب:

الجدول رقم (29): تحليل نتائج السؤال الخامس

البيان	التكرار	النسبة (%)
سمعة العميل وقدرته على ادارة النشاط	154	61.11
الغرض من طلب القرض	248	98.41
مدة القرض وتاريخ السداد	252	100
مصادر السداد	252	100
قدرة المشروع على تسديد دفعات أصل القرض والفائدة	252	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يمكن القول بان الموظفين محل الدراسة في مختلف البنوك تتفق بالإجماع (100%) على أن مدة القرض وتاريخ السداد ،مصادر السداد، قدرة المشروع على تسديد دفعات أصل القرض والفائدة هي من اساسيات قبول حجم القرض بينما يتفقون بنسبة 98.41 % وهي نسبة ليست ضئيلة على الغرض من طلب القرض في حين أن سمعة العميل وقدرته على ادارة النشاط قدرت بنسبة 61.11% مما يدل على أن البنوك تعتمد على الاشياء الملموسة والواقعية.

السؤال السادس: ماهي أنواع الضمانات التي يطلبها بنككم من العميل طالب القرض؟

الجدول رقم (30): تحليل نتائج السؤال السادس.

البيان	التكرار	النسبة (%)
ضمانات ملموسة (عقارات، منقولات، تجهيزات، .....)	252	100
أسهم وسندات المؤسسة طالبة القرض.	190	76.58
شخصية العميل	250	100
تعهد شخص آخر بالسداد مكان طالب القرض في حالة عجز هذا الاخير عن السداد	252	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من ملاحظتنا للجدول السابق يتضح بان الاجابة كانت بالإيجاب بنسبة (100 %) **بالنسبة ل**ضمانات ملموسة (عقارات، منقولات، تجهيزات، .....)، شخصية العميل **و** تعهد شخص آخر بالسداد مكان طالب القرض في حالة عجز هذا الاخير عن السداد **مما يعني أن البنوك تعتمد عليها بشكل تام فيما تحصلت** أسهم وسندات المؤسسة طالبة القرض على نسبة (76.58) وهي نسبة معتبرة جدا.

وقد اضاف الموظفين بعض الضمانات في خانة أخرى وهي كالتالي:

-كفالة شخص آخر اذا كان المقترض شخص معنوي (شركات SARL, EURL, SPA)

- التأمينات بكل أنواعها.

-ضمانات مالية

-ضمانات بنوك دولية أخرى في حالة شركات ذات جنسية أجنبية.

-كفالة صندوق ضمان الاستثمارات.

- ضمانات نقدية (سندات الصندوق، رهن الحسابات، ...الخ)

-ضمان مؤسسات متخصصة مثل (FGAR ،CGCI)

السؤال السابع: بعد منح القرض ماهي الاجراءات التي تتبعونها لمتابعة القرض؟

تتلخص جل الاجابات فيما يلي:

- زيارة ميدانية للمشروع.
- تحصيل الضمانات المحصورة
- مراقبة تجديد التأمينات.
- مراقبة ومتابعة حسابات العميل.
- اعداد تقارير دورية عن السداد
- اجراء تقارير شهرية على استعمال القرض.
- متابعة تواريخ الاستحقاق
- متابعة التحقق الفعلي للمشروع
- مراقبة تحديث وتفعيل الضمانات.
- الاتصال بالزبون عند آجال الاستحقاق.
- متابعة التعهدات ومشروع المقترض.
- متابعة نشاط المؤسسات.

وفي حالة الامتناع التام عن السداد يحول الى المتابعة القانونية.

السؤال الثامن: أيهما أصعب بالنسبة لإدارة مخاطر الائتمان دراسة منح الائتمان أم متابعة تحصيله؟

جدول رقم (31): تحليل نتائج السؤال الثامن

البيان	التكرار	النسبة (%)
دراسة منح الائتمان	25	9.92
متابعة تحصيله	150	59.52
الاثنين معا	87	34.52

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق ان 59.52 % من الموظفين يؤكدون على أن متابعة تحصيل الائتمان هي الاصعب، بينما 34.52 % يؤكدون على أن كلاهما معا مهم وصعب، في حين أن 9.92 % فقط من قالوا بان دراسة منح الائتمان هي الاصعب.

السؤال التاسع: أيهما يطبق بنككم مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ؟

جدول رقم (32): تحليل نتائج السؤال التاسع.

البيان	التكرار	النسبة (%)
بازل 1	41	16.27
بازل2	211	83.73

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نرى ان نسبة 83.73% من الموظفين اكدوا على ان البنوك الجزائرية تطبق مقررات لجنة بازل (2)، بينما 16.26 % فقط أجابوا بأن البنك يطبق مقررات بازل(1).

خاتمة الفصل الرابع:

حاولنا من خلال دراستنا الميدانية تحقيق ثلاث أهداف أساسية للإجابة على إشكالية وفرضيات الدراسة، حيث كان الهدف الاول محاولة التعرف على أهم الاصلاحات التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري، في حين كان الهدف الثاني محاولة الوقوف على واقع ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية، أما الهدف الثالث، فقد حاولنا الكشف عن دور ادارة المخاطر في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية الجزائرية.

وقد خلصت الدراسة الى أن لإدارة المخاطر دور مهم وفعال في عملية اتخاذ القرار لمنح الائتمان من عدمه كما انها تسعى بعد منحه الى متابعة تحصيله وذلك بعدة أساليب وطرق، كما أظهرت الدراسة أن هناك حاجة لتطوير أساليبها وتجديد امكانيتها لتستطيع مواكبة التطورات العالمية.

خاتمة عامة

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح، والتي ترتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض، والتي يمكن أن تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها. والمتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة والناتجة عن أسباب عامة لا يمكن التحكم فيها، أو أسباب مهنية مرتبطة بالتطورات التكنولوجية الحاصلة، أو أسباب خاصة بالمقترض نفسه، أو عن أسباب ناتجة عن البلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد.

وتأتي مخاطر النشاط الائتماني على رأس قائمة المخاطر التي تواجهها البنوك باعتبارها السبب الرئيسي لمعظم حالات التعثر والأزمات المصرفية، وما من مبلغ ائتماني تم منحه لعميل إلا ويحمل البنك قدرا من المخاطرة.

ومن أجل ذلك تقوم ادارة مخاطر الائتمان للبنك بتعزيز القرار الائتماني بالتقدير والقياس الدقيق للمخاطرة الائتمانية لكي يتنبأ بها قبل حدوثها، ويعمل على تحديد الحد الأقصى من الأخطار الممكن تحملها، لان المخاطرة هي واقع من غير الممكن إلغاؤها نهائيا.

إذن، إدارة المخاطر الائتمانية ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار لطرق فعالة لاتخاذ قرار ائتماني سليم للتقليل من أثر مخاطر الائتمان المصرفي على البنوك، وكل المخاطر لا يمكن تجنبها أو تقليص حدتها بشكل كامل وذلك ببساطة يعود لوجود عوائق عملية ومالية، لذلك على البنوك أن تتقبل مستوى معين من الخسائر، بينما تستخدم إدارة المخاطر لتفادي الخسائر قدر الإمكان.

اختبار صحة الفرضيات:

التي نقدمها من خلال اختبار صحة الفرضيات التي أوردناها في المقدمة

أ- الفرضية الأولى: يقوم البنك بمجموعة من الدراسات تساعد في تحديد أنواع المخاطر الائتمانية التي تهدد البنك.

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل الى أن تحديد أنواع المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وتحليلها وتقديرها، له دور كبير وجد مهم في مساعدة البنك على مواجهتها فمن خلال اجابات افراد عينة الدراسة على المحور الثاني من الاستبيان تبين ان نسبة الاستجابة لهذا المحور كانت مرتفعة جد وهذا ما اثبته اختبار

t للفرضية الاولى القائلة بأنه " يوجد تحديد لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي على مستوى البنك" من خلال ما سبق نستنتج أن الفرضية الاولى صحيحة.

ب– الفرضية الثانية: يؤدي تطوير نظم ادارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية الى قياس وتقييم العمليات الائتمانية فيها بطريقة مناسبة.

هذه الفرضية اثبتت صحتها من خلال الدراسة التي تم اجراءها فعملية تطوير نظم ادارة مخاطر الائتمان المصرفي وإتباع المعايير الدولية من شأنه مساعدة الادارة في تقييم المخاطر وقياس نسبتها بشكل صحيح وبالتالي الحصول على قرار ائتماني سليم وهذا ما أثبتته كل من اجابات أفراد عينة المبحوثين على أسئلة المحور الثالث والتي كان متوسطها العام مرتفع جدا حسب مقياس ليكارت الخماسي، والدليل على ذلك أن ادارة البنوك تهتم كثيرا بإدارة مخاطر الائتمان لديها واختبار t للفرضية الثانية والتي مفادها أن ادارة البنك تهتم بإدارة مخاطر الائتمان المصرفي يثبت ذلك.

ج– الفرضية الثالثة: توجد علاقة مباشرة بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وانخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة.

إن اتخاذ قرار ائتماني هو من مهام ادارة مخاطر الائتمان المصرفي، وعلى الادارة اتباع كل الاساليب حتى يكون سليما لتتجنب أو تقلل من مخاطر القروض المتعثرة وهذا ما أثبته اختبار t للفرضية الثالثة والتي تنص على أنه "يعد اتخاذ القرار الائتماني السليم سببا رئيسيا في تقليل مخاطر التعثر الائتماني."وما نلاحظه في دراستنا أن معظم البنوك محل الدراسة أثبت مستجوبيها أن الادارة تسعى جاهدة لإتباع كل الانظمة لاتخاذ قرار ائتماني سليم حيث كان المتوسط العام لإجابات افراد العينة على المحور الثالث مرتفعة جدا حسب مقياس ليكارت الخماسي.

هـ– الفرضية الرابعة: متابعة الائتمان وتحليله بعد منحه، يؤدي الى اعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل، وبالتالي حماية بالبنك من الخسائر الناجمة عن تعثر العملاء.

من الدراسة النظرية تبين لنا أن هذه الفرضية صحيحة، فمتابعة الائتمان ومتابعة تسديد أقساطه في آجال استحقاقها يعطي اشارة للبنك بالعملاء الذين هم ملتزمون بتسديد ماعليهم في اوقاته، وبالتالي ليس هناك أي خطر على البنك، بينما العملاء الذين لم يلتزموا بالشروط والقوانين ولم يسددوا ستعطي نتائج متابعتهم اشارات للبنك لاتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمحاولة منع التعثر.

فمن خلال الدراسة التطبيقية تبين أن الاهتمام بمتابعة تحصيل الائتمان ذو أهمية عالية، حيث أن أكثر من نصف العينة المستجوبة أجابوا على السؤال الثامن في الاستبيان بأن المتابعة أصعب من قرار منح الائتمان.

د- الفرضية الخامسة: تستوفي البنوك التجارية في الجزائر مقررات لجنة بازل حسب الاتفاقية الأولى والثانية.

هذه الفرضية تم اثبات صحتها من خلال سؤالين في الاستبيان، الاول في جزء الاستبيان المغلق حيث تم طرح سؤال يطبق البنك مقرات لجنة بازل1و 2 لمواجهة مخاطر الائتمان المصرفي. فكان متوسط الاجابة على هذا السؤال مرتفع جدا حسب مقياس ليكارت الخماسي، والسؤال الثاني في الجزء المفتوح من الاستبيان حيث كان السؤال أيهما يطبق بنككم مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية (1) أو(2)؟، وكانت الاجابة بنسبة 83.73 % ببازل 2 بينما 16.27% ببازل (1) مما يدل على صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

على ضوء ما تم تناوله في الدراسة النظرية، وما توصلنا اليه من خلال الدراسة الميدانية، تم التوصل إلى النتائج مجموعة من النتائج على المستويين النظري والتطبيقي نورد اهمها فيما يلي:

أولا: النتائج النظرية

1- يعد الائتمان المصرفي مرحلة متطورة من الوساطة والخدمات المالية ففي بادئ الامر نشأت الصيرفة ونقل الاموال ثم تلاها فيما بعد عملية الائتمان الذي يستند إلى دراسات أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل.

2- على ادارة البنوك أن تنتقي الموظفين الذين يقومون بعملية ادارة المخاطر من خلال قدرتهم وخبرتهم الجيدة.

3- وجود علاقة طرديه بين تحليل رأسمال الشركات طالبة الائتمان وبين القرار الائتماني فكلما تمتعت هذه الشركات برأسمال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية مما يؤثر ايجابا على القرار الائتماني

4- ان عملية منح الائتمان لا تخلو من المخاطر التي يعمل المصرف على تفاديها والتقليل منها ولذلك يقوم المصرف بدراسة الحالة الشخصية والمادية للزبون، اضافة الى ذلك يطالب البنك بضمانات كافية لتغطية المخاطر الممكنة من أجل ضمان استرجاع حقوقه وتحقيق مردودية.

5- تقوم البنوك بمنح الائتمان المصرفي بناءا على الدراسات الائتمانية لمراكز زبائنها وتهدف الدراسة إلى قياس مستوى المخاطر الائتمانية الذي سيواجه البنك اذا ما قرر الموافقة على منح العميل مبلغ معين.

6- للحد من المخاطر الائتمانية المصاحبة لعملية منح الائتمان تقوم البنوك بتنويع القروض والتسهيلات التي تمنحها لعملائها وفقا لأسس مختلفة منها على أساس حجم هذه القروض أو نوع النشاط أو غرض الاستخدام أو الضمان والتي تؤدي بالطبع إلى تدنية المخاطر الائتمانية المتوقعة وكلما كانت درجة التنوع كبيرة كلما قلت درجت المخاطرة الائتمانية.

ثانيا: النتائج التطبيقة

1- أن من أوجه القصور التي تواجه إدارات الائتمان في البنوك الجزائرية غياب معايير محددة قابلة للتطوير يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان بشكل موضوعي، الأمر الذي يفرض تقديم صورة واضحة عن تلك المخاطر قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.

2- تهتم البنوك الجزائرية عند تحليلها للملف الائتماني بالضمانات المقدمة من قبل العميل أولا وقبل كل شيء .

3- تقوم جل البنوك التجارية الجزائرية بإجراء الدراسات الازمة والتحليل الائتماني قبل اتخاذ قرار منح الائتمان لمنع أو تقليل المخاطر التي قد تصيبها.

4- لا تعطي البنوك الجزائرية اهتماما كبيرا لتدريب الكوادر المتخصصة في ادارة المخاطر الائتمانية.

5- فيما يتعلق بإجراءات متابعة الائتمان فان ادارة البنك تقوم بالملاحقة القانونية للعملاء اذا امتنعوا عن التسديد.

6-لم يتم التعرف على اتفاقية بازل من قبل بعض المبحوثين ومنهم مدراء ورؤساء مصالح لبعض البنوك وهذا ما تم ملاحظته في الوقت الذي يتطلب اعادة هيكلة شاملة وكاملة للمصرف وتدريب الكادر الوظيفي وتعريفه مسبقا بأهم النقاط التي تناولتها الاتفاقية.

الاقتراحات:

1- اصدار التشريعات والقوانين والأنظمة المصرفية خاصة ما يتعلق بالضمانات، التسجيل، رهن الاراضي والمباني، وأن يكون القرار الائتماني للبنك مستندا على جدوى اقتصادية للمشروع الممول وعدم الاعتماد على الضمانات وحدها كمركز رئيس للقرار الائتماني.

2- البيئة التي تعمل فيها البنوك شديدة المخاطر خصوصا في الوقت الحاضر لذا من الضروري أن تأخذ البنوك بعين الاعتبار مبدأ الحيطة والحذر عند القيام بعملية الاقراض وذلك حرصا منها على ودائع الناس وعلى سلامة الجهاز المصرفي.

3- إنشاء ادارات للتقييم الائتماني وتطوير مهاراتها بحيث تكون مهمتها دراسة الملاءة الائتمانية للمقترضين بحيث يلزم طالب الاقراض الحصول على تقييم هذه الادارات اذا زادت قيمة القرض.

4- ربط البنوك ببعضها البعض بشبكة لتبادل المعلومات باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

5- وضع مركز معلومات ائتمانية يقوم بالعمل بشكل كامل وبترخيص من البنك المركزي يقوم بمنح المؤسسات المالية كافة المعلومات الائتمانية المتعلقة بالعملاء عن طريق جمع المعلومات ذات العلاقة. الامر الذي يجعل عملية اتخاذ القرار أكثر كفاءة ودقة مما يحول دون قيام العميل باقتراض مبالغ تفوق قدرتهم وتمنحه فرصة المحافضة على قروضه في وضع جيد.

6- التأكد من أن البنوك تطبق المعايير الائتمانية نفسها، وأن تمنح القروض استنادا الى قوة المركز المالي للمقترض قبل اتخاذ القرار بمنح القرض فان البنك يدرس كمية التدفقات النقدية وكذلك درجة المخاطر.

7- يجب أن يستند متخذ القرار الائتماني على المعلومات والبيانات التي يتم الوصول اليها من خلال الاستعلام المصرفي عن طالب الائتمان ودراسة الظروف المحيطة بالشركة والصناعة أولا، ومن خلال التحليل المالي ثانيا من أجل الوصول الى قرار سليم يتسم بدرجة من الثقة والموثوقية.

8- أن يطلب المصرف من العميل فردا كان أم شركة أن يرفق طلبه للقرض أو التسهيلات بسلسلة متصلة من القوائم المالية وعلى مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وإخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان، وذلك للتعرف على عوامل السيولة والجدارة الائتمانية والكفاءة والربحية للمنشآت التي تقدمت بطلب الحصول على الائتمان.

9- ضرورة قيام البنك المركزي بدوره الفعال من خلال الرقابة على أنشطة البنوك التجارية بشكل عام وعلى منح التسهيلات بشكل خاص والتأكد من مدى التزام هذه الاخيرة بالتعلمات الصادرة.

10- على ادارة البنوك أعطاء اهتمام أكبر لإدارة مخاطر الائتمان وتدريب الموظفين بإدخالهم في دورات تطويرية لزيادة كفاءتهم في مجال التحليل الائتماني.

آفاق الدراسة:

لقد حاولنا من خلال ما تم في هذه الدراسة معالجة إشكالية البحث حسب المعلومات التي أتيحت لنا، ولاشك أن مجال موضوع ادارة مخاطر الائتمان المصرفي جد متشعب ولا يمكن لدراسة واحدة أن تحصر كل جوانبه، فإننا نعتبر أن هذه الدراسة تعتبر كقاعدة يمكن الانطلاق منها نحو القيام ببحوث أخرى ذات صلة، وعليه بغية فتح آفاق جديدة للبحث في المواضيع القريبة والمتصلة بموضوع دراستنا نقترح بعض الاشكاليات التي يمكن أن تشكل محورا لدراسات أخرى في المستقبل، ولهذا الخصوص نقترح على سبيل المثال:

- دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في متابعة تحصيل القروض الممنوحة.
- دور التحليل المالي في تقليل مخاطر القروض المصرفية.
- دراسة مقارنة بين ادارة المخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الخاصة والعامة.
- الديون المصرفية المتعثرة وإمكانية استردادها.
- أثر تطبيق مقررات لجنة بازل على البنوك التجارية الجزائرية.
- مقررات لجنة بازل 3 وإمكانية تحسينها للمنظومة المصرفية الجزائرية.

وفي الاخير نأمل ان نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وفي دراسته بالشكل الذي يخدم الغرض المعد لأجله، على ان يكون لنا في المستقبل ان شاء الله فرصة لتدارك الاخطاء والنقائص من خلال دراسات اخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1- ابو بكر عيد احمد ، وليد اسماعيل السيفو، اداة الخطر والتامين، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2009.

2- أبو حنفي عبد الغفار ، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2000.

3- أبو عتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية: عمليات تقنيات تطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000.

4- اسماعيل احمد عبد الصفار، ماجدة عبد اللطيف التميمي، بحوث العمليات تطبيقات على الحاسوب، دار النهظة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

5- أنور مُحَّد سعيد سلطان، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الازريطة، 2005.

6- البكري سونيا مُحَّد ، استخدام الأساليب الكمية في الادارة، الدار الجامعية،دون ذكر البلد، 1998.

7- بوقرة رابح، بحوث العمليات مدخل لاتخاذ القرارات، منشورات جامعة المسيلة، الجزء الثاني، الجزائر، 2012.

8- الجمال طارق ،استراتيجية ادارة المخاطرة، مطابع الشرطة، بدون ذكر المدينة، 2010.

9- جاد الرب سيد مُحَّد ، الاتجاهات الحديثة في ادارة المخاطر والازمات التنظيمية، بدون ذكر دار النشر، دون ذكر المدينة، 2008.

10-جودة محفوظ، التحليل الاحصائي باستخدام spss، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2008.

11- جلدة سليم بطرس، أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

12- هاشم اسماعيل مُحَّد ، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2005.

13- هندي منير ابراهيم ، ادارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، مصر، 1996.

14- هندي منير ابراهيم، الادارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، الاسكندرية، مصر، 1999.

15- الزبيدي حمزة محمود ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2002.

16- الزبيدي حمزة محمود ، ادارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2000.

17- زين الدين فريد عبد الفتاح ، بحوث العمليات وتطبيقاتها في حل المشكلات واتخاذ القرارات، دون ذكر دار النشر، دون ذكر المدينة، 1997.

18- حداد أكرم ، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008.

19- الحدرب زهير ، لؤي وديان، محاسبة البنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2010.

20- حسني فلاح حسن ، مؤيد عبد الرحمان الدوري، ادارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2006.

21- حسين رحيم ، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر،2008.

22- حسين الوادي محمود وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2010.

23- حشيش عادل احمد ، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي: دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الازريطة، مصر، 2004.

24- حميدات محمود، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

25- الحناوي مُحَّد صالح، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية:البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر، بدون ذكر المدينة، 1998.

26- الحناوي مُحَّد صالح، مُحَّد توفيق ماضي، بحوث العمليات في تخطيط ومراقبة الانتاج، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.

27- حنفي عبد الغفار، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004.

28- حنفي عبد الغفار، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2000.

29- طه حمدي، مقدمة في بحوث العمليات، ترجمة احمد حسين علي حسين، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1996.

30- يونس محمود، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.

31- يونس محمود وأخرون، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية،الدار الجامعية، الاسكندري، مصر، 2005.

32-كامل اسامة، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.

33- كنعان نواف، اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2007.

34- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2003.

35- ماضي مُحَّد توفيق، الأساليب الكمية في مجال الإدارة، الدار الجامعية، دون ذكر البلد، 1998.

36- ماهر احمد ، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007-2008.

37- مُحَّد ايهاب صبيح ، إدارة العمليات اتخاذ القرارات السليمة، دار الكتب العلمية و دار الانس، دون ذكر البلد، 2001.

38- مُحَّد فريد راغب النجار، اعادة هندسة الائتمان بالبنوك (نهاية القروض المصرفية المتعثرة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001.

39- محمود، خضيرة كاظم موسى سلامة اللوزي، مبادئ ادارة الاعمال، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

40- مرسي سوسن ، الادارة المالية، مطابع الولاءالحديثة، القاهرة، 2006.

41- مرسي نبيل مُحَّد ، الأساليب الكمية في الادارة، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، مصر، 2006.

42- مطر خالد عبد الرحيم الهيتي، الاساليب الكمية مدخل اتخاذ القرارات الادارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1999-2000.

43- مطر مُحَّد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2006.

44- مطر مُحَّد ، التحليل المالي والائتماني الاساليب و الادوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2000.

45- معتوق سهير محمود ، امينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، بدون ذكر دار النشر، القاهرة، مصر، 2000.

46- مقبل يزن ابراهيم ، مقدمة في بحوث العمليات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،دون ذكر البلد، 2005.

47- موسى شقيري نوري واخرون، ادارة المخاطر، دار الميسرة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2012.

48- الموسوي ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.

49- الموسوي منعم زمزير، اتخاذ القرارات الإدارية، دار اليازوري العلمية، عمان، 1998.

50- النجار فايق، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بنك الاسكان، عمان، الأردن، 1997.

51- النجار فريد راغب، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة: مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرون، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.

52- النعيمي عدنان تايه، ادارة الائتمان منظور شمولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.

53- نقولا مهند حنا عيسى، ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

54- سعد نبيل ابراهيم، نحو قانون خاص بالائتمان، دار المعارف، الاسكندرية، مصر، 1991.

55- سعيد سهيلة عبدالله،الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات، دار ومكتبة الحامد، عمان، 2007.

56- سلام اسامة عزمي ، شقيري نوري موسى، ادارة الخطر والتامين، دار الحامد، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2007.

57- السوافيري فتحي رزق ، بحوث العمليات تطبيقات استخدام الحاسب، الدار الجامعية، دون ذكر البلد، 2004.

58- السيد اسماعيل ، استخدام الأساليب الكمية في الإدارة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998.

59-السيد حمدي أبو أنور عويس، نظم المعلومات والنوعية في دعم قرارات المنظمة، دار الراق، الأردن، 2007

60- السيد سامي ، باهر العتلم، المالية العامة، المطابع الجامعية، القاهرة، مصر، 2004.

61- السيسي صلاح الدين حسن ، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2008.

62-عبد الله خالد أمين ، العمليات المصرفية :الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 1998.

63- عبد الله خالد أمين ، اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

64- عبد الله عقيل جاسم ، النقود والبنوك :منهج نقدي ومصرفي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 1999.

65- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

66- عبد الحميد عبد اللطيف ، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2000.

67- عبد الحميد عبد المطلب ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري الامريكية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.

68- عبد الحميد طلعت أسعد ، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، المتحدة للإعلان، الاسكندرية، مصر، 1998.

69- عبد الرحيم حسن أحمد ، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2008.

70- عثمان مُحَمَّد داود ، ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2013.

71- العصار رشاد ، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2010.

72- عقل مفلح مُحَمَّد ، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي ودار جنادين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دون ذكر البلد، 2006.

73- الفضل مؤيد ، الأساليب الكمية في الإدارة، دار اليازوري العلمية للنشروالتوزيع، عمان، الاردن، 2004.

74- صحن مُحَّد فريد واخرون، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، دون ذكر البلد، 2001-2002.

75- قدي عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.

76- قريصة صبحي تادرس ، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، لبنان، 1984.

77- قريصة صيحي تادرس ، مُحَّد يونس، مقدمة في الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، بدون ذكر سنة.

78- القزويني شاكر ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، تيزي وزو، الجزائر، دون ذكر السنة.

79- راتول مُحَّد ، بحوث العمليات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،2006.

80- ا لراوي خالد وهيب ، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2003.

81- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بها للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2008.

82- الرسول موسى حسب ، الأساليب الرياضية لنظرية اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2006.

83- الرسول موسى حسب ، تطبيق نظرية المباريات عند تحديد الاستراتيجيات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.

84- رضا عبد المعطي رشاد، محفوظ احمد جودة،ادارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.

85- رمضان زياد ، محمود جودة، ادارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة، مصر، 2008.

86- رمضان زياد ، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة ففي ادارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2000.

87- شافعي مُحَّد زكي ، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للنشر، الطبعة السابعة، بيروت، لبنان، بدون ذكر السنة..

88- الشاهد سمير مُحَّد ، الضوابط العامة للرقابة الجديد للجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر، 2001.

89- الشريف علي ، اقتصاديات الادارة منهج القرارات، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

90-الشرقاوي علي، العملية الادارية- وظيفة المديرين، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2002.

91- شهاب مجدي محمود، اقتصاديات النقود والمال :النظرية والمؤسسات النقدية بورصة الاوراق المالية في مصر تطور النظام المصرفي المصري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000.

92- الشواربي عبد الحميد مُحَمَّد، مُحَمَّد عبد الحميد الشواربي، ادارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2002.

93- خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الاولى، مصر، 2012.

94- الخطيب سمير ، قياس وادارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيقي عملي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2008.

95- الخضيري محسن أحمد ، الديون المتعثرة: الظاهرة، الأسباب، العلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1996.

96- خريس جمال ولآخرون، النقود والبنوك، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2002.

97- خليل سامي ، نظرية الاقصاد الكلي، وكالة الاهرام للتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 1994.

98- خليل مُحَمَّد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1997.

99- خليل مُحَمَّد كمال حمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشاة المعارف، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر،2000.

100- خمدان فتحي خليل ، رشيق رفيق مرعي، مقدمة في بحوث العمليات، دار وائل للنشر،الطبعة الرابعة، عمان، الاردن، 2004.

101- خميس عبد السلام مُحَمَّد ، مُحَمَّد عبد الوهاب العزاوي، نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي بين كفاية مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية (دراسة تحليلية استطلاعية)، الذاكرة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 2014.

102- ذيب سوزان سمير واخرون، ادارة الائتمان، دار الفكر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2011.

103- ضيف خيرت ، محاسبة البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون ذكر سنة.

104- غزلان مُحَمَّد عزت ، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

105- غنيم احمد ، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في اطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، بدون ذكر دار النشر، بدون ذكر البلد، 2002.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

106-بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2006/2005، غير منشورة.

107- بن عمر خالد، دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010-2011، غير منشورة.

108- بوشنافة احمد ، اساليب التحليل الكمي في عملية اتخاذ القرارات الادارية –حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية–، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001، غير منشورة.

109- دحو عبد الكريم، اثر استخدام الاساليب الكمية في تحسين فعالية اتخاذ القرارات الادارية –مع التطبيق على بعض المؤسسات الصناعية والخدمية بولاية تيارت–، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010 ، غير منشورة.

110- الهادي حمود السائح، دور الائتمان المصرفي في تنمية الاقتصاد الليبي 1985-2003، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006- 2007، غير منشورة.

111- الوافي الطيب ، دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع اسمنت الشرق الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012، غير منشورة.

112- الزيود محمود مُحَمَّد ، دور أنظمة المعلومات في تحسين فاعلية اتخاذ القرارات (حالة أمانة عمان الكبرى-الأردن)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006-2007، غير منشورة.

113- حاج صدوق بن شرقي، واقع وافاق المنظومة المصرفية الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر2010-2011، غير منشورة.

114- طيبي حمزة ، تفعيل الرقابة على أداء البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013، غير منشورة.

115- محرزي جلال، نحو تطوير وعصرنه القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005- 2006، غير منشورة.

116- علي خليد ، أثر استخدام الأساليب الكمية في تحسين فعالية اتخاذ القرارات الإدارية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، غير منشورة.

117- قبايلي حورية، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر—دراسة حالة بنك التنمية المحلية-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الأقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014، غير منشورة.

ثالثا: المداخلات والملتقيات

118- أبو كرش شريف مصباح ، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الاسلامية، فلسطين، 8-9 ماي 2005.

119- زغيب مليكة ، حياة النجار، النظام المصرفي الجزائري عبر الاصلاحات الاقتصادية تطور وتحديات، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع وافاق، قالمة، الجزائر، نوفمبر 2001.

120- حرفوش سهام ، صحراوي ايمان، دور الأساليب الحديثة لادارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الازمة المالية الحالية، مداخلة في الملتقى العلمي الدول حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 اكتوبر 2009.

121- منصور منال، ادارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية، الملتقى الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية الدولية، يومي 20-21 اكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

122- السنوسي مُحَّد الزوام، ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الازمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن، 10-11 نوفمبر 2009.

123- رزيق كمال ، فريد كورتل، ادارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الاردن، 4-5-جويلية، 2007،.

رابعا: المجلات والدوريات

124- بالهاشمي جيلالي طارق، الاصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة أفاق، العدد 4، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

125- بورج دان ، ادارة المخاطر المالية في الاستثمارات والمشروعات، مجلة خلاصات كتب المدير ورجل الاعمال، القاهرة، مصر، العدد 22نوفمبر 2002.

126- طه عمر هاشم ، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الارباح (دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد 3، العدد2، كركوك، العراق، 2013.

127- يوسف الفاتح الشريف الطاهر، نور الهدى مُحَّدين، الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان، 2013.

128- محمود نجاة شاكر ، العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل2، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 38، 2014.

129- مزنان نصر حمود فهد، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء، المجلد التاسع، العدد 04، العراق، 2011.

130- العباس بلقاسم ، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، مجلة جسر التنمية، العدد102، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أفريل 2011.

131- عبد الحميد عبد المطلب ، تحديث اليات الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات، المجلة المصرفية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد الواحد والعشرون ، العدد 02، مصر، 2003.

132- عبد الرحمن تانيا قادر ، دور الحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 26، العراق، 2012.

133- عبد القادر سلوى عبد الجبار ، المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد01، 2008.

134- عبد زياد نجم ، الائتمان المصرفي واهم النسب ذات العلاقة بمنحه: دراسة تحليلية للشركة المتقدمة للبتر وكيماويات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 19، جامعة الاهلية، العراق،2012.

135- عنانزه عز الدين نايف ، مُحَّد داود عثمان، تقييم كفاءة ادارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية الاردنية، مجلة المثنى الادارية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد السادس،العراق، 2013.

136- عياش زبير ، اتفاقية بازل كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الأنسانية، العدد31/30، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، ماي2013.

137-الفريجي حيدر نعمة ، الاساليب المعرفية لمدراء الائتمان واثرها في المخاطر الائتمانية، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 56، 2005.

خامسا: الكتب باللغة الاجنبية

138-Ammour Benhlima ,Pratique des techniques bancaires, Edition Dahleb, Alger, 1997.

139- Abdelkrim SADEG, Le Système Bancaire Algérien : la nouvelle réglementation, édition imprimerie A-BEN, Alger, 2004,P46.
140-Bruslerie Hubert, analyse financiere et risque de credit, Edetion Dunod, paris, 1999.
141- Choinel Alain , Le système bancaire financier : approches française et européenne ,Edition Revue banque , 4ème edition, Paris , 2002.
142- Deitsch Michel, Joel Petey, Mesure de Risque de Crédit dans les institution financiers, Edition revue banque, 2ème édition, paris, 2008.
143- Delaveaud Marie claude, le risk management en 5 étapes, Edition Amrae, France, 2003.
144- ervigny Arnaud s, le risque de crédit, Edition dunod, 3ème édition, paris, 2006.
145- Ghalayini Latifé،Monnaies et Banques، Edition dar al manhal, Lebanon, 2006
146- Jean-Michel Rocchi, Michel Ruimy, Les dérives de credit risques de credit et solutions, Edition sefi, Canada, 2004.
147- pupion Pierre charles, Economie et Gestion Bancaire, Edition dalloz, paris, 1999.
148- Quenard Jean luc, Déries de Crédit, Edition Revue banque, paris, 2003.
149- Reto Gallati, Risk Management and Capital Adequacy, Milan:McGrawHill, 2003.
150- Sardi Antoine, Bàle2, Edition afges, France, 2004.
151- Donald R.van Deventer and others, Advanced Financial Risk management,John Wiley & Sons Singapore, second edition, 2013.
152- Wagner Niklas, Credit Risk Models, dirivatives, and management, Edition taylor francis group, london, 2008.

سادسا: الأطروحات باللغة الأجنبية

153- Al-Suwaidi Hassan,A study differentiating credit risk management strategy between islamic and non-islamic banks in UAE, submitted in accordance with the requirement for the degree of doctor of philosophy, London metropolitan university, 2014.
154- Delamaire Linda, Implementing a credit risk management system based on innovative scoring techniques, a thesis submitted to the university of bimingham for the degree of doctor of hilosophy, university of commerce and social sience, the university of bimingham, 2012.
155- sadi Khadidja, elaboration d'un modèle d'evaluation du risque de credit d'exploitation à l'aide des réseaux de neuronesartificiels (RNA) et de l'analyse discriminante linéaire (ADL), these en vue de l'otention du diplôme de doctorat, science économiques,faculté des science économiques et des sciences de gestion, université d'alger, 2009-2010.
156- wang Yang, credit risk management in rural commercial banks in china, a thesis submitted in partial fulfilment of the requirments of Edinburgh Napier University for

the degree of doctor of philosophy, the school of accounting, financial services and law,2013.

سابعا: المجلات والجرائد باللغة الأجنبية

157- D'amico Guglielmo and others, Homogeneous semi-Markov reliability models for crédit risk, article in Decision in economics and finance, spring-Verlag,2005.

158- hafsa Zeyneb, credit risk management pertaining to profit and loss shaing instuments in islamic banking, article in journal of financial Reporting and accounting, No1, vol 11,2013.

ثامنا: مواقع الانترنت

159- http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/7/18/OPIN3.HTM.
160- http://iefpedia.com/arab5207-ح-إلى-بالإشارة-المصرفية-المخاطر-إدارة/.
161- http://www.ibs.edu.jo/files/Falah%20kokash.pdf.
162- http://www.bdl.dz/arabe/index-arabe.html#pricing.
163- http://www.bdl.dz/arabe/parcour-arabe.html.
164- http://ecomedfot.blogspot.com/2015/01/bna-banque-nationale-dalgerie.html.
165- http://ecomedfot.blogspot.com/2015/04/Agriculture-and-Rural-Development-Bank-BADR-Algeria-the-United-States-Egypt-Morocco-Canada-Mexico-France-Indonesia-India-Saudi-Arabia-Jordan-Djibouti-Iraq-Sudan-Syria-Yemen-Russia-Brazil-Qatar-Syria-Lebanon-Libya-Tunisia-England-Malaysia-Iran-.html.
166- http://khemismiliana.net/showthread.php?t=2503.
167- https://www.agb.dz/article-view-1.html.
168- https://www.societegenerale.dz/nous_connaitre.html.

الملاحق

الملحق رقم (1): رسالة تحكيم الاستبانة

جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الدكتور(ة) الفاضلة: .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

الموضوع: طلب تحكيم استبيان

تقوم الباحثة بإجراء دراسة والموسومة بـ : **دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية:** تحت اشراف الاستاذ الدكتور: **بوقرة رابح**، وذلك للحصول على درجة دكتوراه LMD في العلوم التجارية، لذا أرجو التكرم بإبداء رأيكم السديد ومقترحاتكم بشأن فقرات الاستبيان المرفقة، راجية من شخصكم الكريم التفضل بتحكيم الاستبانة وإبداء رأيكم السديد لما له من أهمية بالغة في دعم وترقية البحث العلمي، وأية اقتراحات أو تعديلات ترونها مناسبة لتحقيق هدف الدراسة الحالية .

مع خالص الشكر والتقدير والامتنان...

وتقبلوا مني فائق الشكر والاحترام والعرفان....

الباحثة: لعروسي قرين زهرة

الملحق رقم (2): قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة
01	فرحات عباس	استاذ محاضر –أ–	المسيلة
02	شريط صلاح الدين	استاذ محاضر –أ–	المسيلة
03	صبري مقيمح	أستاذ محاضر –ب–	سكيكدة
04	بوبعاية حسان	أستاذ محاضر –ب–	المسيلة
05	عريوة محاد	أستاذ محاضر –ب–	المسيلة

الملحق رقم (3)

A. Description des procédures d'octroi de crédit y compris le dispositif de délégation de pouvoir

1- Evaluation du risque crédit

La BNA dispose d'un ensemble de procédures et processus internes à l'effet de cadrer le dispositif d'évaluation et de maîtrise du risque crédit.

Ce corpus de textes reprend particulièrement :

- les modalités de formalisation des dossiers de crédit (conditions d'octroi et d'utilisation, modalités d'instruction des dossiers, délégations de pouvoirs, limites globales des risques de crédit),
- les délégations de pouvoirs en matière d'octroi de crédit ;
- le recours aux garanties financières ;
- cadrage du crédit immobilier ;
- les conditions de déblocage de crédit ;
- les modalités de suivi des engagements ;
- les nouvelles règles de classement et de provisionnement des créances ;
- et, enfin, les procédures de recouvrement des créances impayées, litigieuses et contentieuses.

En matière d'évaluation du risque crédit destiné aux entreprises, la banque privilégie l'approche de diagnostic financier avec les étapes suivantes :

- Prise de connaissance du client au niveau agence (collecte d'informations et dossier de crédit, visite sur site,...etc.),
- Etude et analyse du dossier de financement au niveau des agences, Directions de Réseau d'Exploitation et Directions de Crédit. Cette étape se traduit, notamment, par :
    - une présentation du client et du projet (situation juridique, secteur d'activité, ancienneté de la relation, mouvements confiés, antécédents de crédits,...etc.),
    - une analyse de faisabilité ainsi que la solvabilité des clients sur la base des éléments financiers contenus dans le dossier et/ou obtenus à travers l'exploitation du compte du client ;
    - une étude de la rentabilité et la prise en compte de l'éventuel taux de sinistralité sur le secteur d'activité concerné.

- Exigence de couverture du risque de crédit par la prise de garanties réelles (avec une expertise préalable de ces garanties par des experts agréés), personnelles et financières ;
- Présentation des dossiers de crédit auprès des différents pouvoirs délégataires de crédit habilités (selon le montant des crédits sollicités) afin de statuer de manière collégiale sur les demandes de financement.

2- Délégation et formalisation des décisions de crédit

Dans le cadre de la prise de décision en matière de crédit, la BNA applique des procédures adaptées aux besoins de la clientèle avec la fixation de différents seuils de délégation de pouvoir (Directeur d'agence, Comité Régional de Crédit, Comité Central de Crédit et Conseil d'Administration) déclinés à travers les circulaires internes n°1994 et n°1995 du 26/07/2011.

Pour chaque type de crédits, il a été institué, par la circulaire n°1994 modifié et complété par la circulaire n° 2071 du 05/08/2014, des limites de risques que nous reprenons à travers le tableau ci-après :

U :DA

Délégation de pouvoirs	Plafonds Crédits d'exploitation		Plafonds de pouvoirs de crédits d'investissement (crédits directs et indirects)	Plafonds de pouvoirs de crédits spécifiques et immobiliers
	Crédits par caisse (crédits causés)	Tous crédits confondus (exploitation)		
Conseil d'Administration	**Illimités**	**Illimités**	**Illimités**	
Comité Central de Crédit Financement secteur public Financement secteur privé	**10 000 000 000,00** **1 000 000 000,00**	**25 000 000 000,00** **4 000 000 000,00**	**10 000 000 000,00** **2 000 000 000,00**	
Comité Régional de Crédit	**50 000 000,00**	**150 000 000,00**	**50 000 000,00**	**50 000 000,00**
Directeurs d'Agences	**10 000 000,00**	**40 000 000,00**	**10 000 000,00**	**10 000 000,00**

Ces limites sont paramétrées dans le système d'information à l'effet de prévenir tout dépassement en matière d'engagements.

Les délégataires de crédit au niveau local (Directeurs d'agences et membres du Comité de Crédit DRE) reçoivent mandat de Mr le Président Directeur Général pour statuer sur les demandes de crédits relevant de leur seuil de compétence.

Les pouvoirs délégués permettent ainsi de traiter l'ensemble des dossiers de crédits spécifiques, immobiliers et aux professionnels à un niveau décentralisé pour permettre à la banque de respecter le délai minimal de réponse fixé à 45 jours à compter de la date du dépôt du dossier complet.

Pour chaque demande de crédit, le délégataire de pouvoirs délibère sur la base de **fiches de décision normalisées** soumises par les structures de crédit et qui reprennent l'ensemble des indicateurs et agrégats permettant la prise des décisions appropriées en connaissance de cause. Les décisions de crédit précisent, avec exactitude, les montants de crédits (exploitation et/ou investissements) accordés, leur échéance, les conditions préalables de mise en place ainsi que les garanties à recueillir (à priori et à postériori).

Les décisions des différents comités de crédit ainsi que du Conseil d' Administration sont consignées dans des Procès-verbaux signés par les membres de ces instances. Les accords de **financement sont notifiés** aux structures concernées pour mise en œuvre sans délai. En cas de refus de financement, l'organe délégataire précise les motifs du refus ainsi que les dispositions que le demandeur devra prendre pour que son dossier soit recevable.

Pour permettre le **déblocage des crédits**, les autorisations sont saisies dans le système d'information Delta directement par la Direction de crédit concernée, pour les dossiers relevant du Conseil Central de Crédit et du Conseil d'Administration, et, par la DRE, pour les crédits relevant du Conseil Régional de Crédit en conformité avec la procédure mise en place par la banque. Ce dispositif permet de verrouiller le système de saisie des autorisations et de réduire ainsi les risques de dépassement.

3- Analyse des dossiers de crédit importants

Les circulaires internes prévoient un système d'analyse en fonction de seuils déterminés. Les dossiers de crédits les plus importants (dépassant les seuils des Comités Régionaux de Crédits) sont gérés centralement par les Directions de crédit spécialisées (DPME & DGE) disposant des compétences requises et sont soumis, à partir de certains seuils, à validation par le Conseil d'Administration de la Banque.

4- Mise en place du crédit

La formalisation du crédit est réalisée, d'abord, à travers la signature et l'enregistrement de la convention de crédit (Convention de Crédits d'Exploitation CCE ou Convention de Crédit d'Investissement CC) qui énonce, à travers ses différentes clauses, les lignes de crédits à mettre en place (nature, montants et échéances), les conditions d'utilisations du crédit, ainsi que les droits et obligations de chacune des parties au contrat.
La signature et l'enregistrement de la convention de crédit sont suivis de l'exécution des conditions préalables du crédit (garanties, documents et actes).

Le déblocage des fonds n'est réalisé, quant à lui, qu'après la saisie de l'autorisation dans le système d'information et les préalables levés.

Le principe de séparation des tâches est respecté dans les processus crédit puisque l'entité qui débloque les fonds (l'agence) est différente de celle qui autorise le financement.

II-2 Dispositif de mesure et de surveillance des risques de crédit

L'objectif de la surveillance des engagements est de veiller au respect des conditions d'octroi et d'utilisation des crédits consentis à la clientèle.
Nonobstant le contrôle permanent assuré par la DRE, en tant qu'autorité hiérarchique de l'agence, et la Direction de crédit concernée dans le cadre du suivi à distance du dossier risques, la DSERC, en sa qualité de structure centrale chargée de la surveillance des engagements, veille au strict respect des conditions d'octroi et d'utilisation des crédits.

La surveillance des engagements est concrétisée à travers l'examen de la documentation réglementaire relative aux engagements, basés sur les instruments à savoir :

- Les états des comptes débiteurs mensuels,
- Les états des risques;
- Les états statistiques des comptes courants engagements;
- Les tickets d'autorisation de crédits;
- Les déclarations de déblocage des crédits ;
- Les rapports trimestriels de surveillance des engagements ;
- Les résultats des travaux des commissions ad hoc régionales et centrales de suivi des engagements, de recouvrement des créances et de provisionnement ;
- Les comités régionaux et centraux trimestriels de suivi des engagements.

Le CPA a mis en place différents Comités de prise de décision et de provisionnement des engagements à différents niveaux hiérarchiques.

► ***Comité de Crédit :***

Des délégations ont été accordées, en matière d'engagement, par le biais de décisions réglementaires, à différents Comités de Crédit selon les montants engagés et le type de transaction.

Les Comités sont hiérarchisés de la manière suivante :

- *Le Comité de Crédit « Agence » : Composé du Directeur d'Agence, des deux Directeurs Adjoints et du Chef de Service Crédit.*
- *Le Comité de Crédit « GE » : Composé du Directeur GE, des Sous-Directeurs Exploitation et Administration et des Chargés d'Etude qui soutiennent les dossiers.*
- *Le Comité de Crédit « DGA Engagement » : Composé du Directeur Général Adjoint Chargé des Engagements (Président du Comité), des Directeurs de la DGA, du Directeur du Réseau et du Directeur de la Trésorerie.*
- *Le Comité « Direction Générale » : Composé du Président Directeur Général de la Banque, du Conseillé du PDG, des Directeurs Généraux Adjoints et du Responsable de la DAI.*

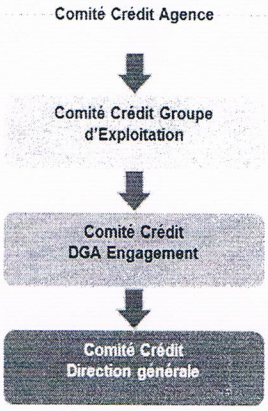

Commenté [c1]: La composante du comité sous la présidence du Directeur est déterminée sur propositio du GE avec approbation du Réseau avant de soumet à la signature du PDG

Le cheminement standard d'un dossier de crédit de seuil de délégation DG est d'être analysé au niveau des différents paliers (Agence, GE, Direction de Crédit ou CFDGE) et d'être présenté aux Comités Agence et GE pour avis, puis au Comité de Direction Générale qui statuera sur le sort du dossier de crédit.

Les Comités de Crédit se réunissent une fois par semaine, en session ordinaire (fixé par une procédure formalisée), et en session extraordinaire en cas de besoin, sous convocation du Président du Comité.

Les Comités de Crédit traite aussi les questions de recouvrement à l'amiable (étant donné l'absence de Comités dédiés au recouvrement)

Un système de délégation est mis en place au sein du CPA, fixé par la décision N°01/94 (complété par différentes décisions dans le but de l'adapter au contexte). Il est matérialisé par des seuils de délégation par palier hiérarchique et par rapport au seuil de délégation.

NOMENCLATURE DES CREDITS AUTORISES :

I- Crédits aux entreprises

1 – Crédits d'exploitation :

1.1 - Crédits par Caisse (Facilité de caisse, Découvert, Crédit de campagne...)

1.2 - Crédits Mobilisables

- Avances sur titres
- Mobilisation de droits à paiement
- Avances sur stocks de marchandises
- Avances sur factures
- Crédits de campagne mobilisables.

1.3 - Escompte d'effets (papier commercial n'excédant pas 90 jours)

Effets avalisés par un Etablissement bancaire, financier ou acceptés mais non avalisés.

2 – Crédits par signature :

2.1 - Crédits documentaires (Margé à 25 %, 50%, 75% ou 100%)

2.2 - Cautions et Avals

- margés à 25 %, 50%, 75% par déposit ou nantissement de BDC.
- 100 % par déposit, contre garantie d'une banque de 1er ordre, ou nantissement de BDC.

3 – Crédits d'investissement à moyen et long terme :

3.1 – Crédits moyen et long terme

3.2 – Crédits extérieurs

3.3 - Crédits consortiaux

4 - Crédits de restructuration

II - Crédits aux particuliers

1 - Crédits Immobiliers

- Prêt pour Acquisition de Logements Neufs
- Prêt à la Construction de la Maison Individuelle
- Prêt pour Acquisition de Logements auprès de Particuliers
  - Financement de l'habitat collectif
  - Financement de la maison individuelle
- Prêt pour Extension Maison de la Individuelle
- Prêt pour Aménagement de Logements.

Classement des créances

Les critères internes d'appréciation du niveau de risque sont adossés à la règlementation prudentielle de la Banque d'Algérie, dispositions édictées par le règlement de la Banque d'Algérie N° 14-03 du 16 février 2014 relatif au classement et provisionnement des créances et des engagements par signature.

L'analyse de la qualité des engagements se fait trimestriellement conformément à la règlementation en vigueur.

La Banque procède au classement des créances et à la constitution des provisions pour risque-crédit conformément aux dispositions contenues dans le règlement cité ci-dessus.

Dans ce cadre, un Comité de classement et de provisionnement des créances a été créé en 2003 (LC n°02/2003 du 27/02/2003). Cet Organe a pour missions principales d'examiner, en concertation avec les structures habilitées (Agence, Groupe d'Exploitation, Directions Centrales de Crédit et la DSRC), de valider ou corriger les propositions émises par les structures en matière de provisions à constituer, d'arrêter le niveau de celles–ci et, enfin, de présenter les conclusions de ses travaux au Conseil de Direction Générale pour validation et ensuite au Conseil d'Administration pour approbation.

CREDITS ACCORDES AUX GROUPES D'AFFAIRES

Le financement des contreparties constituant des groupes d'affaires, obéit scrupuleusement à la règlementation prudentielle de la Banque d'Algérie en matière de concentration de risque, notamment son Règlement N° 14-02 du 16 février 2014 relatif aux grands risques et aux participations.

SURVEILLANCE DES CREDITS

Le dispositif de surveillance des crédits repose sur un contrôle à trois (03) niveaux :

1- Le contrôle opérationnel de 1er niveau exercé en agence et par le Groupe d'Exploitation. Le contrôle exercé en agence est intégré dans les procédures et modes opératoire ainsi qu'à travers des reportings quotidiens sur la situation des comptes débiteurs. Le GE exerce un contrôle hiérarchique sur ses agences rattachées à travers des situations hebdomadaires et/ou mensuelles. Les garanties sont systématiquement contrôlées par la Cellule Juridique et Contentieux du Groupe d'Exploitation qui s'assure de leur conformité par rapport à la lettre d'autorisation de crédit ainsi que de leur validité.

2- Le contrôle de 2eme niveau est assuré au niveau central par les Directions du Crédit et la Direction de Surveillance du Risque Crédit (DSRC) :

- les Directions de Crédit exercent un contrôle de conformité à posteriori des dossiers de crédit décidés par les agences et les Groupes d'Exploitation. Elles contrôlent les aspects administratifs (constitution du dossier de crédit), technique (vérification des aspects financiers de l'entreprise) et décisionnel (respect du niveau de délégations accordées) ;

- la Direction de Surveillance du Risque Crédit (DSRC) assure un suivi à distance des engagements et des garanties recueillies à travers des techniques de croisement de fichiers des lettres d'autorisation de crédit avec les situations mensuelles d'engagements de la clientèle et les bordereaux de garanties dûment annotés par les Cellules Juridiques des Groupes d'Exploitation.

  Pour les cas d'irrégularités et dépassements relevés, les structures concernées sont saisies par la DSRC à l'effet de procéder aux régularisations nécessaires.

3- Les contrôles permanents et réguliers susvisés sont complétés par des contrôles périodiques de troisième niveau effectués par les inspections et l'audit.

2- Transmission de l'autorisation de crédit à l'agence domiciliataire du client.

3- Saisie de l'autorisation de crédit par le management de l'agence disposant d'une habilitation règlementaire.

LIMITES DE RISQUE DE CREDIT

Les limites d'exposition par contrepartie sont celles fixées par la Banque d'Algérie dans le cadre de la réglementation prudentielle en vigueur en matière de division des risques. Dans ce cadre, deux limites (ratios de division des risques) sont fixées, à savoir :

- Total des risques encourus sur un même bénéficiaire (client ou groupe de clients) ≥ 10% des fonds propres nets de la Banque. Le montant total de l'ensemble de ces risques ne doit pas excéder 10 fois les fonds propres nets de la Banque.

- Total des risques encourus sur un même bénéficiaire (client ou groupe de clients) ≥ 25% des fonds propres nets de la Banque.

Ces limites sont définies actuellement par le règlement BA N° 14-02 du 16/02/2014 relatif aux grands risques et aux participations.

NOTATION DU RISQUE DE CREDIT

En attendant le développement de l'outil de notation interne, La banque a acquis le logiciel de notation externe de la CAGEX. Les Directions de Crédit consultent online les notations sur ce logiciel pour l'analyse du dossier entre autres.

REGLES PRUDENTIELLES DE GESTION

La distribution des crédits s'opère dans le respect de la politique de prêts définie par la Banque en application des dispositions des trois règlements de la Banque d'Algérie portant sur les règles prudentielles applicables aux Banques et Etablissements Financiers, à savoir :

- Règlement N° 14-01 du 16 Février 2014, portant coefficients de solvabilité applicables aux banques et établissements financiers.
- Règlement N° 14-02 du 16 Février 2014, relatif aux grands risques et aux participations.
- Règlement N° 14-03 du 16 Février 2014, relatif au classement et provisionnement des créances et des engagements par signature des banques et établissements financiers.

III - Crédits spécifiques

- CMLT pour le financement des professions libérales (PRMED et PROLIB)
- CMT pour le financement de l'Emploi de Jeunes (dispositif Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes « ANSEJ »)
- CMT pour le financement des Promoteurs Indépendants (dispositif Caisse Nationale Assurance Chômage « CNAC »)
- Crédits à court et à moyen terme pour le financement de micro-crédits (dispositif Agence Nationale de Gestion de Micro-crédits « ANGEM »)
- CMT Ancien Moudjahidine et Enfants de Chouhada.

ORGANES DELEGATAIRES DE POUVOIRS DE CREDIT

La délégation de pouvoirs en matière de distribution de crédits est intuiti personnae.

Les organes délégataires de pouvoirs de crédits sont :

- L'agence ;

- Le Groupe d'Exploitation ;

- La DGA Engagements ;

- La Direction Générale.

La délégation fixe les cotes (limites) de crédits. Elle s'exerce dans le cadre d'un Comité de Crédit dont les membres sont désignés par Décision de la Direction Générale sur proposition de la Direction du Réseau pour les agences et les groupes d'Exploitation et par le DGA Engagements en centrale.

La délégation fixée pour les Agence et les Groupes d'Exploitation est en fonction de leur catégorie. Les Comités de Crédits (Agence et groupes d'Exploitation) ne peuvent décider de l'octroi d'un crédit que dans la limite des cotes de crédits qui leur sont fixées. Pour les demandes de crédit dépassant leurs côtes, ces Comités n'émettent que des avis et transmettent les dossiers aux Comités de Crédits habilités.

SAISIE DES AUTORISATIONS DE CREDIT

Après accord du niveau de pouvoirs adéquat, le processus de mise en place des engagements se déroule comme suit :

1- Etablissement de l'autorisation de crédit par la direction centrale du crédit, le groupe d'exploitation ou l'agence suivant le comité de crédit ayant autorisé l'engagement.

Le CPA a mis en place différents Comités de prise de décision et de provisionnement des engagements à différents niveaux hiérarchiques.

► ***Comité de Crédit :***

Des délégations ont été accordées, en matière d'engagement, par le biais de décisions réglementaires, à différents Comités de Crédit selon les montants engagés et le type de transaction.

Les Comités sont hiérarchisés de la manière suivante :

- *Le Comité de Crédit « Agence » : Composé du Directeur d'Agence, des deux Directeurs Adjoints et du Chef de Service Crédit.*
- *Le Comité de Crédit « GE » : Composé du Directeur GE, des Sous-Directeurs Exploitation et Administration et des Chargés d'Etude qui soutiennent les dossiers.*
- *Le Comité de Crédit « DGA Engagement » : Composé du Directeur Général Adjoint Chargé des Engagements (Président du Comité), des Directeurs de la DGA, du Directeur du Réseau et du Direction de la Trésorerie.*

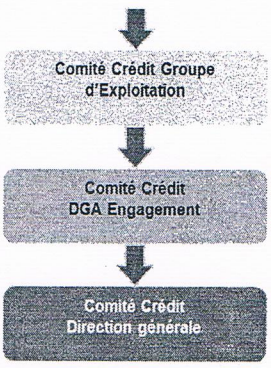

- *Le Comité « Direction Générale » : Composé du Président Directeur Général de la Banque, du Conseillé du PDG, des Directeurs Généraux Adjoints et du Responsable de la DAI.*

Le cheminement standard d'un dossier de crédit de seuil de délégation DG est d'être analysé au niveau des différents paliers (Agence, GE, Direction de Crédit ou CFDGE) et d'être présenté aux Comités Agence et GE pour avis, puis au Comité de Direction Générale qui statuera sur le sort du dossier de crédit.

Les Comités de Crédit se réunissent une fois par semaine, en session ordinaire (fixé par une procédure formalisée), et en session extraordinaire en cas de besoin, sous convocation du Président du Comité.

Les Comités de Crédit traite aussi les questions de recouvrement à l'amiable (étant donné l'absence de Comités dédiés au recouvrement)

Un système de délégation est mis en place au sein du CPA, fixé par la décision N°01/94 (complété par différentes décisions dans le but de l'adapter au contexte). Il est matérialisé par des seuils de délégation par palier hiérarchique et par rapport au seuil de délégation.

Commenté [c1]: La composante du comité sous la présidence du Directeur est déterminée sur propositio du GE avec approbation du Réseau avant de soumett à la signature du PDG

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Le Président Directeur Général

البنـــك الوطنـــي الجـزائـــري

الـرئيس المديـر العـام

CIRCULAIRE A L'ENSEMBLE DES AGENCES ET STRUCTURES DE LA BANQUE

Le 16 DEC. 2007

N° D'ordre

1945

REPERTORIER
B N A
I - ENGAGEMENTS

Objet : Conditions d'octroi et d'utilisation des crédits.

Réf : Règlement Banque d'Algérie n°02-03 du 14 novembre 2002.

I- DISPOSITIONS GENERALES

1. La présente circulaire a pour objet de définir les modalités d'octroi et d'utilisation des crédits consentis à la clientèle de la banque.

2. Ces crédits doivent obéir aux règles contenues dans les textes en vigueur notamment, l'existence d'une autorisation régulière délivrée dans le strict respect des conditions de financement et des pouvoirs de crédits accordés à chaque niveau de décision.

3. La phase octroi et utilisation des crédits doit obéir à une rigueur et une surveillance particulières en matière de risques.

   En vue d'éviter à la banque des conséquences néfastes pouvant compromettre la bonne marche de son activité, il y a lieu de s'assurer notamment, de la maîtrise des risques suivants :

   - risque d'inadéquation des lignes de crédits accordés par rapport à l'activité de l'emprunteur,

- risques liés à l'objet et à la destination réelle du crédit consenti ;
- risque d'existence d'incidents de payement (I.A.R, impayés sur C.M.T) ;
- risque lié à l'interdiction de chéquier ou de domiciliation bancaire prononcées à l'encontre de l'emprunteur ;
- risque lié à l'existence de créances impayées (C.C.I.R et C.E.S) ;
- risque de non vérification de la notation interne attribuée à l'emprunteur à partir de l'outil d'aide à la décision mis en place ;
- risque de déblocage des crédits avant la formalisation des garanties ;
- risque d'absence ou d'insuffisance des garanties appropriées ;
- risque de non contrôle et de non validation des sûretés réelles par les structures juridiques internes concernées de la banque.

II - NOTIFICATION DES DECISIONS DE CREDIT

4. Les instructions organiques régissant les opérations d'engagements et particulièrement celles relatives aux conditions de mise en force des crédits, doivent être obligatoirement respectées par l'ensemble des structures.

5. Tout financement autorisé par les différents paliers de pouvoirs ne devra être mis en force que si les garanties prévues lors de la sanction du dossier sont formalisées et mises concrètement à la disposition de la Banque.

   A ce titre, pour tout crédit régulièrement consenti, la structure concernée devra préciser lors de la sanction du dossier, les garanties exigées au client compte tenu de la forme du crédit. Il s'agit entre autres des garanties suivantes:

   - garanties personnelles,
   - délégation de police d'assurance multi risques (DPAMR), délégation de police d'assurance incendie (DPAI), délégation de police d'assurance catastrophe naturelle (DPA.CAT.NAT);
   - nantissement de titres et de marchandises;
   - constitution de provisions (PREG) ;
   - nantissement de fonds de commerce et/ou de matériel;
   - hypothèque sur terrains et/ou constructions.

6. Les biens immobiliers recueillis en garanties par la banque doivent faire l'objet d'une évaluation par un expert désigné par la banque et au frais du demandeur.

7. Les actes de garanties doivent être validés par le service juridique de la direction régionale d'exploitation (DRE) pour les dossiers relevant des pouvoirs agences et comité régional de crédit ou par la direction des études juridiques et du contentieux (DEJC) lorsque les dossiers relèvent des pouvoirs du comité central de crédit et du Conseil d'Administration.

II.1. Notification niveau Agence:

8. La décision du directeur d'agence doit être mentionnée sur le formulaire de demande de crédit établi en deux (02) exemplaires répartis comme suit:

   - l'original accompagné de tous les éléments d'appréciation est conservé dans le dossier du client en agence,
   - la copie est adressée à la DRE pour suivi et contrôle.

9. Le ticket d'autorisation (ST124), établi en quatre (04) exemplaires, signé par le directeur d'agence, est ensuite ventilé comme suit:

   - les feuillets 2 et 3 à la D.R.E. Celle-ci transmettra la copie n°3 à la direction de la comptabilité;
   - le feuillet 4 à la direction de crédit;
   - le feuillet 5 à la direction de suivi des engagements et recouvrement des créances (DSERC);
   - l'original du ST 124 est classé dans le dossier du client en agence.

10. La décision de la Banque, positive ou négative, doit être notifiée par l'agence au client par écrit dans un délai ne dépassant pas **les quarante huit heures (48H)** à partir de la prise de décision.

11. La cellule juridique de l'agence procède au recueil des garanties et transmet pour validation aux structures concernées et pour conservation à la DRE.

II.2.Notification niveau Comité Régional de Crédit :

12.La mention manuscrite de la décision du comité régional de crédit est portée par le président du comité régional de crédit sur la fiche de décision élaborée à cet effet, dûment signée par l'ensemble des membres.

13.Une copie de la demande d'autorisation (imprimé ST 219) accompagnée de tous les éléments d'appréciation et du compte rendu d'engagements, est adressée à la direction centrale de crédit concernée pour suivi.

14.La décision, positive ou négative, doit être notifiée à l'agence par les voies les plus rapides (fax) et confirmée en cas de décision positive dans les meilleurs délais par ST 124 (ticket d'autorisation) dans un délai ne dépassant pas **les quarante huit heures (48H)** à partir de la prise de décision.

II.3.Notification niveaux Comité Central de Crédit & Conseil d'Administration:

15.La Direction de crédit reçoit et traite les demandes de crédit dépassant les pouvoirs de décision du comité régional de crédit.

16.Les demandes de crédit ou de renouvellement relevant des pouvoirs centraux sont soumises, après étude et avis technique du département concerné, du directeur de crédit et du chef de division engagements, au comité central de crédit ou au conseil d'administration pour décision.

Les conclusions et les propositions qui découlent de l'étude, reprises sur la fiche de décision prévue par la circulaire n°1932 du 04 juin 2007, sont soumises au directeur du crédit qui émet un avis motivé et les soumet au chef de division pour examen et avis. Ladite fiche est transmise au secrétariat du comité central de crédit.

17.Dès que la décision est prise, positive ou négative, par le comité central de crédit ou le conseil d'administration, la direction de crédit la notifie par fax à l'agence concernée avec copie à la DRE de rattachement dans un délai ne dépassant pas **les quarante huit heures (48H)** à partir de la prise de décision.

En cas d'accord de crédit, la décision est confirmée, dans les meilleurs délais, par un ticket d'autorisation **DB 1001** ventilé comme suit :

- les feuillets 2 et 3 à la D.R.E. Celle-ci transmettra la copie n°3 à la direction de la comptabilité ;
- le feuillet 4 à la Direction de Crédit;
- le feuillet 5 à la D.S.E.R.C;
- l'original du DB 1001 est classé dans le dossier du client en agence.

III - CONFIRMATION DES CREDITS

18. Une fois l'accord bancaire notifié, l'agence invite le client pour la signature de la convention de crédit conformément aux circulaires n° 1756 du 23/04/1998 et n° 1854 du 04/08/2003 portant respectivement sur la convention des crédits d'exploitation « C.C.E » et la convention de crédit d'investissement « C.C.I ».

IV- DEBLOCAGE DES CREDITS

19. Sur la base des tickets d'autorisation établis par les différentes instances de décision, et après la requise des conditions de déblocage exigées pour le financement de l'affaire, le directeur de l'agence et le responsable du secrétariat engagements doivent renseigner la déclaration de déblocage de crédit, dont modèle en annexe.
Ladite déclaration comporte les informations ci-après :

- l'enregistrement de la déclaration au niveau agence,
- l'autorisation de crédit ;
- la nature du crédit ;
- les garanties recueillies y compris les conventions de crédit, pour certaines les données de validité et d'expertise sont à reproduire ;
- les signatures du directeur d'agence et du responsable du secrétariat engagements.

20.La déclaration de déblocage de crédit est ventilée comme suit :

- un exemplaire transmis à la DRE pour contrôle permanent et périodique,
- un exemplaire transmis à la DGR pour suivi et exploitation ;
- un exemplaire transmis à la direction de crédit concernée pour suivi et contrôle ;
- un exemplaire transmis à la DSERC pour suivi et contrôle ;
- une copie dans le dossier du client.

V- CONDITIONS D'UTILISATION DES CREDITS.

21.L'utilisation des crédits (déblocage de fonds, ouverture d'un crédit documentaire, signature d'une caution bancaire et toutes autres opérations de crédit) est autorisée sous réserve du respect des conditions portées sur le ticket d'autorisation.

22.Les utilisations de crédit doivent s'inscrire à l'intérieur des plafonds d'autorisations de crédit mises en place en faveur de la clientèle.

23.Tout dépassement sur les lignes de crédit est proscrit.

24.Afin d'éviter ce type de situations, il est recommandé aux agences et structures concernées de cerner au mieux les besoins de la clientèle en matière de crédits et de s'assurer du strict respect des autorisations accordées.

VI - DISPOSITIONS FINALES.

25.Toutes dispositions contraires à la présente circulaire sont abrogées.

26.Pour toute difficulté rencontrée quant à l'application des dispositions de la présente, il y a lieu de prendre attache avec les services de la DPME.

27.La présente circulaire prend effet à compter de la date de sa signature.

Le Président Directeur Général
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Le Directeur Général
Saghir BENBOUZID

Annexe à la circulaire n°1945du 16/12/2007.

البنك الوطني الجزائري

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE ..... **Le,** .....

DECLARATION DE DEBLOCAGE DE CREDIT

N°..... au profit de la relation .....

Emetteur : Agence .....
Destinataire : .....

1. **Autorisation de crédit :**
- ST 124 N°.....établi le .....par .....date d'échéance.....
- DB 1001 N°.....établi le.....par .....date d'échéance.....

2. **Nature de crédit :**
   a. **Crédit par caisse :**
   - Le montant .....date d'échéance.....
   b. **Crédit par signature :**
   - le montant.....date d'échéance.....
   c. **Crédit Moyen et Long Terme :**
   - C.M Terme. à préciser :
     - ✓ .....date d'échéance.....
     - ✓ .....date d'échéance.....
   - C.L. Terme. à préciser :
     - ✓ .....date d'échéance.....
     - ✓ .....date d'échéance.....

3. **Convention de crédit :**
- Convention de Crédit Investissement. du .....enregistrée le .....
- Convention de Crédit d'Exploitation. du ..... enregistrée le .....

4. **Garanties recueillies :**

- Hypothèque acte n° .....du ..... .validée le .....par .....expertisée le.....
- Nant. Fonds. de Cce. Acte n°..... du.....validé le ..... par .....expertisée le.....
- Nant. Matériels acte n°..... du..... validé le ..... par .....expertisée le.....
- Nant. Marché acte n° .....du..... validé le ..... par .....
- Nant. (gage) véhicule acte n°..... du..... validé le ..... par .....expertisée le.....
- Caution Solidaire : du..... validée le ..... par .....expertisée le.....
- L. de Cession d'Antériorité des Crs.: du..... validée le ..... par .....expertisée le.....
- D.P.A.M.R (A/Subr) acte n°..... du.....validée le ..... par .....expertisée le.....
- D.P.A.I. (A/Subr) acte n°..... du.....validée le ..... par .....expertisée le.....
- D.P.A .CAT.NAT acte n°.....du..... validée le ..... par .....expertisée le.....
- Nant. B. de C et DAT ..... du.....
- P.R.E.G de DA .....du.....

Nous déclarons que toutes les conditions réglementaires, y compris celles reprises sur le ticket d'autorisation cité ci-dessus, exigées pour le financement de cette affaire, ont été réunies avant le déblocage des crédits.

Le responsable du Sec.Eng.

Nom et prénom

Signature

Le Directeur d'Agence

Nom et prénom

Signature

Note succincte sur le suivi des engagements

Le suivi à distance des engagements et des garanties exercé par la DSRC vise à s'assurer, avec les autres formes de contrôle des engagements effectués par les structures de contrôle habilitées, du respect des règles et procédures régissant la distribution du crédit au sein de la Banque qu'elle qu'en soient la forme et la nature.

Ces règles et procédures retiennent deux principes :

- l'existence d'une autorisation de crédit établie en la forme régulière;
- le recueil préalable des garanties et des conditions requises, telles que mentionnées dans l'autorisation de crédit.

Par conséquent, l'action de la DSRC, au titre de ce type de contrôle, est exercée en référence à ces deux principes.

L'action du suivi est déclenchée après la mobilisation du crédit autorisé.

1-Suivi des engagements :

Le suivi des engagements est assuré sur la base des états mensuels reçus de la Direction du Traitement Informatique " DTI " sous forme de fichiers[1].

Ce suivi s'effectue par la comparaison des encours de crédits contenus dans les fichiers communiqués par la DTI avec les autorisations y afférentes saisies au niveau de la DSRC, et permet à cette dernière de s'assurer que :

- les crédits utilisés sont autorisés
- les utilisations des crédits dans les formes et limites (montant et délais) autorisés sont respectées.

Le suivi à distance des engagements est mensuel. A ce titre, des reportings divers sont élaborés pour les différents besoins de la structure et des autres organes aussi bien internes qu'externes.

S'agissant du suivi des engagements, la DSRC élabore un état global des dépassements des engagements[2] sur autorisations relevés, ventilés par client, par agence domiciliataire et Groupe d'Exploitation.

Cet état doit faire l'objet d'un premier traitement au niveau du Département Suivi des Engagements (DSRC) aux fins d'apporter les correctifs nécessaires par rapport aux

[1] Le format et le contenu de ces fichiers les rendent inexploitables directement ; des traitements informatiques nécessaires sont opérés pour aboutir à des fichiers exploitables pour les différents besoins de suivi.
[2] Les engagements ciblés sont les encours de crédits à court terme et les crédits par signature.

autorisations de crédit et aux notifications des structures centrales de crédit concernées du mois considéré, ainsi que les autorisations de crédit des structures régionales parvenues à la DSRC.

Les Groupes d'Exploitation sont ensuite saisis pour justifier les dépassements relevés sur les encours par client et agences qui leurs sont rattachés. Les inspections régionales, les Directions Centrales de Crédit et la Direction du Réseau sont également destinataires d'une copie de ces dépassements.

Les groupes d'exploitation doivent recueillir auprès des agences rattachées les justificatifs nécessaires[3] et exiger les régularisations qui s'imposent.

Dans leurs réponses, les Agences concernées et les Groupes d'Exploitation de rattachement doivent préciser les dépassements selon les causes de leur survenance.

2- Le suivi des garanties :

Le suivi à distance des garanties consiste à examiner et/ou traiter les bordereaux de garanties établis par les agences et validés par la Cellule Juridique du Groupe d'Exploitation de rattachement.

Au plan pratique, il s'agit pour la DSRC de vérifier si les garanties exigées par les comités de crédit ont été effectivement recueillies conformément aux " prescriptions " de l'autorisation de crédit, de manière à s'assurer :

- du respect par les sièges d'exploitation (agences et groupes) du recueil des garanties prévues par la lettre d'autorisation de crédit ;
- La vérification porte sur la nature, l'échéance et le montant des garanties exigées, elle est effectuée sur la base de bordereaux de garanties transmis par les cellules juridiques des groupes d'exploitation où sont conservés les actes juridiques (la vérification de l'authenticité des actes recueillis étant du ressort des groupes d'exploitation).
- de veiller au renouvellement des garanties échues pour les crédits en cours de validité ou non remboursés ;

La DSRC élabore un point de situation trimestriel des garanties qu'elle transmet aux Groupes d'Exploitation, avec copie pour les inspections régionales.

Cette situation reprend les garanties, correspondant aux engagements du trimestre, en mettant en exergue les garanties recueillies des garanties non recueillies.

Ces états donnent aux groupes d'exploitation une image détaillée des encours et des garanties y afférentes de chaque client et leur permettent de suivre le recueil des garanties par les agences rattachées.

Les Groupes d'Exploitation doivent répondre point par point sur l'ensemble des interrogations émises par la DSRC.

---

[3] Les réponses des groupes doivent être accompagnées des justificatifs tels que : copie de l'autorisation de crédit, relevé des dernières opérations, pièces justifiant la constitution des provisions sur crédocs et cautions, garanties supplémentaires prises en couverture des dépassements,…

Par ailleurs, Les biens immobiliers donnés en garantie par la clientèle font l'objet, depuis fin 2002, d'une évaluation indépendante par des experts externes agréés par la banque. L'objectif recherché est de connaître la valeur marchande des biens hypothéqués pour mieux cerner le risque encouru.

Pour ce dernier point, la DSRC reçoit une copie des rapports d'expertise transmis par les groupes d'exploitation et tient à jour le fichier des garanties.

الملحق رقم (4)

بسم الله الرحمان الرحيم

جامعة المسيلة.

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

قسم العلوم التجارية.

السنة الثالثة دكتوراه LMD.

تخصص بنوك، مالية ومحاسبة.

الطالبة :لعروسي قرين زهرة.

استمارة استبيان

استمارة استبيان

يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب المهمة في البحث، ويهدف إلى دراسة آراء السادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين في دور اداة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية.

نرجو منكم التكرم بالإجابة على الاستبيان المرفق وذلك لإعداد بحث ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه تحت عنوان:

دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية

دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية.

وذلك بوضع إشارة (×) في الخانة التي تعبر عن رأيكم، أوجه عنايتكم إلى الالتزام بمبادئ السرية والأمانة العلمية بما يكفل عدم الكشف عن أرائكم المسجلة واستخدامها حصرًا في نطاق البحث العلمي.

وفي الأخير تقبلوا مني فائق الشكر والتقدير.

المحور الأول: البيانات الشخصية

1 **–العمر:**

أقل من 25سنة ☐ من 25 إلى 35 سنة ☐ من36 إلى 45 سنة ☐ أكبر من 45سنة ☐

2– المستوى التعليمي:

مستوى ثانوي فأقل ☐ تقني سامي ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

3**– التخصص العلمي:**

إدارة أعمال ☐ محاسبة ☐ بنوك ☐ أخرى ☐

4**– عدد سنوات الخدمة:**

أقل من عشر سنوات ☐ 10-15سنة ☐ 16-20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

5**– الدرجة الوظيفية:**

عضو مجلس إدارة ☐ مدير تنفيذي ☐ رئيس مصلحة ☐ موظف ☐ اخرى ☐

المحور الثاني: تحديد مخاطر الائتمان المصرفي .

الرقم	الفقرة	المقياس				
		أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماما
01	يتم إجراء دراسات في البنك لتحديد أنواع مخاطر الائتمان المصرفي					
02	يوجد في البنك نظام خاص بتقييم مخاطر الائتمان يسمح بتحديد المخاطر وتقديرها.					
03	لدى البنك هيئة تقوم بتقدير وتحليل مخاطر الائتمان المصرفي.					
04	توجد قاعدة بيانات تتضمن الخسائر التي يتحملها البنك نتيجة الضعف في تسديد الالتزامات المالية.					
05	هناك معلومات خارجية تساعد البنك في تحديد مخاطر الائتمان المصرفي.					
06	يساعد تحليل الملف الائتماني للمقترض في تخفيف مخاطر الائتمان.					
07	كلما كان حجم الائتمان أكبر كلما كانت الدراسة ادق.					
08	يعتمد البنك على السمعة والملاءة المالية لمنح الائتمان					

المحور الثالث: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي .

الرقم	الفقرة	المقياس				
		أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماما
01	توجد بالبنك إدارة خاصة بإدارة مخاطر الائتمان المصرفي					
02	يقوم البنك بمتابعة الائتمان الممنوح للمقترضين لتجنب المخاطر الناجمة عنه.					
03	مبادلة المعلومات بين البنوك عن المقترضين من شأنه أن يساعد على تقييم حجم المخاطر.					
04	تلعب التعهدات والقيود الملزمة للمقترضين دورا كبيرا في تخفيف مخاطر الائتمان.					
05	يقلل توجه البنوك نحو الاستعلام عن طالب الائتمان والتحقق من المعلومات في تخفيف مخاطر الائتمان.					
06	هناك اتصال مباشر بين مصلحة ادارة الائتمان ومجلس الإدارة تساعد هذا الأخير في تحديد طريقة التعامل مع مخاطر الائتمان.					
07	يساعد تدريب الكوادر الائتمانية ورفع مستواهم وكفاءتهم في وضع أهداف وخطط سليمة.					
08	يطبق البنك مقررات لجنة بازل 1 و2 لمواجهة مخاطر الائتمان المصرفي.					
09	تجنب مخاطر التعثر من شانه ان يساعد الادارة في الوصول الى السياسة الائتمانية السليمة					

المحور الرابع: اتخاذ قرار منح الائتمان.

الرقم	الفقرة	المقياس				
		أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماما
01	يمنح الائتمان لصالح العميل الذي تتوافر فيه الشروط الائتمانية وفق المعايير المتعارف عليها					
02	يمنح الائتمان للمشروع الذي يتفق مع طبيعة نشاط العميل.					
03	يقوم البنك بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية قبل عملية منح الائتمان.					
04	تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل بما يخلق القدرة لدى ادارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.					
05	يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان قبل منحه.					
06	توضع ضوابط للعميل لتجنب مخاطر الائتمان.					
07	يقسم الائتمان المصرفي إلى مجموعة من القطاعات بحيث تخصص لكل قطاع إدارة معينة لدراسة واتخاذ قرار منح الائتمان المعني.					
08	التأكد من مدى تناسب قيمة الائتمان المطلوب مع الغرض الصادر لأجله.					
09	يقوم البنك بتقييم مستمر للضمانات المقدمة من المقترض وعلى فترات زمنية متتالية.					
10	يقوم البنك بعمل تقارير دورية مستمرة عن الفترة من بداية منح القرض الى السداد.					

المحور الخامس: إجراءات التحقق من طلب الائتمان

1- ما هي صور المخاطر الائتمانية التي يواجهها بنككم:

(يمكنكم اختيار أكثر من واحدة)

- مخاطر متعلقة بالمقترض ☐
- مخاطر متعلقة بالمشروع المطلوب تمويله ☐
- مخاطر خاصة بقطاع النشاط الذي يزاوله المقترض ☐
- مخاطر ناتجة عن أخطاء البنك ☐
- مخاطر أخرى، حدد .....

2- عند تقدم عميل للمرة الأولى بطلب قرض، ماهي الإجراءات والخطوات الأولية التي تعتمدونها لقبول دراسة الملف من عدمه؟

.....

.....

.....

3- ما هي مصادر المعلومات التي تعتمدون عليها في دراسة طلب القرض؟

-العميل المقترض نفسه ☐
-الوثائق ☐
-الزيارة الميدانية للمؤسسة ☐
- المتعاملين مع الشركة ☐

4- ما هي أنواع الوثائق المالية والمحاسبية التي تطلبها مؤسستكم لدراسة الطلب الائتماني ؟

- الميزانية ☐
- جدول تدفقات الخزينة ☐
- جدول حسابات النتائج ☐

أخرى، حدد .....

5– على أي أساس تقبلون حجم القرض المطلوب:

- سمعة العميل وقدرته على ادارة النشاط ☐
- الغرض من طلب القرض ☐
- مدة القرض وتاريخ السداد ☐
- مصادر السداد ☐
- قدرة المشروع على تسديد دفعات أصل القرض والفائدة. ☐

6– ما هي أنواع الضمانات التي يطلبها بنككم من العميل طالب القرض؟

- ضمانات ملموس (عقارات، منقولات، تجهيزات، ....الخ). ☐
- أسهم وسندات المؤسسة طالبة القرض. ☐
- شخصية العميل. ☐
- تعهد شخص آخر بالسداد مكان طالب القرض في حالة عجز هذا الأخير عن السداد. ☐
- أخرى، مع ذكر .....

7– بعد منح القرض ماهي الإجراءات التي تتبعونها لمتابعة القرض؟

.....

.....

.....

8– أيهما أصعب بالنسبة لإدارة مخاطر الائتمان دراسة منح الائتمان أم متابعة تحصيله؟

.....

9– أيهما يطبق بنككم مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ؟

بازل 1 ☐ **بازل2** ☐

الملحق رقم (5)

```
GET
  FILE='D:\SPSS\spss.sav'.
DATASET NAME Ensemble_de_données1 WINDOW=FRONT.
*Nonparametric Tests: One Sample.
NPTESTS
  /ONESAMPLE TEST (Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 S1 S2 S3 S4 S5 S6 S7 S8 S9 D1 D2 D3
D4 D5 D6 D7 D8 D9 D10)
  /MISSING SCOPE=ANALYSIS USERMISSING=EXCLUDE
  /CRITERIA ALPHA=0.05 CILEVEL=95.
```

Tests non paramétriques

Remarques

Résultat obtenu		08-OCT-2016 08:08:16
Commentaires		
Entrée	Données	D:\SPSS\spss.sav
	Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
	Filtrer	<aucune>
	Poids	<aucune>
	Scinder fichier	<aucune>
	N de lignes dans le fichier de travail	252
Syntaxe		NPTESTS /ONESAMPLE TEST (Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 S1 S2 S3 S4 S5 S6 S7 S8 S9 D1 D2 D3 D4 D5 D6 D7 D8 D9 D10) /MISSING SCOPE=ANALYSIS USERMISSING=EXCLUDE /CRITERIA ALPHA=0.05 CILEVEL=95.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.74
	Temps écoulé	00:00:01.65

[Ensemble_de_données1] D:\SPSS\spss.sav

Récapitulatif du test d'hypothèse

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
1	La distribution de يتم إجراء دراسات في البنك لتحديد أنواع مخاطر الإئتمان المصرفي est normale avec une moyenne de 4.48 et un écart-type de 0.60.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
2	La distribution de يوجد في البنك نظام خاص بتقييم مخاطر الإئتمان يسمح بتحديد المخاطر وتقديرها. est normale avec une moyenne de 4.43 et un écart-type de 0.69.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
3	La distribution de لدى البنك هيئة تقوم بتقدير وتحليل مخاطر الائتمان المصرفي. est normale avec une moyenne de 4.44 et un écart-type de 0.66.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
4	La distribution de توجد قاعدة بيانات تتضمن الخسائر التي يتحملها البنك نتيجة الضعف في تسديد الإلتزامات المالية. est normale avec une moyenne de 4.24 et un écart-type de 0.61.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
5	La distribution de هناك معلومات خارجية تساعد البنك في تحديد مخاطر الائتمان المصرفي. est normale avec une moyenne de 4.42 et un écart-type de 0.71.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
6	La distribution de يساعد تحليل الملف الائتماني للمقترض في تخفيف مخاطر الائتمان. est normale avec une moyenne de 4.35 et un écart-type de 0.64.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
7	La distribution de كلما كان حجم الائتمان أكبر كلما كانت الدراسة أدق. est normale avec une moyenne de 4.40 et un écart-type de 0.64.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
8	La distribution de يعتمد البنك على السمعة والملاءة المالية لمنح الائتمان est normale avec une moyenne de 4.30 et un écart-type de 0.60.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
9	La distribution de توجد بالبنك إدارة خاصة بإدارة مخاطر الائتمان المصرفي est normale avec une moyenne de 4.34 et un écart-type de 0.54.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
10	La distribution de يقوم البنك بمتابعة الإئتمان الممنوح للمقترضين لتجنب المخاطر الناجمة عنه. est normale avec une moyenne de 4.40 et un écart-type de 0.55.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau de signification 05.

Récapitulatif du test d'hypothèse

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
11	La distribution de مجاملة المعلومات بين الشيك عن المقترضين من شأنه أن يساعد على تقييم حجم المخاطر. est normale avec une moyenne de 4.49 et un écart-type de 0.60.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
12	La distribution de تلعب التعهدات والقيود الملزمة للمقترضين دورا كبيرا في تخفيف مخاطر الائتمان. est normale avec une moyenne de 4.50 et un écart-type de 0.62.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
13	La distribution de يقلل توجه البنوك نحو الاستدلام عن طلاب الائتمان والتحقق من المعلومات في تخفيف مخاطر الائتمان. est normale avec une moyenne de 4.38 et un écart-type de 0.61.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
14	La distribution de هناك إتصال مباشر بين مصلحة ادارة الائتمان ومجلس الإدارة تساعد هذا الأخير في تحديد طريقة التعامل مع مخاطر الائتمان. est normale avec une moyenne de 4.35 et un écart-type de 0.57.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
15	La distribution de يساعد تدريب الكوادر الائتمانية ورفع مستواهم وكفاءتهم في وضع أهداف وخطط سليمة. est normale avec une moyenne de 4.49 et un écart-type de 0.59.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
16	La distribution de يطبق البنك مقررات لجنة بازل1و2 لمواجهة مخاطر الائتمان المصرفي. est normale avec une moyenne de 4.46 et un écart-type de 0.61.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
17	La distribution de تجنب مخاطر التعثر من شانه ان يساعد الادارة في الوصول الى السياسة الائتمانية السليمة est normale avec une moyenne de 4.25 et un écart-type de 0.48.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
18	La distribution de يمنح الائتمان لصالح العميل الذي تتوافر فيه الشروط الائتمانية وفق المعايير المتعارف عليها est normale avec une moyenne de 4.54 et un écart-type de 0.58.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau de signification 05.

Récapitulatif du test d'hypothèse

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
19	La distribution de يمنح الإئتمان للمشروع الذي يتفق مع طبيعة نشاط العميل. est normale avec une moyenne de 4.53 et un écart-type de 2.56.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
20	La distribution de يقوم البنك بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية قبل عملية منح الائتمان. est normale avec une moyenne de 4.56 et un écart-type de 0.57.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
21	La distribution de تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل بما يخلق القدرة لدى ادارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم. est normale avec une moyenne de 4.48 et un écart-type de 0.64.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
22	La distribution de يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان قبل منحه. est normale avec une moyenne de 4.42 et un écart-type de 0.64.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
23	La distribution de توضح ضوابط للعميل لتجنب مخاطر الائتمان. est normale avec une moyenne de 4.51 et un écart-type de 0.57.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
24	La distribution de يقسم الائتمان المصرفي إلى مجموعة من القطاعات بحيث تخصص لكل قطاع إدارة معينة لدراسة واتخاذ قرار منح الائتمان الممنوح. est normale avec une moyenne de 4.36 et un écart-type de 0.70.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
25	La distribution de التأكد من مدى تناسب قيمة الإئتمان المطلوب مع الغرض الصادر لأجله. est normale avec une moyenne de 4.46 et un écart-type de 0.55.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau de signification 05.

Récapitulatif du test d'hypothèse

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
26	La distribution de يقوم البنك بتقييم مستمر للضمانات المقدمة من المقترض وعلى فترات زمنية متتالية. est normale avec une moyenne de 4.22 et un écart-type de 0.62.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.
27	La distribution de يقوم البنك بعمل تقارير دورية مستمرة عن الفترة من بداية منح القرض الى السداد. est normale avec une moyenne de 4.30 et un écart-type de 0.55.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau de signification 05.

قائمة المحتويات

فـهرس المحتويات

شكر وتقدير

الاهداء

مقدمة عامة.....أ- ي

الفصل الأول:البنوك التجارية والائتمان المصرفي

تمهيد..... 12

المبحث الاول: ماهية البنوك التجارية..... 13

المطلب الاول: مفهوم ونشأة البنوك التجارية..... 13

الفرع الاول: مفهوم البنوك التجارية..... 13

الفرع الثاني: نشأة البنوك التجارية..... 14

المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية..... 15

الفرع الاول: موارد البنوك التجارية..... 15

الفرع الثاني: استخدامات البنوك التجارية..... 18

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية..... 20

الفرع الاول: وظائف البنوك التجارية..... 20

الفرع الثاني: اهداف البنوك التجارية..... 23

المبحث الثاني: ماهية الائتمان المصرفي..... 24

المطلب الاول: مفهوم وأهمية الائتمان المصرفي..... 24

الفرع الاول: مفهوم الائتمان المصرفي..... 24

الفرع الثاني: أهمية الائتمان المصرفي..... 25

المطلب الثاني: وظائف ومحددات الائتمان المصرفي..... 26

الفرع الاول: وظائف الائتمان المصرفي..... 26

الفرع الثاني: محددات الائتمان المصرفي..... 27
المطلب الثالث: أنواع ومراحل الائتمان المصرفي..... 29
الفرع الاول: أنواع الائتمان المصرفي..... 29
الفرع الثاني: مراحل الائتمان المصرفي..... 31
المبحث الثالث: المبادئ الأساسية للائتمان المصرفي..... 32
المطلب الاول: المبادئ الاساسية للائتمان المصرفي وأهم مزياه..... 32
الفرع الاول: المبادئ الاساسية للائتمان المصرفي..... 32
الفرع الثاني: مزايا الائتمان المصرفي..... 33
المطلب الثاني:أدوات الائتمان المصرفي 34
المطلب الثالث: ضوابط الائتمان المصرفي ومبررات استخدامه..... 35
الفرع الاول:ضوابط الائتمان المصرفي..... 35
الفرع الثاني: مبررات استخدام الائتمان المصرفي..... 36
خلاصة الفصل..... 37

الفصل الثاني: ادارة مخاطر الائتمان المصرفي

تمهيد..... 39
المبحث الاول: ادارة المخاطر..... 40
المطلب الاول: مفهوم وفوائد ادارة المخاطر..... 40
الفرع الاول: مفهوم ادارة المخاطر..... 40
الفرع الثاني: فوائد ادارة المخاطر..... 41
المطلب الثاني: اهداف، دور ووظيفة ادارة المخاطر..... 42
الفرع الاول:اهداف ادارة المخاطر..... 42
الفرع الثاني: دور ووظيفة ادارة المخاطر..... 42
المطلب الثالث:بنود وخطوات ادارة المخاطر..... 43
الفرع الاول: بنود ادارة المخاطر..... 43
الفرع الثاني: خطوات ادارة المخاطر..... 44

المبحث الثاني: مخاطر الائتمان وإدارتها 46
المطلب الاول: مفهوم، صور ومؤشرات قياس مخاطر الائتمان..... 46
الفرع الاول: مفهوم مخاطر الائتمان..... 46
الفرع الثاني: صور مخاطر الائتمان..... 47
الفرع الثالث: أهم مؤشرات قياس مخاطر الائتمان..... 48
المطلب الثاني المفهوم، والمبادئ الاساسية لإدارة مخاطر الائتمان..... 49
الفرع الاول:مفهوم ادارة مخاطر الائتمان..... 49
الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية 50
المطلب الثالث: تحليل الائتمان..... 51
الفرع الاول:الركائز الاساسية لتحليل مخاطر الائتمان..... 52
الفرع الثاني: خطوات تحليل مخاطر الائتمان..... 52
المبحث الثالث:مقررات لجنة بازل والقروض المصرفية المتعثرة..... 54
المطلب الاول:مقررات لجنة بازل 1-2-3 لمواجهة مخاطر الائتمان المصرفي..... 54
الفرع الاول: مقررات لجنة بازل 1..... 54
الفرع الثاني: مقررات لجنة بازل 2..... 57
الفرع الثالث: مقررات لجنة بازل 3..... 59
المطلب الثاني: مفهوم القروض المتعثرة وأسباب التعثر المالي..... 61
الفرع الاول: مفهوم القروض المتعثرة..... 61
الفرع الثاني: أسباب التعثر المصرفي..... 61
المطلب الثالث: ادارة القروض المتعثرة والآثار المترتبة عنها 64
الفرع الاول: ادارة القروض المتعثرة..... 64
الفرع الثاني: آثار القروض المتعثرة..... 65
خلاصة الفصل..... 68

الفصل الثالث: اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي

تمهيد..... 70

المبحث الاول: ماهية اتخاذ القرار..... 71

المطلب الاول: مفهوم أهمية وعناصر اتخاذ القرار..... 71

الفرع الاول: مفهوم اتخاذ القرار..... 71

الفرع الثاني: أهمية اتخاذ القرار..... 72

الفرع الثالث: عناصر عملية اتخاذ القرار..... 73

المطلب الثاني:مراحل، ظروف وأساليب اتخاذ القرار..... 74

الفرع الاول: مراحل اتخاذ القرار..... 74

الفرع الثاني: ظروف اتخاذ القرار..... 75

الفرع الثالث: أساليب اتخاذ القرار..... 77

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار ومعوقاتها 79

الفرع الاول: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار 79

الفرع الثاني: معوقات عملية اتخاذ القرار..... 82

المبحث الثاني: ماهية القرار الائتماني..... 83

المطلب الاول: خصائص ومراحل القرار الائتماني..... 83

الفرع الاول: خصائص القرار الائتماني الامثل..... . 83

الفرع الثاني: مراحل صناعة القرار الائتماني..... 84

المطلب الثاني: مقومات القرار الائتماني الامثل والعوامل المؤثرة فيه..... 85

الفرع الاول: مقومات القرار الائتماني..... 85

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في القرار الائتماني..... 86

المطلب الثالث: المستويات المختلفة لاتخاذ القرار الائتماني..... 87

المبحث الثالث:اتخاذ قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية..... 88

المطلب الاول: الاستعلامات الائتمانية وتقييم طلبات الائتمان 88

الفرع الاول: الاستعلامات الائتمانية..... 88

الفرع الثاني: وتقييم طلبات الائتمان..... 89
المطلب الثاني: معايير، أسس والقواعد الذهبية لمنح الائتمان..... 90
الفرع الاول: معايير منح الائتمان..... 90
الفرع الثاني:أسس منح الائتمان..... 92
الفرع الثالث: القواعد الذهبية في منح الائتمان..... 93
المطلب الثالث:دور ادارة مخاطر الائتمان في اتخاذ القرارات الائتمانية..... 94
خلاصة الفصل..... 96

الفصل الرابع: دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية

تمهيد..... 98
المبحث الاول: اصلاحات القطاع المصرفي..... 99
المطلب الاول: القطاع المصرفي قبل اصلاحات 1971 وإصلاحات 1971..... 99
الفرع الاول: القطاع المصرفي قبل اصلاحات 1971..... 99
الفرع الثاني: إصلاحات عام 1971..... 100
المطلب الثاني:اصلاحات الثمانينات وقانون النقد والقرض..... 102
الفرع الاول: اصلاحات سنة 1986..... 102
الفرع الثاني: اصلاحات 1988..... 103
الفرع الثالث: الاصلاحات المصرفية وفق قانون النقد والقرض 90-10..... 104
المطلب الثالث: تعديلات الالفية الجديدة..... 105
الفرع الاول: تعديلات 2001 و 2003 105
الفرع الثاني: تعديلات 2010 لقانون النقد والقرض..... 108
المبحث الثاني:ادارة مخاطر الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية الجزائرية..... 110
المطلب الاول: التعريف بالبنوك محل الدراسة..... 110
المطلب الثاني:ادارة المخاطر في البنوك محل الدراسة وفق متطلبات لجنة بازل..... 114
الفرع الاول: قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر..... 114
الفرع الثاني: واقع تطبيق مقررات لجنة بازل في البنوك الجزائرية..... 117
المطلب الثالث:قرار منح الائتمان في البنوك الجزائرية..... 118

فهرس المحتويات

الفرع الاول: السلطة المخولة بمنح الائتمان..... 118

الفرع الثاني: مستويات منح مختلف أنواع الائتمان..... 119

المبحث الثالث:الدراسة الميدانية..... 121

المطلب الاول: الاطار العام للدراسة..... 121

المطلب الثاني:تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة..... 128

المطلب الثالث: عرض وتفسير اتجاهات افراد عينة الدراسة نحو فقرات الاستبيان..... 133

الفرع الاول: عرض وتفسير اتجاهات افراد عينة الدراسة نحو فقرات الجزء المغلق من الاستبيان..... 133

الفرع الثاني: عرض وتفسير اتجاهات افراد عينة الدراسة نحو فقرات الجزء المفتوح من الاستبيان..... 148

خلاصة الفصل..... 155

الخاتمة العامة..... 157

قائمة المراجع..... 164

قائمة الملاحق

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الاشكال

فهرس الجداول

جدول رقم (1): مستويات منح القرار..... 120

جدول رقم (2): الولايات المختارة على أساس التوزيع الجغرافي..... 121

جدول رقم(3): النسبة المئوية للاستبيانات المسترجعة..... 122

جدول رقم(4): درجات مقياس ليكارت..... 125

جدول رقم(5): نتيجة اختبار معامل الفا-كرونباخ..... 126

جدول رقم(6): نتيجة قيمة معامل الصدق..... 127

جدول رقم(7): سن المبحوثين..... 128

جدول رقم(8): المستوى الدراسي للمبحوثين..... 129

جدول رقم(9): التخصص العلمي للمبحوثين..... 130

جدول رقم(10): عدد سنوات خدمة المبحوثين..... 131

جدول رقم (11): الدرجة الوظيفية للمبحوثين..... 132

جدول رقم(12): نتائج اختباري كولموغروف-سميرنوف..... 134

جدول رقم(13): المتوسطات الحسابية لمحور تحديد مخاطر الائتمان المصرفي..... 136

جدول رقم (14): المتوسطات الحسابية لمحور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي..... 137

جدول رقم (15): المتوسطات الحسابية لمحور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي..... 139

جدول رقم (16): اختبار T لمتوسط عينة واحدة للفرضية الاولى..... 140

جدول رقم(17): اختبار T لمتوسط عينة واحدة للفرضية الثانية..... 141

فهرس الجداول

جدول رقم(18): اختبار T لمتوسط عينة واحدة للفرضية الثالثة..... 142

جدول رقم (19): تحليل الارتباط..... 143

جدول رقم(20): ملخص النموذج..... 144

جدول رقم(21): تحليل التباين للنموذج..... 144

جدول رقم(22): معاملات معادلة الانحدار..... 145

جدول رقم(23): اختبار تحليل التباين للفرضية الاولى..... 146

جدول رقم(24): اختبار تحليل التباين للفرضية الثانية..... 147

جدول رقم (25): اختبار تحليل التباين للفرضية الثالثة..... 147

جدول رقم(26): تحليل نتائج السؤال الأول..... 148

جدول رقم(27): تحليل نتائج السؤال الثالث..... 150

جدول رقم (28): تحليل نتائج السؤال الرابع..... 151

جدول رقم(29): تحليل نتائج السؤال الخامس..... 151

جدول رقم(30): تحليل نتائج السؤال السادس..... 152

جدول رقم(31): تحليل نتائج السؤال الثامن..... 154

جدول رقم(32): تحليل نتائج السؤال التاسع..... 154

فهرس الأشكال

شكل رقم (1) بعنوان: هيكل النظام البنكي الجزائري في ظل هذه الإصلاحات..... 104

شكل رقم (2) بعنوان: بنية النظام المصرفي الجزائري الحالي..... 108

شكل رقم (3) بعنوان: النسب المئوية لسن المبحوثين..... 128

شكل رقم (4) بعنوان: النسب المئوية للمستوى الدراسي للمبحوثين..... 129

شكل رقم (5) بعنوان: النسب المئوية للتخصص العلمي للمبحوثين..... 130

شكل رقم (6) بعنوان: النسب المئوية لعدد سنوات خدمة المبحوثين..... 131

شكل رقم (7) بعنوان: النسب المئوية لدرجة الوظيفية للمبحوثين..... 132

تم بحمد الله

الملخص:

سلطت هذه الدراسة الضوء على دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية بهدف ابراز مختلف اسس ومبادئ ادارة المخاطر التي يجب على البنك اتباعها لاتخاذ قرار ائتماني سليم من خلال ذلك تم التطرق في الجانب النظري إلى مفهوم الائتمان المصرفي، أهميته، وظائفه ومحدداته واهم مبادئه الأساسية، كما تم توضيح مفهوم إدارة المخاطر بصفة عامة وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي بصفة خاصة، وكذا أهم المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر، وأخيرا تطرقنا إلى دور الدارة المخاطر الائتمانية في اتخاذ القرارات الائتمانية.

أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم التطرق فيه إلى واقع إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية وقد توصلت الدراسة إلى وجود إدارات مختصة تهتم بدراسة وتحليل المخاطر لاتخاذ قرارات ائتمانية سليمة. إلا أنها لا تواكب الدول المتقدمة لعدم محاولة تطويرها.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، إدارة المخاطر ، البنوك التجارية، اتخاذ القرار الائتماني.

Abstract:

This study highlighted the role of the banking credit risk management in making credit decisions with commercial banks in order to highlight the various foundations and principles of risk management, which the bank must be followed to make a credit decision properly, through that; and in the theoretical study of bank credit risk of the concept, its importance, its functions, its most important determinants and its basic principles, as well clarifying the concept of risk management in general and the banking credit risk management in particular, as well as the most basic principles of risk management and, finally, we dealt with the role of the management of credit risk in making credit decisions.

As for the practical side of this study, it has been addressed to the reality of the banking credit risk management in a group of Algerian commercial banks, the study found that the presence of competent departments concerned to study and risk analysis to make better credit decisions. But it does not keeping up with the developed countries that not trying to develop them.

Key words: bank credit, risk management, commercial banks, credit decision.

Resumé:

Cette étude a mis en évidence le rôle de la gestion du risque de crédit bancaire à prendre des décisions de crédit avec les banques commerciales afin de mettre en évidence les différents fondements et les principes de la gestion du risque, que la banque doit être suivie pour prendre une décision de crédit correctement, grâce à cela; et dans l'étude théorique du risque de crédit bancaire du concept, son importance, ses fonctions, ses déterminants les plus importants et ses principes de base, ainsi clarifier le concept de gestion des risques en général et la gestion du risque de crédit bancaire en particulier, ainsi que les principes les plus fondamentaux de la gestion des risques et, enfin, nous avons porté sur le rôle de la gestion du risque de crédit pour prendre des décisions de crédit.

En ce qui concerne le côté pratique de cette étude, il a été adressée à la réalité de la gestion du risque de crédit bancaire dans un groupe de banques commerciales algériennes, l'étude a révélé que la présence des services compétents concernés à étudier et l'analyse des risques afin de prendre de meilleures décisions de crédit . Mais il n'a pas à suivre avec les pays développés qui ne cherche pas à les développer.

Mots clés: crédit bancaire, gestion des risques, les banques commerciales, la décision de crédit .